

وزارة التعليم والبحث العلمي ليبيا

كلية الدراسات العليا
قسم الاقتصاد



جامعة سرت
الاقتصاد

:

دراسة بعنوان

دور المصارف التجارية في تطوير الناتج المحلي الإجمالي الليبي غير النفطي (1990-2010)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الإجازة العالية الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالبة

فاطمة علي عبدالسلام ابوشوفة

تحت إشراف

د. مصطفى رجب البلعزي

فصل الربيع 2018

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ
صَدَقَ اللّٰهُ الْعَظِیْمُ

سورة العلق ، الآية (1)

الإهداء

إلى أبي الغالي الذي
تعب من أجلي كثيراً.
وإلى روح أمي الغالية
وإلى إخوتي وأخواتي
(الحمد لله الذي بنعمته
تم الصالحات).

كلمة شكر

بعد حمد الله سبحانه وتعالى وشكره الذي وفقني لهذا العمل
فإني أتوجه إلى الدكتور الفاضل (مصطفى رجب البلعزي)
الذي بذل جهده لإنجاز هذا العمل وله مني جزيل التقدير
والامتنان كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ
(نصر الرزيزي)

كما أتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة أ_ د يوسف عبدالله
نجي و د. بلقاسم بازينة .

المستخلص

هذه الدراسة تهدف إلى التعريف بدور المصارف التجارية في تطوير الناتج المحلي الإجمالي الغير
نفطي في ليبيا والتعرض لأهم المشاكل والمعوقات الرئيسية التي تواجه عملية أداء هذه المصارف
التجارية خلال الفترة (2010-1990) فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام
البرنامج (Eviews9) وذلك لبيان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل
طبيعة العلاقة الاقتصادية ومدى التشابك بينها، وذلك بأسلوب السلاسل الزمنية، كما تم اختبار هذه
السلاسل من حيث استقرارها وتكاملها وعلاقتها السببية .

وتوصلت الباحثة من خلال التحليل القياسي في هذه الدراسة إلى ان هناك علاقة معنوية وعكسية بين
مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي، كما توصلت أيضا إلى أن هناك علاقة
معنوية طردية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي .

قائمة المحتويات

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
أ	الآية القرآنية	
ب	الآهداء	
ج	الشكر والتقدير	
د	المستخلص	
هـ	قائمة المحتويات	

الفصل الأول :- الاطار العام للبحث

2	المقدمة	
3	مشكلة البحث	
3	أهداف البحث	
3	فرضيات البحث	
4	أهمية البحث	
4	منهجية البحث	
5	مصادر جمع البيانات	
5	مجتمع البحث	
5	الدراسات السابقة	

الفصل الثاني :- المصارف التجارية وأهميتها

المبحث الاول :- ماهية المصارف التجارية

14	المطلب الاول مفهوم المصارف التجارية	
15	تعريف المصارف التجارية	

16 خصائص المصارف التجارية
19 تصنيف المصارف التجارية
21 النظريات المفسرة للمصارف التجارية
23 المطلب الثاني موارد واستخدام المصارف التجارية
24 موارد المصارف التجارية
26 استخدام المصارف التجارية

المبحث الثاني :- وظائف المصارف التجارية

30 المطلب الاول الوظائف التقليدية للمصارف التجارية
31 المطلب الثاني خلق النقود

المبحث الثالث :- أهداف المصارف التجارية

31 المطلب الاول :- أهداف المصارف التجارية
31 الأهداف العامة
32 الأهداف الوظيفية
33 المطلب الثاني :- دور المصارف التجارية في خلق النقود
34 أولا خلق النقود في حالة المصارف المجمعنة
35 ثانيا خلق النقود في حالة المصرف الواحد

الفصل الثالث :- تاريخ المصارف التجارية في ليبيا

المبحث الاول :-لمحة تاريخية عن نشوء وتطور المصارف التجارية في ليبيا

37 المطلب الاول :-المصارف التجارية الليبية
37 اولا العهد العثماني
37 ثانيا العهد الايطالي
38 ثالثا عهد الادارة البريطانية
41 المطلب الثاني :-الخدمات المصرفية الحديثة
42 اشكال الخدمات المصرفية الحديثة
46 واقع الخدمات المصرفية الآلية في المصارف التجارية الليبية
46 أنواع الخدمات المصرفية الآلية في المصارف التجارية الليبية

47 دور المصارف التجارية في عملية التنمية الاقتصادية

49 دور المصارف التجارية في النشاط الاقتصادي

الفصل الرابع :- الائتمان المصرفي وتحليل عمل المصارف التجارية الليبية

52 المبحث الأول :- الائتمان المصرفي

52 المطلب الأول:- السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي والقروض المصرفية

52 السياسة الائتمانية

57 الائتمان المصرفي

58 أسس منح الائتمان أو التسهيلات الائتمانية من قبل المصارف

59 أهمية الائتمان المصرفي.....

61 أنواع الائتمان المصرفي

66 القروض المصرفية

67 خصائص القروض المصرفية.....

68 أهمية القروض المصرفية

70 تصنيف القروض حسب النشاط الممول

73 تصنيف القروض حسب أجلها (مدته).....

73 تصنيف القروض حسب الأغراض

74 مصادر القروض المصرفية.....

75 مخاطر القروض.....

76 المطلب الثاني:- تحليل عمل المصارف التجارية

77 تحليل دور المصارف التجارية الليبية في تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الليبي.....

78 تطوير حجم الودائع بالمصارف الليبية خلال الفترة من (1990-2010)

80 تطور القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية.....

80 لمختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية.....

الفصل الخامس علاقة عرض النقود بالنتائج المحلي الإجمالي

86 المبحث الأول :-علاقة عرض النقود بالنتائج المحلي الإجمالي

86المطلب الأول: عرض النقود
86 مفهوم عرض النقود
87التحكم في عرض النقود
87الأدوات الكمية
88الأدوات النوعية
89الأدوات المباشرة
93العوامل المؤثرة في عرض النقود
94العوامل المحددة في نمو النقود
99الناتج المحلي الاجمالي
99 مفهوم الناتج المحلي الاجمالي
99 طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي
100 أهمية الناتج المحلي الإجمالي
101 محددات حساب الناتج المحلي
102 النظريات التي فسرت العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي
102 النظرية النقدية الكلاسيكية
102 افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية
104 نقد النظرية الكلاسيكية ومعادلة التبادل
105 نظرية الارصدة النقدية (مدرسة كامبريدج.....)
106 نقد نظرية الارصدة النقدية
106 النظرية النقدية الكنزوية
107 أثر النظرية الكنزوية على التوازن الاقتصادي
107 الانتقادات التي وجهت الى النظرية الكنزوية
108 النظرية النقدية الكمية الحديثة
109 الاختلاف بين نظرية فريدمان ونظرية كينز

الفصل السادس الدراسة التطبيقية

تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2010)

111	اختبارات جذر الوحدة
114	منهج اختبار الحدود
116	بناء معلمات النموذج للاجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ.....
117	تقييم النموذج المقدر اقتصاديا واحصائيا وقياسيا
120	اختبار الاستقرائية الهيكلية للنموذج
122	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر
123	اختبار السببية

الفصل السابع النتائج و التوصيات

127	النتائج
128	التوصيات
129	قائمة المراجع

الفصل الأول

الاطار العام للبحث

مقدمة :-

تعد المصارف عصب الاقتصاد ومحركه الأساسي، لأنها تحفظ الأموال وتحركها، وتسهل انتقالها وتداولها، وتخطط لاستثمارها وتنميتها. وأصبحت المصارف تمثل حجر الزاوية والركن الأساس في النمو الاقتصادي.

ولقد تأكد دور النظام المصرفي من خلال ما قدمه من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم النمو الاقتصادي وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة النمو الاقتصادي، أي انه كلما اتسعت حدود النمو زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا و أوسع خدمات.

وأن بعض دول العالم ومنها ليبيا تتطلع إلى تحديث وتقوية أنظمتها المالية وتطوير هيكلها المصرفية وبالأخص تفعيل دور المصارف التجارية في مجال الوساطة المالية للوصول إلى معدلات النمو المنشودة. وينبع هذا التصور من كون أن المؤسسات المصرفية تعد من المؤسسات الحيوية ضمن إطار الاقتصاد القومي، وإحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الائتماني في النظم المالية المعاصرة .

يجب أن يلعب القطاع المصرفي وخاصة المصارف التجارية دورا اكبر في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية وتشجيع حركة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية بدلا من اقتصرها على تقديم تسهيلات الائتمانية لقطاعات الخدمات وتقديم القروض الاستهلاكية . كما يجب أن تكون فترات تلك التسهيلات طويلة المدى وبفائدة منخفضة لما في ذلك خدمة للاقتصاد الوطني، مع ضرورة تطوير هذه المصارف لمحافظها الاستثمارية وأدواتها التمويلية . فالمصارف التجارية مطالبة اليوم بالمساهمة بإنجاح الشركات المساهمة – والتي تعاني من محدودية السيولة – وذلك بتقديم التمويل اللازم لها.

ويعتبر ازدهار نشاط النظام المصرفي في الاقتصاد مؤشرا من مؤشرات التنمية، وذلك نظراً للدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في تنمية الاقتصاد الوطني .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في وجود قصور في الدور المنوط للمصارف التجارية، أدى إلى وجود إرباك واضح في هذا القطاع، وهذا الإرباك بدوره يضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي.

فوجود نظام مصرفي يمكن الاعتماد عليه لا يزال مطلباً هاماً بسبب أهمية الدور الذي يلعبه في مجالات الوساطة المالية.

حيث تتلخص تساؤلات البحث فيما يلي :-

- هل التطور الذي حدث عن طريق المصارف التجارية أدى إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا ؟

- هل هناك علاقة سببية بين معدل الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات التطور الخاصة بالمصارف التجارية المتمثلة في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية، وعرض النقود؟

أهداف البحث

(1) بيان التطور الذي حدث للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا نتيجة للتطور الذي حدث في دور المصارف التجارية.

(2) تحليل المشكلات التي تعوق دور المصارف التجارية في تحقيق التنمية المستهدفة والاستقرار الاقتصادي ومن ثم اقتراح أسس واتجاهات علاج هذه المشكلات.

فرضيات البحث:

الفرضية الأساسية :

H0: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتطور الذي حدث في دور المصارف التجارية على معدلات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا .

الفرضيات الفرعية :

H0: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتطور الذي حدث في مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية على معدلات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا.

H0: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتطور الذي حدث في عرض النقود على معدلات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا .

أهمية البحث:

إثراء المكتبة العلمية بعنوان جديد وطرح يفيد الباحث والقارئ في التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف التجارية في تطوير الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا .

وينمي قدرات الباحث في إعداد البحوث والدراسات وكذلك يساهم في زيادة معلوماته الشخصية وتأهيله علمياً للخوض في مجالات العلم المختلفة .

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام البرنامج القياسي (Eviews9) وذلك لبيان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمنهج الاستقرائي الكمي، حيث ستعتمد الدراسة على تحليل طبيعة العلاقات الاقتصادية ومدى التشابك بينها، وذلك بأسلوب السلاسل الزمنية، كما سيتم اختبار هذه السلاسل من حيث استقرارها وتكاملها وعلاقتها السببية.

وسيتيم بناء النموذج بأسلوب إحصائي وذلك على النحو التالي:

$$GDP = f(\text{sum}, m2).$$

$$GDP_t = \alpha_0 + \beta_1 \text{Sum} + \beta_2 M2 + \epsilon_0$$

حيث أن α : تمثل المقطع الثابت، β_1 إلى β_2 تمثل معاملات الانحدار.

GDP : الناتج المحلي الإجمالي

Sum : مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية

حيث أن sum تعبر عن:

X1 : قروض للأنشطة الاقتصادية إنتاجية وخدمية

X2 : قروض عقارية

X3 : قروض النهر الصناعي

X4 : سلف اجتماعية

M2 : عرض النقود

t : المدة الزمنية.

مصادر جمع البيانات وحدود البحث:

اعتمدت الدراسة على المصادر المتمثلة بالمراجع والكتب التي تبحث في موضوع الدراسة، بالإضافة إلى البيانات الإحصائية ذات العلاقة الواردة في التقارير والنشرات من قبل المصرف المركزي، وامتد البحث من سنة 1990 إلى سنة 2010 م.

مجتمع البحث:

المصارف التجارية الليبية.

الدراسات السابقة :

1) دراسة إبراهيم أحمد الصقر، رسالة ماجستير، (القاهرة: الأكاديمية العربية للبحوث المصرفية 2005م)

(دراسة بعنوان: تقييم سياسة الائتمان المصرفي للمصارف التجارية الليبية)

استهدفت هذه الدراسة الوقوف على مدى مساهمة هذه المصارف في تقديم الائتمان المصرفي اللازم ومجال نشاطها وبيان أهميتها، كما افترضت هذه الدراسة عدم كفاءة عملية وضع سياسات الائتمان في المصارف التجارية في ظل متغيرات البيئة الحديثة. وتوصلت الدراسة إلى:

1. عدم كفاءة السياسة الائتمانية في المصارف التجارية سواء من ناحية وضعها أو تنفيذها مما يؤثر على نتائج أعمال هذه المصارف.
2. عدم وجود سياسات ائتمانية مكتوبة لكل المصارف التجارية الليبية على الرغم من أهميتها لإدارة الائتمان.

3. التركيز في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية على جدوى المشروعات الممولة بالدرجة الأولى، وليست مجرد استيفاء الضمانات وضرورة الالتزام بتوصيات لجنة "بازل" الخاصة بضمان سلامة الائتمان .

(2) دراسة عمران عبد السلام الباوندي، رسالة ماجستير، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998.

دراسة بعنوان: تقييم استثمارات المصارف التجارية الليبية (

حيث تناولت هذه الدراسة في قسمها النظري استعراض المفاهيم الأساسية للاستثمار والمداخل المختلفة التي تناولت هذه المفاهيم، وكذلك تقييم الاستثمارات في هذه المصارف. كما افترضت هذه الدراسة أن انخفاض استثمارات هذه المصارف ناتج عن السياسة المحددة التي يفرضاها المصرف المركزي الأمر الذي يعوق حجم نشاطاتها واستثماراتها . وفي نهاية الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. ارتبط قطاع المصارف التجارية بتوجيه من المصرف المركزي في معظم نشاطه، وهذا من شأنه سوف يحد من مستوى الأداء وما ينتج عنه من انخفاض في مستوى الكفاءة.
2. تتركز اغلب توجيهات الاستثمارات في المصارف التجارية نحو القروض الاجتماعية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وبعض القروض العقارية.
3. تبين من تحليل سيولة المصارف التجارية الليبية أن هناك فائض في السيولة الفعلية عن السيولة القانونية المحددة من المصرف المركزي، وكذلك ارتفاع حجم الاحتياطات الفعلية مقارنة بالاحتياطات القانونية.

(3) دراسة عودة مازن ناصر، (1998) رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

بعنوان (السياسة النقدية في الأردن مفهومها وأدواتها وأثرها على النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1970-1988)

حيث تناولت هذه الدراسة مدى اثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، واستخدم الباحث عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع ($M1, M2$) لتمثيل السياسة النقدية، والإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية لتمثيل السياسة المالية . وتوصلت الدراسة إلى أن هناك نوعين من الأدوات الكمية والأدوات الاختيارية، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن أثر عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع ($M1, M2$) خلال فترة الدراسة كان اكبر وأسرع وأكثر قدرة على التنبؤ بالتغيرات على الناتج القومي الإجمالي . كما توصلت الدراسة بأن اثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي (خلال فترة الدراسة) كان ضعيفا بسبب جمود السوق المالي وهيكل القطاع المالي وعدم التوازن الاقتصادي، وإلى وجود علاقة ضعيفة بين السياسة النقدية وحجم الائتمان المصرفي، وقد عزت ذلك إلى السيولة النقدية المرتفعة لدى البنوك التجارية.

(4) دراسة القدير، (2003)

بعنوان : (تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية) بحث منشور، مجلة جامعة الملك عبد العزيز

تناول البحث تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة العلاقة السببية بين التطور المالي ومعدل النمو الاقتصادي، ووجد بأن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين التطور المالي ومعدل النمو في الأجلين القصير والطويل . وبناء على نتيجة اختبارات السببية استنتج أن التغيرات في النمو الاقتصادي تساعد في تفسير التغيرات في التطور المالي، وكذلك تساعد التغيرات في التطور المالي في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي.

(5) دراسة طالب عوض ومالك ياسين المحادين، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38 ، العدد2، 2011.

بعنوان (اثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن)

تناولت هذه الدراسة بشكل أساسي استقصاء اثر التطور النقدي على النشاط الاقتصادي في الأردن . وتم تطبيق اختبار جرينجر (Causality Test) للسببية لتحديد اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات التطور النقدي ومتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. بالإضافة إلى أن الدراسة استخدمت النموذج القياسي الديناميكي مع فترات إبطاء مناسبة لقياس اثر المتغيرات النقدية في المدى القصير والطويل على النمو الاقتصادي، حيث جاءت النتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية، إذ دلت نتائج اختبار جرينجر للسببية على وجود علاقة سببية بين متغيرات التطور النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . كما أن نتائج النموذج الديناميكي أوضحت وجود تأثيرات إيجابية للمتغيرات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

(6) دراسة (King R.G. et al., 1993)

King, Robert G. and Levine, Ross, 1993. Finance and Growth Shumpeter Might be Right". Quarterly Journal of Economics, 108(Aug).

والتي تعتبر من أهم الدراسات التطبيقية المتعلقة بتحديد العلاقات السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي إلى الناتج المحلي الحقيقي ومتوسط الائتمان المخصص للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان المحلي ومتوسط الائتمان المصرفي إلى إجمالي الاقتراض، وتم استخدام بيانات لعدد كبير من الدول وخلال الفترة (1960- 1989) واستخدمت الدراسة عددا من المقاييس للنمو الاقتصادي منها متوسط دخل الفرد ومؤشرات تعكس سعر الصرف والتجارة والسياسة المالية والنقدية . ودلت نتائج الدراسة دعمها لفرضية أن التطور المالي يؤثر إيجابا في النمو الاقتصادي . واستخدما نماذج الانحدار لبيانات مقطعية لعدة دول . وتقييم علاقات الارتباط بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي .

(7) دراسة (Kar M. et al.,2000)

Kar, M. and Pentecost, E.J., 2000. Financial Development and Economics Growth in Turkey: Further Evidence on the Causality Issue" ,Loughborough University, Department of Economic Research Paper No. 00/27.

بعنوان (اختبار العلاقة بين التطور المالي ومعدل النمو في تركيا)

حيث توصلنا إلى نتائج متباينة . فعند استخدام نسبة عرض النقود إلى الناتج القومي الإجمالي كمقياس للتطور المالي وجد إن السببية تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي . بينما استخداما متغير نسبة الودائع المصرفية ونسبة الائتمان الخاص والائتمان المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي وجد إن السببية تتجه من معدل النمو إلى التطور المالي . واستنتجنا بشكل عام أن النمو يسبب التطور المالي في تركيا.

ملخص الدراسات السابقة

رقم الدراسة	اسم الباحث	عنوان الدراسة	المنهجية المتبعة	النتائج
1	إبراهيم أحمد الصقر	تقييم سياسة الائتمان المصرفي للمصارف التجارية الليبية		-عدم كفاءة السياسة الائتمانية في المصارف التجارية -عدم وجود سياسات ائتمانية مكتوبة لكل المصارف التجارية الليبية
2	عمران عبد السلام الباوندي	تقييم استثمارات المصارف التجارية الليبية		-ارتبط قطاع المصارف التجارية بتوجيه من المصرف المركزي في معظم نشاطه، وهذا من شأنه سوف يحد من مستوى الأداء وما ينتج عنه من انخفاض في مستوى الكفاءة. - تتركز اغلب توجيهات الاستثمارات في المصارف التجارية نحو القروض الاجتماعية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وبعض القروض العقارية. - تبين من تحليل سيولة المصارف التجارية الليبية أن هناك فائض في السيولة الفعلية عن السيولة القانونية المحددة من المصرف المركزي، وكذلك ارتفاع حجم الاحتياطات الفعلية مقارنة بالاحتياطات القانونية.

3	عودة مازن ناصر	(السياسة النقدية في الأردن مفهومها وأدواتها وأثرها على النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1970-1988)	- أن أثر عرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع (M1, M2) خلال فترة الدراسة كان اكبر وأسرع وأكثر قدرة على التنبؤ بالتغيرات على الناتج القومي الإجمالي. - أن اثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي (خلال فترة الدراسة) كان ضعيفا بسبب جمود السوق المالي وهيكل القطاع المالي وعدم التوازن الاقتصادي، وإلى وجود علاقة ضعيفة بين السياسة النقدية وحجم الائتمان المصرفي .	
4	الفدير	تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	- بأن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين التطور المالي ومعدل النمو في الأجلين القصير والطويل. - استنتج أن التغيرات في النمو الاقتصادي تساعد في تفسير التغيرات في التطور المالي، وكذلك تساعد التغيرات في التطور المالي في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي.	
5	طالب عوض ومالك ياسين المحادين	اثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن	- على وجود علاقة سببية بين متغيرات التطور النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. - كما أن نتائج النموذج الديناميكي أوضحت وجود تأثيرات إيجابية للمتغيرات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - استخدمت أيضا النموذج القياسي الديناميكي مع فترات إبطاء مناسبة لقياس اثر المتغيرات النقدية في المدى القصير والطويل على النمو الاقتصادي	
6	King, Robert G. and Levine, Ross	Finance and Growth Shumpeter Might be Right". Quarterly Journal	استخداما نماذج الانحدار لبيانات مقطعية لعدة دول . وتقييم علاقات الارتباط بين مؤشرات التطور الاقتصادي.	

	المالي والنمو الاقتصادي	of Economics,		
	-عند استخدام نسبة عرض النقود إلى الناتج القومي الإجمالي كمقياس للتطور المالي وجد إن السببية تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي . -بينما استخداما متغير نسبة الودائع المصرفية ونسبة الائتمان الخاص والائتمان المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي وجد إن السببية تتجه من معدل النمو إلى التطور المالي.	2000. Financial Development and Economics Growth in Turkey: Further Evidence on the Causality Issue",Loughborough University, Department of Economic	Kar, M. and Pentecost	7

أوضحت الدراسات السابقة أهمية تطبيق العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في العديد من الدول النامية وتشارك هذه الدراسات مع دراستي من حيث أسلوب الدراسة ومنهجيتها، وتختلف عنها في كونها دراسة أصيلة تهتم بدراسة مدى تأثير تطور دور المصارف التجارية في الاقتصاد الليبي ومدى مساهمته في تحقيق وثنائر نمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا.

الفصل الثاني

المصارف التجارية : أهدافها وأهميتها

مقدمة :

منذ عدة قرون قليلة مضت لم تكن مهمة المصارف سوى مكان تتجمع فيه ثروات أفراد المجتمع وذلك من أجل حمايتها وتقديم الأمان لأصحابها ومع التطور في الفكر المصرفي، تطورت خدمات المصارف التجارية بشكل كبير، وبالأخص خلال العقود الأخيرة، وبذلك أصبحت وظيفة المصارف أخطر من ذلك بكثير لأنها خرجت من مجرد تقديم خدمات الإيداع للمودعين إلى خدمات الإقراض والاستثمار . وبعد فترة زاد نشاط المصارف اتساعاً ليشمل مجموعة هائلة من أوجه النشاطات وفي مقدمة تلك النشاطات هو قيام المصارف بعملها كشركات قابضة وتقديم الخدمات المحاسبية والمشورة القضائية والمالية لمنشآت المجتمع، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات متعددة الجنسية والمشاركة في المجموعات المصرفية العالمية والتوسع على نطاق كبير في خدمات الائتمان الاستهلاكي.

وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على ماهية المصارف التجارية في مبحث أول، وفي المبحث الثاني نتناول وظائف البنوك التجارية.

المبحث الأول : ماهية المصارف التجارية

يعتبر المصرف التجاري نوعاً من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الإئتمان .والمصرف التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال . وعلى الرغم من أن المصارف التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار .إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء¹.

المطلب الأول : مفهوم المصارف التجارية

ترجع نشأت المصارف التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حين قام بعض التجار والمرابين والصاغة في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع اسمية وقامت هذه المؤسسات تدريجياً بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سداداً للمعاملات التجارية.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، وقد أدى ذلك إلى إفلاس بعض هذه المؤسسات، مما دفع بعض المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول مصرف حكومي في البندقية بأسم بيازايالتوا، وفي عام 1609 أنشأ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية.

ومنذ بداية القرن الثامن عشر وبفضل انتشار آثار الثورة الصناعية غي دول أوروبا برزت الحاجة إلى مصارف كبيرة الحجم، وقد تأسس العديد من هذه المصارف التي اتسعت أعمالها، وأقامت لها فروع في كل مكان، وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات².

أولاً : تعريف المصارف التجارية :

يختلف تعريف المصارف التجارية باختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون وبأختلاف النظرة إلى الوظائف التي تؤديها تلك المصارف، لذلك تنوعت التعريفات بشكل يصعب معها حصر تعريف شامل للمصرف التجاري، إلا أن تطور المؤسسات المالية في المجتمعات وظهور الجديد منها أدى إلى وضوح مفهوم المصرف وأصبح من السهل التعرف على السمات الرئيسية لعملها؛ وبالتالي يمكن تعريف المصارف التجارية بناءً على تلك السمات على أنها : هي تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لأستثمار مدخراتهم من خلال الودائع

¹ - سامر جلد، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2009، ص14.

² -الصادق سعيدات -تومي زرباني -تومي قرعاني، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية حالة بنك الوطني الجزائري - وكالة الوادي - مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، 2012-2013 .

التقليدية أو شهادات الإيداع قصير الأجل وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل¹.

وكما عرفها آخرون بأنها : مؤسسات مالية تتعامل بالنقود والأوراق المالية أهداً وعطاءاً، بيعاً و شراءً، ادخاراً واستثماراً، وهي مؤسسات قد تكون مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص أو الاثنين معاً².

يقودنا هذا إلى تضييق التعريف السابق للمصرف التجاري، بحيث يمكن تمييزه عن المنشآت المالية الأخرى فيمكن القول بأن المصرف التجاري هو المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين أفراد ومؤسسات المجتمع، وتتمثل ديون المصرف بالودائع المودعة لديه من قبل الأفراد وهذا يبدو واضحاً عندما يكتب أحدهم شيكاً مسحوباً على أحد المصارف لأخر ويقبل الثاني هذا الشيك استناداً لدينه أو استيفاء لحقوقه³.

ثانياً : خصائص المصارف التجارية :

يمكن تحديد خصائص المصارف التجارية في النقاط التالية: -

أ - فالنسبة لمبدأ التدرج : تعتبر مشروعات مصرفية من الدرجة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي، لا يسبقها في ذلك إلا المصرف المركزي . حيث يباشر الأخير رقابة من جانب واحد بما له من أدوات و وسائل . فيستطيع أن يؤثر ويراقب قدرتها على خلق نقود الودائع . في حين إن المصارف التجارية، حتى في مجموعها لا تمارس أي رقابة أو تأثير على المصرف المركزي.

فالمصارف التجارية هي أيضاً مؤسسات مصرفية، موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها (وسيط للمبادلة _ أداة الدفع _ مخزن للقيمة _ ومقياس لها . (وغالبا ما تكون النقود هنا ذات نوعية خاصة " نقود الودائع " وربما تكون أقل أهمية من ناحية الوصف القانوني والنتائج الرسمية لهذا الوصف، ولكن تعتبر أكثر أهمية من الناحية الواقعية ومن حيث الآثار الاقتصادية المترتبة على خلقها.

ب - وبينما يمثل المصرف المركزي التطبيق الصحيح والدقيق لمبدأ " وحدة المصرف " أي مصرف مركزي واحد لكل اقتصاد معين. فالمصارف التجارية تتعدد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي، والنشاط الاقتصادي ، وحجم المدخرات وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها و إدخال عنصر المنافسة بين أعضائها .

غير إن تعدد هذه المصارف (رأسياً أو أفقياً) جغرافياً، لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز، وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف المصارف التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة هذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة، بما يمثله ذلك من سيطرة شبه

1- أكرم حداد ، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، 2008 ، ص.144-145 .
2- معين رجب، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة، 1999، ص.61.
3- زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1997، ص. 13 .

احتكارية على سوق النقد والمال وقدرة على التمويل أكثر اتساعا، وتحقيق مزايا الإنتاج الكبير من توفير النفقات وتنظيم الخدمات بكفاءة وأسعار اقل ، وزيادة ثقة الأفراد في المعاملات المصرفية، وزيادة قدرة المصارف في الاقتراض والإقراض . وما يترتب على ذلك من التخلص ولو جزئيا، من رقابة المصرف المركزي ، وفرض أسعار محددة لخدماتها، وخاصة سعر الفائدة على عمليات الإقراض والاقتراض، بطريقة متشابهة بما تفعله المشروعات شبه الاحتكارية في تحديد أسعار سلعها وخدماتها.

ولعل المظهر الحديث لتطور النظام الرأسمالي، هو تحول هذا النظام من ظاهرة التركيز الفني إلى ظاهرة التركيز المالي، أي سيطرة المؤسسات المالية متمثلة في المصارف التجارية ومؤسسات الادخار (شركات التأمين)، على مراكز الإنتاج الفنية والمشروعات الاقتصادية، عن طريق الإقراض أو المساهمة المالية المباشرة في رؤوس أموال هذه المشروعات الفنية والإنتاجية، وبالتالي السيطرة على اتخاذ القرارات الإنتاجية والتسويقية في هذه المشروعات ولم يكن في الإمكان تحقيق ذلك دون ظاهرة التركيز والاتفاق بين المصارف التجارية .

غير إن التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة تخيل وجود مصرف تجاري واحد كما هو الأمر بالنسبة للمصرف المركزي، تمارس فيه كل العمليات المصرفية التجارية المتعلقة بشؤون النقد والائتمان، على نطاق الاقتصاد القومي ككل . وربما يكون تصور مثل هذه المصرف مقلدا للإمكانيات الفنية للمصارف التجارية في خلق نقود الودائع.

ج - وبينما تتماثل وحدات النقد القانونية من حيث مصدرها (المصرف المركزي)، فهي تتعدد من حيث المصدر بالنسبة لنقود الودائع" اختلاف المصارف التجارية . "وبينما تعتبر النقود القانونية متماثلة في قيمتها" المطلقة . "بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، فإن نقود الودائع التي تخلقها المصارف التجارية متباينة ومتغايرة، وتخضع القروض التي تصدرها المصارف التجارية لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان. وهي نقود ليست نهائية أي يمكن تحويلها إلى نقود قانونية . وهي غالبا تخاطب قطاعا اقتصاديا معيناً (قطاع المشروعات والأعمال)، دون باقي القطاعات الاقتصادية، بعكس النقود القانونية التي تخاطب جميع القطاعات بلا استثناء.

د - المصارف التجارية هي مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع . وهي غالبا ما تكون مملوكة للأفراد أو المشروعات في شكل شركات مساهمة . ولما كانت هذه المصارف بما لها من قدرة على خلق نقود الودائع، وبما لها من سلطة في تجميع المدخرات، وإتمام عمليات الإقراض والتمويل، تؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة، فإن هناك اتجاها عاما لتدخل الدولة لمراقبتها عن طريق السيطرة على رؤوس أموالها بالاشتراك فيها أو حتى تملكها مباشرة وتأميمها . وهذه الظاهرة واضحة في البلاد النامية، ويعزز ذلك إن هذه المؤسسات المصرفية غالبا ما تكون مملوكة للأجانب، ولا ترتبط بالسوق النقدية الداخلية، ولا تراعي مصالح التمويل الداخلية، إلا بقدر ارتباط بمراكز التمويل الخارجية وأصولها في الدول الأجنبية، مما قد يترتب على ذلك من تسرب مدخرات الاقتصاد القومي خارج البلاد، ومن تخصيصها الادخار الوطني لتغطية عمليات التصدير والاستيراد المتعلقة بالخارج.

٥ - تتميز هذه المؤسسات أيضاً بتعدد عملياتها وتنوعها بجانب وظائفها الرئيسية في خلق " نقود الودائع " والهدف من ذلك هو تحقيق قيام النقود بوظائفها .وهي في مقابل ذلك تقوم بتلقي مدخرات الأفراد ودخولهم في شكل ودائع، ثم تستخدم هذه الودائع في اوجه متعددة تدور غالبا حول عملية الإقراض وتمويل العملية التجارية قصيرة المدى او حتى تلك المرتبطة بالمدة¹ .

ثالثاً : تصنيف وتمييز المصارف التجارية:

أ - التفرقة بين المصارف التجارية والمؤسسات المالية : كل من المصارف التجارية والمؤسسات المالية تشابه في الكثير من اوجه أنشطتها، والخاصة بالائتمان وتوفير مصادر التمويل للمشروعات والأفراد. وبصفة عامة لا خلاف يذكر في الوقت المعاصر فيما يتعلق بالاستخدام أو التوظيف. أما الخلاف الحقيقي فهو يتعلق في الحقيقة بمصادر الاستخدام والتوظيف أو العمليات، ففيما يتعلق بمصادر الاستخدام، فأنا نجد أن المصارف التجارية تعتمد أساساً على الأموال التي حصلت عليها من الغير في شكل ودائع، أما المؤسسات المالية فهي تعتمد أساساً على رؤوس أموالها .فأرأس المال بالنسبة للمصارف التجارية لا يمثل في الاستخدام إلا أهمية ضئيلة، ويعتبر مجرد ضمانة لمواجهة حقوق المودعين، فهي مصارف تستخدم أموال الغير لحسابها الخاص وليس لحساب أصحاب الودائع، أما المؤسسات المالية، فهي تعمل لحسابها وتستخدم أموالها المملوكة لها . وإذا اضطرت لاستخدام أموال الغير(الودائع) فيكون ذلك في ظروف استثنائية، لمواجهة تزايد احتياجات الاستثمار، وإشباع رغبة الأفراد في تحقيق هدفين متناقضين : الادخار والعائد من جانب والتمكن من السيولة من جانب آخر. وفي الغالب تستخدم تلك الودائع الخاصة لحساب أصحابها مقابل عمولة أو مشاركة. أما العامل الثاني وهو أقل أهمية في التفرقة بين المصارف التجارية والمؤسسات المالية، فهو يتعلق بطبيعة العمليات . فالعمليات التي تقوم بها المصارف التجارية تتركز في الائتمان قصير الأجل أي الائتمان التجاري . أما المؤسسات المالية فهي تقوم بعمليات الاستثمار . وقد انحصرت إلى حدها الأدنى هذه التفرقة حديثاً نتيجة اقتراب وظائف كل من النوعين من المؤسسات

ب - التفرقة بين المصارف العامة والمصارف الخاصة : القطاع العام قطاع حديث نسبياً . نشأ في إطار ظروف تاريخية معينة، وارتبط بتطور الاقتصاد الرأسمالي وتحوله من الليبرالية إلى الاقتصاد المختلط أو الاقتصاد الموجه . ولما كانت المصارف تقوم بدور خطير في عملية تجميع الادخارات، وخلق الائتمان، وتوفير احتياجات التمويل للنشاط الاقتصادي، فقد خضعت الكثير من تلك المؤسسات المصرفية للدولة ورقابتها .وتكون قطاع عام مصرفي . فالقطاع العام المصرفي

¹مصطفى رشدي شبيحة و أ . زينب حسن عوض الله .النقود والبنوك والبورصات،) دار المعرفة الجامعية، إسكندرية (1992 ص.142-139 .

ينصرف إلى المؤسسات التي تخضع لرقابة وسيطرة الدولة . وقد تتمثل تلك السيطرة في الملكية الكاملة لرأس المال، أو في مجرد المشاركة الجزئية . كما يمكن للدولة أن تؤثر في المصارف التجارية من خلال الودائع الحكومية، أو من خلال رقابة المصرف المركزي عليها، ودون أن تصل هذه المصارف إلى مرحلة المصارف العامة . أما المصارف الخاصة فهي مؤسسات ذات رؤوس أموال خاصة، تتخذ شكل شركات مساهمة ومؤسسات تعاونية أو غيرها من الأشكال القانونية.

ج - التفرقة بين المصارف التجارية (مصارف الودائع) مصارف الأعمال، مصارف الائتمان

المتوسط وطويل الأجل : يطلق على المصارف التجارية أحياناً وصف مصارف الودائع، حيث أن هذه المصارف يقتصر نشاطها على عمليات الائتمان وتقبل الودائع الجارية ولأجل قصير . وهي بذلك تختلف عن مصارف الأعمال ومصارف الائتمان طويلة أو متوسطة الأجل . وكما سنرى هنا اقتراب بين المجموعتين في العصر الحديث . فمصارف الودائع بدأت في تقبل الودائع الأخرية على نطاق واسع . كما تعطي قروضاً لمدد متوسطة أو طويلة (أكثر من سنتين) . وعلى أية حال فإن مصارف الأعمال يتركز نشاطها الرئيسي في منح القروض، وإصدار السندات، والمشاركة في المشروعات والحصول على أنصبة فيها . ولذلك فأنا نجد بعض الدول تحرم على المصارف التجارية الحصول على أنصبة في المشروعات التجارية المالية أو الصناعية . وعلى العكس تشجع بعض البلدان الأخرى المصارف التجارية على التوسع في الاستثمار للمساهمة في التنمية الاقتصادية . أما مصارف الائتمان متوسط الأجل أو طويلة فهي تختلف عن مصارف الودائع، من حيث أن نشاطها الرئيسي يقتصر على منح الائتمان لمدة لا تقل عن سنتين فقط . ولا يمكنها تقبل ودائع جارية إلا بأذن خاص . ونلاحظ أن منح الائتمان متوسط أو طويل الأجل، ليس حكراً على بنوك الائتمان هذه . فكما عرفنا تمارس مصارف الودائع أيضاً منح الائتمان متوسط أو طويل الأجل.

د - التفرقة بين المصارف الوطنية والمصارف الأجنبية : المصارف الأجنبية وصف متسع يتضمن

خضوع رأس المال لسلطة الأجانب . فقد يكون المصرف مملوكاً لأجانب يقيمون في إقليم الدولة أو يكون تابعاً لمؤسسة متعددة الجنسيات، أو أجانب خارج إقليم الدولة، أو مجرد مشاركة بأغلبية أجنبية، أو مجرد فرع لمصرف أجنبي مركزه الرئيسي خارج الإقليم . وهذه المصارف قد تخضع أو لا تخضع لرقابة المصرف المركزي الوطني تبعاً للتنظيم الاقتصادي السائد . وهناك الكثير من البلدان التي أمتت تلك المصارف كلية . كما أن بعض البلدان الأخرى قد اشترطت تطويع (أي جعلها وطنية) تلك المصارف عن طريق مشاركة الجانب الوطني المحلي سواء كان خاصاً أو عاماً في ملكية رأس المال وبنسبة معينة تحقق الأغلبية والسيطرة للجانب المحلي . ويمكن لهذه المصارف أن تمارس كافة أنشطة المصارف التجارية بما في ذلك تلقي الودائع الوطنية، بالإضافة إلى الودائع الأجنبية . وأن تستخدم تلك الودائع سواء في منح الائتمان داخل الحدود الوطنية، أو تحويلها إلى الخارج لاستثمارها في أسواق النقد والمال الدولية، أو تودعها في مراكزها الرئيسية في الخارج في شكل ودائع بنكية . ويمكنها داخل الحدود الوطنية أن تفتح حسابات أجنبية، مثل (حسابات الايرو دولار).

رابعاً : النظريات المفسرة لنشاط المصرف التجاري:

عندما نتكلم عن نظريات المصارف، فنحن نقصد إعطاء وصف تجريدي لما تفعله المصارف، تبريراً لاختياراتها وسلوكها وتطور عملياتها . وأول نظرية تواجهنا في هذا المجال، من حيث التطور التاريخي

هي (نظرية القروض التجارية) وهي نظرية متأثرة بالتقاليد الانجلوساكسونية وبأفكار آدم سميث منذ كتابه الشهير (ثروة الأمم). وترى تلك التقاليد والأفكار أن المصارف التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على "المدة القصيرة" والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق والمعاملات التجارية. وهذه الأخيرة تتميز بدورة قصيرة لرأس المال، والقروض قصيرة الأجل يجب ألا يتجاوز أجلها مدة السنة، وأن تكون موسمية ومتكررة ومتناسبة مع تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة. وهي لا يجب أن تنصرف إلى تكوين رؤوس أموال أو المساهمة في المشروعات. أي أن تكون لها طبيعتها التجارية، ومتعلقة بحركة تداول البضاعة. وتنصرف إلى الأوراق التجارية مثل الكمبيالة أو السند الأذني أو فتح الاعتماد أو الاعتمادات المستندية، ومن هنا جاء أسمها القروض التجارية فهي لا تنصرف إلى المضاربة أو الأعمال والأوراق المالية والهدف بالطبع من تحديد تلك العمليات هو المحافظة على السيولة، وتحقيق ضمانات كبرى للقرض، فهي تقوم على فكرة أن القرض لا بد أن يتضمن إمكانية السداد في المدة المقررة وبأسرع وقت.

ولقد تطورت هذه النظرية إلى صورة أخرى نطلق عليها (نظرية التبديل) وهذه الأخيرة تمثل صورة أكثر عمومية وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول، وما تعبر عنه من عمليات، والتي يحوزها المصرف التجاري فهي لا ترى في القروض التجارية أنها غير صالحة، ولكنها لا تريد أن تقتصر عمليات المصارف التجارية على تلك الأصول كما لا تعتبرها الأكثر مناسبة لمركز المصرف ونشاطه فعندما يقوم المصرف بعمليات عديدة من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة أوقافه المالية، ثم طالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم، فإن مركز المصرف التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل أو التبديل، والقدرة على بيع الأوراق أو إعادة خصم بعض الأوراق الخاصة أو تسييل بعض الأصول، للمحافظة على سيولة وتدعيم مركزه المالي. وهذه المرونة في التحويل والتبديل تتوقف على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها المصرف.

أما النظرية الثالثة المفسرة لنشاط المصارف التجارية فهي نظرية (الدخل المتوقع) وهذه النظرية تختلف عن نظرية القروض التجارية، من حيث تشجيعها للقروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية، وغير المتعلقة بالتمويل الجاري. وبذلك فهي تدعم الأوراق المالية الحقيقية. وتبدأ تلك النظرية تحليلها بانتقاد نظرية القروض التجارية (القروض قصيرة الأجل) وخاصة فكرة "استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد" فليس هناك أية ضمانات في أن بعض القروض، وخاصة المتعلقة بتجارة السلع، تحقق إمكانية السداد في المواعيد المقررة، وتحافظ بالتالي على مركز السيولة للمصرف التجاري فلا يمكن توافر ضمان مؤكد لبيع السلع، ناهيك عن مخاطر الإفلاس، وتقلبات الأسعار، ومخاطر التضخم، وتغيرات مرونة الطلب وغيرها من العوامل التي قد تؤثر في إمكانية السداد واسترداد قيمة القرض.

وعليه فالأمر الهام في هذه النظرية، هو أن منح الأئتمان أو القرض يتوقف على دراسة المصرف لمدى جدية العملية، ومقدار الدخل المتوقع فهذه المعرفة أو الدراسة هي التي يجب أن تقود سياسة المصرف نحو منح القرض أو رفضه، أما كون القرض للمدة القصيرة أو المدة الطويلة، فليس هذا بضمانة كافية. فقد تكون هناك قروضاً للمدة الطويلة لمشروعات أو استثمارات متوقع نجاحها، وعندئذ تعطى الأولوية، ومن ثم ليس هناك أي سبب يجعل منح القروض مقتصر على القروض التجارية وهكذا يمكن للمصارف أن تمنح قروضها لرجال الأعمال، والمستثمرين، والمستهلكين، والقروض العقارية والقروض الخاصة لمواجهة الاستهلاكات وغيرها.

تبقى النظرية الرابعة والأخيرة، وهي النظرية الحديثة والتي نطلق عليها (نظرية إدارة الخصوم) وهي تفرق عن النظريات السابقة، من حيث أن الأخيرة تركز الاهتمام في تبرير نشاط المصارف التجارية، على جانب الأصول أو العمليات، فالنظرية تعترف بأن جانب الأصول وطبيعة تكوينه تلعب دوراً هاماً في توفير واستمرارية السيولة في المصرف، ولكنها ترى في نفس الوقت أن السيولة تعتمد أيضاً على مصادر التغذية الرئيسية والأساسية أي على الخصوم، وبصفة خاصة الودائع. والسؤال الأول الذي تفرضه النظرية يتلخص فيما يلي: لماذا يحتاج المصرف التجاري إلى سيولة؟ تجيب النظرية على ذلك بطرح سببين: الأول هو مخاطر طلبات السحب من جانب المودعين، والثاني يتعلق برغبة المصرف لتوفير السيولة للاستجابة لرغبات طالبي القروض بمختلف أنواعها وخاصة إن مثل هذا التوظيف هو الذي يحقق أرباح للمصرف التجاري ومن غير المتصور أن يحتفظ المصرف بالودائع جامدة ودون توظيف.

ولكن نفترض الآن، أن هناك طلبات للسحب من جانب المودعين أو انخفاض في حجم الودائع، أو أن هناك طلبات عاجلة للقروض وتحتاج إلى سيولة حالية. ماذا يفعل المصرف حينئذ؟ بالطبع فإن التقاليد المصرفية التقليدية سوف تحتم عليه التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة وتحويلها إلى نقود عن طريق الخصم وإعادة الخصم للأوراق التجارية، أو بيع الأوراق الحكومية أو غيرها.

على العكس من ذلك ترى النظرية الحديثة أن على المصرف في هذه الحالة أن يذهب ويشتري ما يحتاج إليه من سيولة. فيستطيع المصرف أن يقترض من السوق النقدية، ومن المصارف الأخرى، أو اقتراض الأموال العامة والحكومية، أو إصدار شهادات إيداع وشهادات ادخارية متعددة الأنواع وغيرها وهو يستطيع أن يستخدم هذه الأموال المقترضة لمواجهة احتياجات زبائنه طالبي القروض وسوف يفعل المصرف ذلك (شراء السيولة التي يحتاجها) ما دام يتقاضى ثمناً مرتفعاً على القروض التي يمنحها يتجاوز ما دفعه على اقتراضاته، ومحققاً الأرباح التي يريدها. وهذه السياسة هي التي تفسر في العصر الحاضر زيادة الودائع مابين المصارف، وتنوع وتعدد أشكال الودائع، وشهادات الادخار و الإيداع المختلفة، والتمايز في أسعارها، ونمو عمليات المصارف، وتوافر السيولة¹.

المطلب الثاني: موارد واستخدامات المصارف التجارية².

يقصد بموارد المصارف التجارية واستخداماتها تلك الأموال التي تحصلت عليها هذه المصارف والتي تقوم بتوجيهها واستخداماتها في مجالات مختلفة بصيغة قروض واستثمارات مصرفية، وموارد المصارف هي التزامات أو خصوم عليها، وتوجيه الموارد المصرفية يمثل (استخداما) لها وهذه الاستخدامات هي أصول أو موجودات للمصارف.

وتحوي ميزانية المصرف التجاري على هذين البندين (الموارد) و (الاستخدامات) وتعكس الميزانية المركز المالي للمصرف في لحظة زمنية معينة، كما تحدد حجم ونوعية النشاط الذي يقوم به المصرف متوخياً تحقيق أقصى الأرباح وأسرعها، ويمكن التعرف بصورة على نشاط المصارف التجارية من خلال التحليل الاقتصادي لميزانياتها.

أولاً: موارد المصارف التجارية: وتنقسم إلى:

¹ - مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، (الدار الجامعية) ص-194 ص-200.
² عقيل جاسم عبدالله، النقود والبنوك، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص-244.

- **الموارد الذاتية:** تمثل الموارد الذاتية التزامات المصرف قبل أصحاب رأسماله¹.

وتشمل ما يلي :

- 1- **رأس المال:** وهو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساساً في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، ولا يشكل رأس المال إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم، ومع ذلك فهو مؤشر لمتانة المركز المالي للمصرف وأساس الثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية .
- 2- **الاحتياطيات :** هي مبالغ تكونت على مر الزمان وتكون تحت تصرف المصرف في أي وقت ومصدرها الأجزاء المتقطعة من الأرباح، وعلاوات إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال². وتتقسم الاحتياطيات إلى قسمين :

أ- **الاحتياطي القانوني :** يكون المصرف التجاري ملزماً بتكوينه قانوناً، أي يجب على إدارة المصرف أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة له .

ب- **الاحتياطي الخاص :** يكون المصرف التجاري حراً في الاحتفاظ به، وغالباً ما يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم الاحتياطي الخفي .

- 3- **الأرباح غير الموزعة :** وهي تلك المبالغ التي يعتمد المصرف عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث انه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف، فالأرباح الغير موزعة بهذا المعنى هي عبارة عن بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يختلف المصرف من أرباح تمهيداً لتوجيهها إلى غايتها النهائية، سواء أكانت توزيعات على المساهمين أو دعم الاحتياطي وتغطية الخسارة .

- 4- **المخصصات :** ويقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها إجمالي النتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية، بغرض مواجهة ظروف غير مرغوب فيها ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها، ومخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية، ومخصصات استهلاك الأصول الثابتة .

- **الموارد غير الذاتية :** وهي الموارد المالية التي يتحصل عليها المصرف التجاري من غير المساهمين، وهي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده وتشمل ما يلي:

- 1- **الودائع :** تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصارف التجارية، وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصرف، تكون في صورة إيداع حقيقي يمكن للمصرف التجاري استخدامها لتقديم القروض، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من الودائع :

أ- **الودائع الجارية:** وتسمى أيضاً بالودائع تحت الطلب، وهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى المصرف التجاري ويتعهد هذا الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب جزء أو كل وديعته بدون سابق إنذار، وعادة لا تدفع المصارف التجارية فائدة على هذا النوع من الودائع إلا في بعض الحالات الاستثنائية، كأن يكون مقدار العملة الجارية كبير بالعملة الصعبة .

ب- **الودائع لأجل :** وهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى المصرف التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقاً بينه وبين المصرف عند الإيداع، لقاء حصوله على فائدة.

1 - إسماعيل احمد الشناوي، عيد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 253.

2 - سلمان بوداب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1996، ص 132.

ت- **ودائع بإخطار** : وهي عبارة عن أموال مودعة لدى المصرف التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع .

ث- **ودائع التوفير** : وتسمى أيضاً الودائع الادخارية، وهي ودائع يتم التعامل معها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، ويتحصل صاحب هذا النوع على فوائد محددة .

ج- **الحسابات المدينة للمصارف الأخرى** : وتشمل جميع التزامات اتجاه المصارف الأخرى، وتمثل هذه الحسابات مصدراً هاماً من المصادر التي يحصل منها المصرف على الموارد المالية التي يحتاجها لتمويل استخداماته المختلفة .

ح- **الاقتراض من المصرف المركزي** : تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من المصرف المركزي إذا ما اعترضها مشكل في السيولة، فإذا لم يكفيها الاحتياطي النقدي لمواجهة طلبات المودعين لسحب مبالغ نقدية من ودائعهم تلجأ إلى المصرف المركزي وتطلب منه قروض مقابل تقديم ضماناً لما تقتضيه من مبالغ، كأوراق مالية أو أوراق تجارية أو غير ذلك من الضمانات¹ .

ثانياً : استخدامات المصارف التجارية

يمثل هيكل الموجودات الشق الثاني من الهيكل المالي للمصارف التجارية، ويشير مصطلح إدارة الموجودات إلى العملية التي يتم بموجبها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف على بنود الاستخدام المختلفة والتي غالباً ما تمثل الجانب الأيمن من الميزانية العمومية لها والتي يتم تصنيفها عادة وفقاً لدرجة سيولتها فالموجودات تتراوح بين أصول كاملة السيولة مثل النقدية و أصول غير سائلة كالأصول الثابتة ويمكن ترتيبها وفق درجة سيولتها كما يلي: -

1- الأصول ذات السيولة الكاملة:-

وتتضمن العملات النقدية المحلية أو الأجنبية سواء في الخزينة، أو لدى لمصارف الأخرى أو لدى المصرف المركزي كالاتي :

أ- **النقدية في الخزينة**: وهي تشمل كافة العملات التي يمتلكها المصرف سواء كانت عملات وطنية أو أجنبية وعادة ما يحتفظ المصرف التجاري بقدر من هذه الأموال في الخزينة لمواجهة طلبات العملاء أصحاب الودائع تحت الطلب، واستجابة من جانب آخر لمتطلبات السلطات الرقابية التي توجب على المصارف الاحتفاظ بنسبة معينة من النقدية في خزينتها لمواجهة متطلبات أصحاب السحوبات الفورية وبما يتناسب مع حجم دوافعهم من العملات المختلفة الوطنية الأجنبية.

ب- **النقدية لدى المصرف المركزي** : تحدد القوانين النقدية والمصرفية نسبة معينة كاحتياطي نقدي قانوني من ودائع العملاء التي يتم إيداعها لدى المصارف وتحتفظ المصارف المركزية بهذه

¹ - ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة -بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة أم البواقي خلال الفترة 2000- 2014، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك، الجزائر، 2014-2015.

الأموال لديها ولا تتقاضى المصارف التجارية في العادة أية عوائد عليها، إلا أن المصارف تستطيع استخدام هذه الاحتياطات كملاذ أخير في حالة الحاجة إليها.

ج-النقدية لدى المصارف الأخرى: وهي ودائع تقوم المصارف بإيداعها لدى مصارف أخرى كتوظيفات للأموال الفائضة لديها وتتقاضى عليها عوائد ويمكن سحبها خلال فترة قصيرة عند الحاجة إليها.

2-الأصول ذات السيولة العالية :

ويغلب على هذه الأصول اعتبار السيولة أكثر من الربحية، فرغم أن المصرف يقوم بتوظيفها، إلا أن توظيفها قصيرة الأمد في العادة، وذلك على النحو التالي:-

أ_ القروض القابلة للاستدعاء عند الطلب: وهي القروض التي يمنحها المصرف لبيوت الخدم المتخصص في الأوراق المالية والتي تحتاج بدورها إلى سيولة عالية في معاملاتها، ولكن لعدة أيام أو أسابيع، ويتيح هذا التعامل للمصرف استرداد أمواله عند الضرورة، ومن ثم فإنها تمثل أصلاً عالي السيولة.

ب-السندات قصيرة الأجل : وهي شكل من أشكال التوظيف التي تقتصر فترته على أشهر قليلة مثل أدونات الخزانة الصادرة عن الحكومة والتي تتراوح أجالها بين شهر وثلاثة أشهر، ويستطيع المصرف التجاري بيعها إلى المصرف المركزي قبل موعد استحقاقها متى شاء، ولذلك فهي أصل عالي السيولة.

كما أنها تشمل أيضاً السندات قصيرة الأجل التي يتم تدولها في الأسواق المالية والبورصات العالمية، والتي تصدرها شركات المساهمة العملاقة وتتمتع بتصنيفات عالمية عالية وأجال استحقاقها قليلة ويمكن بيعها في أي وقت في السوق المالي، وهي أصول عالية السيولة أيضاً.

ت – السلفيات : وهي ائتمان قصير الأجل موجه نحو الأنشطة سريعة الدوران سواء كانت للمؤسسات الفردية أو الشركات المساهمة، ونظراً لقصر فترتها الزمنية فإن المصرف يوزعها على فترات متقابلة من عملائه المختلفين وبذلك تعد أصلاً عالي السيولة.

ث – خصم الكمبيالات: يلجأ كثير من الأفراد إلى المصرف التجاري لخصم قيمة الكمبيالات المستحقة لهم قبل مواعيد استحقاقها، مقابل خصم جزء منها كعائد للمصرف، مما يعني أن هذه المعاملة تمثل قرضاً قصير الأجل للعملاء، كما أن المصرف التجاري يمكنه إعادة خصمها لدى مصرف تجاري آخر عند الضرورة.

د- الاعتمادات المستندية: هي نوع من الائتمانات قصيرة الأجل الذي يخدم حركة التجارة الخارجية، ذلك أن المصرف يقوم بدور الوسيط بين المستوردين في الداخل والمصدرين في الخارج نظراً لأن كل منهما يقيم في بلد مختلف عن الآخر، فالمصدر يقوم بإرسال (تصدير) بضائعه معتمداً على المصرف الوسيط كضامن لثمنها وذلك لأن المصرف ملتزم بدفع مبالغ معينة لصالح المصدر عندما يتسلم الأوراق الدالة لتصدير البضاعة، وذلك بناءً على طلب المستورد وفقاً لشروط معينة، كذلك فإن المستورد يخشى دفع ثمن البضاعة قبل استلامها، فيكون المصرف ضامن لوصول البضاعة للمستورد كما ضمن وصل الثمن للمستورد.

3-الأصول ذات السيولة المنخفضة أو الجامدة:

وهي الأصول المخصصة لأغراض تحقيق عائدات عالية، ومن ثم فإن المصرف يسعى لتوظيفها في أغراض ذات مدة زمنية أطول من سابقتها، فيتمكن المقرض من الاستفادة منها على نحو أفضل مع الاستعداد لدفع عائد أكبر، وقد يكون هذا التوظيف في مجال نشاط استثماري تنموي يقوم به المصرف، سواء قام به على انفراد أو بمشاركة الغير.

ومن أمثلة هذه الأصول: -

أ - القروض والجاري المدين ومتوسطة الأجل: التي تمنح للمقترضين سواء كانت ممنوحة للأفراد أو للشركات أو للمؤسسات، وهي موجبات قليلة السيولة فلا يمكن للمصرف التجاري أن يطلب من المقترضين تسديد هذه القروض إلا عند استحقاقها.

ب - الأوراق المالية (الغير متداولة) :- وتلجأ المصارف أحيانا للاستثمار في أسهم بعض الشركات لفترات طويلة الأجل، فالمصارف التجارية تسعى في حال وجود فوائض نقدية لديها لتملك أسهم شركات تجارية بغرض الاستثمار طويل الأجل أي بغرض الاستفادة من توزيعات أرباح تلك الشركات على مدار سنوات مالية متعددة، أو قد تلجأ إلى الاستثمار في أسهم شركات مساهمة غير متداولة في الأسواق المالية وذلك بهدف الاستفادة من توزيعات الأرباح المتوقعة خلال تملكها لها، وهذه الأسهم غالبا ما تكون ذات سيولة منخفضة، وذلك لصعوبة تحويلها إلى نقدية لعدم وجود أسواق تداول لها .

ج- الاستثمارات في الأصول الثابتة من عقارات وأراضي:- وهذه الاستثمارات تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي:

- 1- أصول ثابتة بغرض الاستخدام:** وهي أصول يمتلكها المصرف بغية استخدامها في ممارسة أعماله المصرفية مثل (مبنى المصرف والأثاث والأجهزة والخزائن.... الخ) وهي أصول عديمة السيولة (جامدة) يصعب على المصرف تحويلها نقدية.
- 2- أصول ثابتة بغرض الاستثمار :** وقد تلجأ المصارف إلى تملك أصول ثابتة من أراضي ومباني وعقارات بغرض بيعها في المستقبل للحصول على أرباح مجزية تتناسب مع المخاطر التي تحملها هذه الاستثمارات.
- 3- أصول ثابتة ألت إليه نتيجة تعثر بعض المقترضين :-** وهي الأصول التي تمثل الضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة ألت للمصرف نتيجة تعثر بعض المقترضين، فتقوم المصارف بامتلاكها بغية بيعها وتحقيق أرباح مناسبة لها خاصة أنه يمتلكها بأثمان رخيصة¹.

المبحث الثاني :- وظائف المصارف التجارية

تؤدي المصارف التجارية مجموعة من الوظائف المختلفة، ذلك لأن هذه المصارف غير متخصصة في عمل معين ويطلق على هذه الوظائف أحيانا الخدمات المصرفية، حيث تؤدي المصارف التجارية دور الوساطة بين فئتين من الأشخاص الاقتصادية فئة ترغب في ترتيب حقوق لها، وفئة ترغب في ترتيب

¹ -باسل جبر حسن أبو زعيتر، ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، 2006.

ديون عليها اتجاه المصرف التجاري . والوظيفة الرئيسية للمصرف التجاري هي خلق النقود المصرفية، وترتبط هذه الوظيفة بقبول البنك التجاري لودائع الأفراد وقدرته على تجميع مدخراتهم النقدية.

وستعرض لهذه الوظائف من خلال مطلبين الأول نخصه للوظائف التقليدية للمصارف التجارية على أن نتناول في المطلب الثاني خلق النقود المصرفية .

المطلب الأول: الوظائف التقليدية للمصارف التجارية

تقوم المصارف التجارية بوظائف نقدية وغير نقدية متعددة ومن أهم الوظائف التقليدية للمصارف التجارية ما يلي:

1- قبول الودائع على اختلاف أنواعها: تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للمصارف التجارية

لذلك تحرص المصارف على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري، بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع، ورفع كفاءة الأوعية الادخارية.

وتتبنى سياسة الودائع للمصرف التجاري على جذب المزيد من الودائع من حيث آجالها، والنشاط الاقتصادي للمودعين، والقطاعات التي ينتمون إليها.

ونظرا لآتساع أعمال المصارف التجارية وزيادة نشاطها، فقد تغيرت النظرة إلى المصرف التجاري من مجرد (دكان) لتجميع الأموال وإقرائها إلى مؤسسات تهدف إلى تأدية الخدمات المصرفية للمجتمع وزيادة تمويل المشاريع التنموية في الدولة، فقد أدى ذلك إلى الازدهار الاقتصادي والحد من البطالة والعمل على وقف التضخم المالي ورفع مستوى المعيشة لدى الفرد، مما أدى إلى ظهور وظائف حديثة للمصرف التجاري سنجملها في النقاط التالية:

- 1- مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة لأسهمها :** تقوم المصارف التجارية بمساعدة شركات المساهمة العامة على استلام طلبات المكتتبين لأسهمها الجديدة، وذلك مقابل عمولة محددة تأخذها المصارف من الشركة، وهي بذلك تقدم خدمة جلييلة لكل من المستثمر والشركة، حيث تسهل عملية الاكتتاب دون أن يتكلف المستثمر لقاء هذه الخدمة أية مبالغ.
- 2- خلق بعض أدوات الاستثمار المالي :** تقوم المصارف التجارية بدور مهم في الأسواق المالية بصفتها من مؤسسات الوساطة المالية، التي تسهل تدفق الأموال من وحدات الفائض (المدخرين) إلى وحدات العجز (المقترضين) في المجتمع، وتتعدد الوسائل والأساليب التي تتبعها هذه المصارف وتؤدي بعض هذه الوسائل إلى خلق أدوات استثمارية جديدة ومن أمثلة ذلك أدوات الإيداع .

المطلب الثاني : خلق النقود المصرفية

تعني وظيفة خلق النقود، قدرة المصارف التجارية على تقديم الأموال للجمهور على شكل قروض من ودائع ليس لها وجود لدى المصرف، بل من الأموال التي تودع لدى المصرف على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب، مودعة لديها في الأصل، أي أنها تخلق هذه الودائع (القروض (خلقا، فتزيد من العرض الكلي للنقود¹.

¹ -الصادق سعيدات، تومي زرباني، تومي قرعاني، مرجع سابق.

المبحث الثالث: أهداف المصارف التجارية المطلب الأول :- أهداف المصارف التجارية

تعد أهداف المصارف التجارية احد خطوات التخطيط الرئيسية والتي توضح الاتجاهات المختلفة للمصارف، وكذلك العلاقات المتداخلة بين المصارف التجارية وباقي قطاعات المجتمع، والمؤشرات الأخرى المتمثلة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات التأثير المباشر على نشاط المصارف، كما يجب أن تكون هذه الأهداف واضحة ومكتوبة بشكل رسمي وقابلة للتحقق والقياس كي تشكل نتائجها بالنجاح.

ويمكن تقسيم الأهداف إلى ما يلي :

أولا / الأهداف العامة:

وهي الأهداف الرئيسية التي تتعلق بالسياسات العامة للمصارف التجارية والتي يصفها البعض ويطلق عليها بأنها السمات المميزة للمصارف التجارية، وهي تتمثل في الآتي :

أ - **تعظيم الربحية** : يعتمد تعظيم الربحية على زيادة الإيرادات في المصارف التجارية، وزيادة الإيرادات يتوقف على مدى قدرتها في تحويل الأموال المتجمعة لديها (الودائع) إلى استثمار يستطيع من خلالها تحقيق صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين العوائد الناتجة من استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها وهو ما يطلق عليه بالعائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات، لذلك فإن ربحية المصارف التجارية تنعدم عندما تبقى الودائع عاطلة وغير مستمرة.

ب - **توفير السيولة** : تعتمد المصارف التجارية في توفير هذه الموارد على الودائع التي تستحق عند الطلب، ومدى قدراتها على دعم ثقتها مع عملائها وان تكون مستعدة على الإبقاء بها في أي وقت لا تستثمر كل ما هو متاح لديها من موارد مالية ونقدية وذلك لمواجهة حالات الطوارئ ومقابلة مسحوبات العملاء غير المتوقعة.

لذلك فإن هناك علاقة عكسية بين (الربحية) من جهة (والسيولة) من جهة أخرى، إذ إن قيام المصارف التجارية بتوظيف أو استثمار أي قدر من الموارد المتاحة يتم على حساب نقص سيولتها في الوقت ذاته تضيق ذلك القدر من الاستثمار . لهذا تقع مسؤولية الإدارة المصرفية الناجمة مهمة التوافق والمواءمة بين الربحية التي يسعى إليها المصرف والسيولة التي يجب عليه الاحتفاظ بقدر مناسب منها.

ج - **تحقيق الأمان** : إن التزام المصارف التجارية بالنسبة المحددة لمعايير الملاءة المصرفية أو درجة كفاية رأس المال بما لا يقل عن 15% من قيمة الأصول الخطرة حسب مقدار لجنة بازل بعد الأزمة العالمية 2008 ما يجعل العملاء والمستثمرين يشعرون بالأمان والحماية من المخاطر التي قد يتعرضون إليها بسبب أي انخفاض محتمل في بعض الاستثمارات أو الأصول.

ثانيا / الأهداف الوظيفية : 1

وتتعلق هذه الأهداف بالنواحي التنفيذية والتفصيلية التي من شأنها أن تجعل المصارف التجارية تتمتع بالقبول العام لدى فئات المجتمع عامة والعاملين بصفة خاصة. وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:

¹فتحي انقبطة و محمد زلطوم ، دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الاقتصادية . مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، العدد الثالث لسنة 2014.

- أ- تحقيق أعلى درجات الكفاءة والفاعلية في حصولها على مصادر الأموال من ناحية، واستخدامها لهذه المصادر من ناحية أخرى.
- ب- الوصول إلى أفضل العوائد المطلوبة الذي يضمن لهذه المصارف البقاء والاستمرار في أنشطتها.
- ت- المساهمة في تمويل خطط التنمية الشاملة لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.
- ث- اختيار وتحديد العلاقة بين المصارف التجارية والعملاء المرتقبين وذلك عن طريق تقديم أفضل الخدمات المصرفية لهم ونشر الوعي المصرفي لدى الناس.
- ج- اختيار وتحديد العلاقة بالمجتمع الخارجي وتسويق الخدمات.
- ح- تحديد واختيار محفظة مثلى للقروض والسلفيات وكذلك الاستثمارات .

المطلب الثاني :- دور المصارف التجارية في خلق النقود

حديثاً لا تقتصر المصارف التجارية على مجرد قبول الودائع للعملاء فقط، وإنما أصبحت تؤدي دورها في خلق الودائع نفسها للعملاء، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن كثير من المبادلات تتم الآن عن طريق الشيكات التي يتم سحبها على المصارف. فالتعامل على مجرد مديونية المصرف أصبح وسيلة للوفاء وإبراء الذمة، وبحيث أصبحت الودائع التي يقوم المصرف بإنشائها تؤدي ذات الدور الذي تقوم به النقود (فكل منها يمثل التزاماً على المصارف المصدرة كوعد بدفع مبلغ معين عند الطلب، كما يستخدم كلاً منهما كوسيلة للدفع).

ولقد مرت عملية خلق المصارف التجارية لنقود الودائع بعدة مراحل، فبعد أن كانت تقتصر في بداياتها على القيام بعمليات الإقراض من أموالها الخاصة، تطور الأمر ليصبح الإقراض من أموال المودعين، وفي مرحلة أخيرة صار المصرف يقرض نقوداً من ودائع ليس لها وجود فعلي، أي أنه يقوم بخلق هذه النقود¹.

يقصد بخلق النقد قدرة المصرف التجاري على تقديم أموال للجمهور على شكل قروض من ودائع ليس لها وجود لدى المصرف، بل من الأموال التي تودع لدى المصرف على شكل حسابات جارية وحسابات تحت الطلب، هذا وتتمكن المصارف التجارية من خلق النقد نتيجة قيامها بعملية قبول الودائع وإقراض تلك الودائع حيث يأتي خلق النقد من خلال الفرق بين المبالغ المودعة والطلب على سحبها

• قياس خلق النقد:

يتم قياس خلق (الودائع المشتقة) من خلال المعادلة التالية:

الوديعة المخلوقة = المبلغ الحر - قيمة الاحتياطي النقدي

حيث أن

المبلغ الحر = الوديعة الأساسية - قيمة الاحتياطي النقدي

الاحتياطي النقدي = نسبة يحددها المصرف المركزي من الودائع في المصارف².

أولاً : خلق النقود في حالة المصارف مجتمعة:

لاحظت المصارف التجارية أن المودعين لا يسحبون ودائعهم كلها في فترة واحدة وبالتجربة لاحظت هذه المصارف ما يلي:

1- أشرف إبراهيم عطيه، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية الشرطة، 2009، ص. 245.

2- جميل الزيدانين/ السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، جامعة عمان الأهلية، دار وائل، 1999، ص-164 ص. 165.

أ- مقدار ما يسحب من الودائع في فترة واحدة يقل كثيراً عن مجموع قيمة هذه الودائع في الظروف العادية.

ب- الإيداع والسحب عمليتان مستمرتان وإن ما يسحب من نقود يمكن معادلته أو تغطيته بما يودع منها.
ت- نتيجة لذلك تتكدس الأموال الناتجة عن فائض مبلغ الودائع على مبلغ السحب في خزائن المصرف.
ث- إن المصرف يستطيع أن يقرض من هذه الأموال جزءاً كبيراً بعد أن يحتفظ بما يتراوح بين 10% و 30% من مجموعها لتغطية طلبات الساحبين.

وتبدأ عملية خلق النقود بناء على فرضيات محددة:

● الفرضيات الأساسية لعملية خلق النقود:

- 1 - نفرض أن جميع المصارف التجارية في الدولة تعمل وكأنها مصرف واحد ذو فروع متعددة ومنتشرة في جميع أنحاء البلاد.
 - 2 - هذا المصرف يحتفظ بنسبة مئوية معينة من كل وديعة ترد إليه في حساب له في المصرف المركزي كأحتياطي قانوني ولنفرض أنها 20% .
 - 3 - إن جميع الساحبين والمودعين يتعاملون بالشيكات أي بالحسابات الجارية.
 - 4 - جميع الساحبين والمودعين يقومون بإيداع ما لديهم من شيكات أو نقود بهذا المصرف أو بأحد فروعهم فور حصولهم عليها بمعنى أنهم لا يخبئون الشيكات أو النقد في بيوتهم .
 - 5 - المصرف يرغب في إقراض ما لديه من أموال تفيض عن الاحتياطي الذي يرغب في الاحتفاظ به.
 - 6 - هنالك طلباً على القروض يغطي هذه الأموال الفائضة.
 - 7 - القروض تمنح على شكل حسابات جارية أو على شكل نقود يتم إيداعها فيما بعد في ذلك المصرف أو أحد فروعها .
 - 8 - لقد أهملنا الفوائد التي يتقاضاها المصرف على القروض لأنها لا تغير شيئاً جوهرياً بل تزيد الصورة تعقيداً.
- إن معظم هذه الفرضيات لا يتحقق مئة بالمئة في الحياة العملية كما سنرى .

ثانياً : خلق النقود في حالة المصرف الفرد:

رأينا مما سبق أن المصارف مجتمعة تخلق أربعة أمثال الوديعة إذا كان الاحتياطي القانوني يساوي 20% فهل يمكن للمصرف المنعزل عن المجموعة أن يخلق أربعة أمثال الوديعة في ظل نفس الظروف؟ والجواب هو لا لأن المصرف الفرد عندما يمنح قرضاً لأحد الأشخاص فإن عليه أن يتوقع أنه في الغالب لن يعود إليه مبلغ القرض كاملاً كما هو الوضع في حالة المصارف مجتمعة مما يجعله أقل قدرة على خلق الودائع¹.

¹ -زيد رمضان، مرجع سابق، ص43، ص44، ص47.

الفصل الثالث

تاريخ المصارف التجارية في ليبيا

المبحث الأول :لمحة تاريخية عن نشوء وتطور المصارف التجارية في ليبيا

المطلب الأول :المصارف التجارية الليبية

عرفت المادة (50) من قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963 المصرف التجاري بالآتي :
(تعتبر مصرفاً تجارياً كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب أو لأجل فتح الاعتمادات وتحصل الصكوك المسحوبة من العملاء أو عليهم ومنح السلفيات وغير ذلك من الأعمال المصرفية) .

و لا يعتبر مصرفاً تجارياً المصرف الذي يكون عمله الرئيسي التمويل العقاري أو الصناعي أو الزراعي أو الذي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطه الأساسي وقد مرت المصارف التجارية في ليبيا بعدة مراحل هامة وخطيرة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن أهمها :-

أولاً :العهد العثماني :-

في أواخر العهد العثماني في ليبيا كان يوجد مصرفين وهما المصرف الزراعي العثماني الذي يقوم بعمليات التسليف من خلال فروعه المنتشرة في درنة وبنغازي وطرابلس وقد تمت تصفية هذا المصرف سنة 1912م. بالإضافة إلى مصرف روما الذي بدأ نشاطه المشبوه في ليبيا سنة 1907م وقد كان تمهيداً للغزو الايطالي وساهم مساهمة فعالة في احتلال ليبيا من خلال وكالاته المنتشرة في طول البلاد وعرضها .

ثانياً :العهد الايطالي :-

يتكون النظام المصرفي في ليبيا خلال العهد الايطالي من سنة 1911م. وحتى سنة 1940م ، من أربع فروع لمصارف رئيسية تعمل في ايطاليا بالإضافة إلى مصرفين محليين هما :مصرف التوفير ومصرف طرابلس وبصورة موجزة هي كالاتي :

1- فرعا مصرف إيطاليا :

افتتح مصرف إيطاليا في ليبيا فرعين أحدهما في طرابلس والآخر في بنغازي وقد قام هذان الفرعان بأعمال تختلف عن مهام المصرف الواردة في نظامه الأساسي منها الإقراض الزراعي لتدعيم وتثبيت أقدام المزارعين الايطاليين الذين قدموا إلي الأراضي الليبية بدون وجه حق كذلك قام المصرف باستبدال الذهب والفضة وإصدار ادونات وسندات وفتح حسابات التوفير .

2- مصرف روما :

بدأ هذا المصرف نشاطه في ليبيا عن طريق فرعين له في طرابلس وقد قاما هذان الفرعان بأعمال من شأنها التمهد للاحتلال الايطالي خلال الفترة التي سبقت الاحتلال الايطالي لليبيا .والتي تختلف عن نشاطه كمصرف تجاري ولم يترك هذه الأعمال المشبوهة إلا بعد أن تأكد الاحتلال الايطالي لليبيا سنة 1912م .

3- مصرف سيشيليا :

افتتح هذا المصرف أيضا فرعين في طرابلس 1912م .وقام بالإضافة إلى الأعمال المصرفية بمهمة التسليف الزراعي لمساعدة الفلاحين الايطاليين الذين احضروا من ايطاليا وهو أيضا رافد هام لتدعيم الاحتلال .

4- مصرف نابلي :

افتتح هذا المصرف أيضا فرعين في مدينة طرابلس سنة 1913م، وقد اقتصر نشاطه على الأعمال المصرفية.

5- صندوق التوفير أو مصرف التوفير :

يعتبر صندوق ليبيا للتوفير احد المصرفين المحليين العاملين في البلاد خلال العهد الايطالي وقد تم تأسيسه سنة 1923م، مع صندوق برقة للتوفير الذي تأسس سنة 1925م .وقد مارس أعمال

الإقراض الزراعي والعقاري للايطاليين في طرابلس وبنغازي و مصراتة ودرنة ووكالاته المنتشرة في نواحي أخرى . وعلى الرغم من الوجه المحلي لهما إلا ايطاليين .
6- مصرف طرابلس :

أن نشاط هذا المصرف كان محدودا ولم يستمر طويلا في مزاوله أعماله المصرفية حيث أنه بدأ في أواخر العشرينات وانتهت أعماله في الثلاثينات ولم تتوفر معلومات كافية عن هذا المصرف ونشاطاته وغيرها .

ثالثاً : عهد الإدارة البريطانية :

في هذه المرحلة كانت منطقة شمال ليبيا تحت سيطرة الإدارة البريطانية أما منطقة جنوب ليبيا تحت سيطرة الإدارة الفرنسية وخلال هذه المرحلة افتتح بنك باركليز فرعين له في كل من طرابلس وبنغازي يتولى من خلالهما تقديم الخدمات المصرفية إلى سلطات الإدارة العسكرية البريطانية بالإضافة إلى إصدار النقد نيابة عن سلطات الاحتلال وكان كوكيل لوزارة المالية البريطانية قد اصدر الليرة العسكرية والتي كانت مغطاة بالكامل بالجنيه الإسترليني

وقد استمر هذا المصرف في نشاطه حتى قيام ثورة الفاتح ، أصدرت السلطات البريطانية الإعلان رقم 211 بشأن تنظيم الأعمال المصرفية في ليبيا ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات رئيسية :

الفترة الأولى (1951-1955) ومن مميزات هذه الفترة :

1. وجود فروع لمصارف أجنبية تعلم حسب الإعلان رقم 211 الصادر عن سلطات الإدارة البريطانية في غياب الرقابة الوطنية .

2. عدم وجود مصرف مركزي في هذه الفترة ينظم الأعمال المصرفية في البلاد .

3. عودة المصارف الأجنبية التي توقفت عن العمل خلال فترة الحرب العالمية الثانية وهي فرع نابلي والمصرف العربي ومصرف روما ومصرف سيشيليا إلى مزاوله أعمالها .

4. سمح لمؤسسة الائتمان للجزائر وتونس وياشرت أعمالها سنة 1955م، تحت اسم المصرف العقاري الجزائري التونسي وسمح للمصرف البريطاني للشرق الأوسط بمزاوله أعماله في سنة 1952م . أما بنك مصر فقد باشر أعماله في عام 1954م .

5. طرح أول إصدار للعملة الليبية في 24 من شهر الصيف 1952م بموجب قانون النقد الليبي الصادر في شهر التمور 1951م . وقد كانت العملة الليبية مغطاة بالكامل بأصول مقومة بالجنيه الإسترليني وبضمانة الخزانة البريطانية وضمن منطقة الإسترليني .

الفترة الثانية (1955-1963م) وأهم مميزات هذه الفترة هي :

1. اكتشاف النفط وتصديره لأول مرة سنة 1961م . في ليبيا مما سبب في انتعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية وزاد من حجم الأعمال المصرفية كما زادت كمية النقد المتداولة خارج المصارف من 5 مليون جنيه ليبي في نهاية 1956م إلى 9 مليون جنيه ليبي 1959م. كما ارتفع حجم الودائع تحت الطلب من حوال 9 مليون جنيه إلى حوالي 11 مليون جنيه ليبي أيضا .

2. تم تأسيس مصرف ليبيا المركزي بموجب القانون رقم 30 لسنة 1955م وأصبح الجهة المسؤولة قانونيا عن إصدار النقود بدلا عن لجنة النقد .

3. صدور أول تشريع ليبي ينظم الأعمال المصرفية التجارية في البلاد بتاريخ 20/11/58 .

الفترة الثالثة (1963-1969م) ومن مميزات هذه الفترة :

1. صدور قانون المصارف رقم 4 لسنة 1963م . والذي أعطى لمصرف ليبيا المركزي صلاحيات واسعة .

2. تم في هذه الفترة تلييب أربعة فروع لمصارف أجنبية فقد باع مصرف سيشيليا 51% من رأس ماله إلى القطاع الخاص و26% لبنك أمريكا وأحتفظ بالنسبة الباقية لنفسه وأصبح بذلك مصرفا وطنيا تحت اسم مصرف الصحاري وذلك في شهر ناصر 1964م وفي شهر الفاتح من نفس العام تنازل المصرف العقاري الجزائري التونسي عن 51% من حصته للقطاع الخاص من الليبيين ليصبح مصرفا جديداً تحت اسم الشركة المصرفية الأفريقية كما حل مصرف شمال إفريقيا في أول أي النار 1965م محل البنك البريطاني للشرق الأوسط برأس مال مشترك 51% لليبيين 49% للبنك البريطاني

هذا وقد قرر بنك مصر تلييب فروع في عام 1966م مما أدى إلى قيام مصرف النهضة العربية .
3. لقد تم افتتاح المصرف التجاري في شهر الصيف سنة 1964م ويمتلك الليبيون 51% ويمتلك بنك إنجلترا 46% من رأسماله ويليه مصرف القافلة الأهلي .

الفترة الرابعة (من عام 1969) :

يوجد في ليبيا في الوقت الحالي خمس مصارف تجارية وطنية وهي تساهم في البناء الاقتصادي والاجتماعي منذ اعتمدت بتاريخ 24 من شهر ناصر 1972م الأنظمة الأساسية للمصارف التجارية التي يمتلكها مصرف ليبيا المركزي طبقاً للقانون رقم 153 الصادر في 22 كانون 1970م الخاص بتأميم المصارف الأجنبية وإعادة تنظيمها وهي : المصرف التجاري الوطني، مصرف الجماهيرية، مصرف الأمة، ومصرف الصحاري ومصرف الوحدة ومن الأهمية إعطاء موجز مختصر عن هذه المصارف فيما يلي :

1. المصرف التجاري الوطني: تأسس هذا المصرف في سنة 1970م بناء على القانون المذكور والذي يقضي بتأميم المصارف الأجنبية وإعادة تنظيمها . وقد تكون هذا المصرف نتيجة فصل إدارة العمليات التجارية عن مصرف ليبيا المركزي ودمجها مع كل من مصرف العروبة ومصرف الاستقلال . وهو مملوك بالكامل لمصرف ليبيا المركزي .
2. مصرف الأمة : أسس مصرف الأمة بموجب قرار الأول الخاص بتلييب مصرف روما والثاني باسترداد الأموال المغتصبة وبذلك أصبح هذا المصرف مملوكا بالكامل لمصرف ليبيا المركزي أيضا .
3. مصرف الجماهيرية : تأسس هذا المصرف في شهر الحرث 1969م والخاص بتلييب المصارف التجارية العاملة في الجماهيرية، وهو عبارة عن فرع بنك باركليز الذي لم يقبل فكرة التلييب فأصبح ليبيا بالكامل وأطلق عليه اسم مصرف الجماهيرية .
4. مصرف الصحاري : تمت إعادة تنظيمه نتيجة لتأميم حصص مصرف أمريكا وحصص مصرف سيشيليا ويمتلك المصرف المركزي 70% من رأسماله ويمتلك الليبيون 30% من رأسماله .
5. مصرف الوحدة : تم تأسيس هذا المصرف نتيجة لاندماج مصرف شمال إفريقيا والمصرف التجاري ومصرف النهضة العربية والشركة المصرفية الأفريقية ومصرف القافلة الأهلي وهو كسابقه يملك المصرف المركزي 70% من رأسماله ويمتلك المواطنون الليبيون 30% من رأسماله ¹ .

المطلب الثاني : الخدمات المصرفية التجارية الحديثة في ليبيا

هنالك تطوراً واضحاً في أسلوب ومجال نشاط المصارف التجارية خلال السنوات الأخيرة بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي السريع الذي يشهده عالم اليوم، وأخذت المصارف بمبدأ تعدد الخدمات التي تقدمها للعملاء بعد أن كانت خدماتها تقتصر أو تكاد على قبول الودائع ومنح القروض بالإضافة إلى الخدمات المكملة لها بين الوظيفتين .

¹بشير الكوني علي ، النقود والمصارف، المعهد العالي لتثقيف المنتجين، ط . 27 من ص 100 إلى ص. 104 .

ومن هنا ظهرت عدة خدمات مصرفية حديثة ومتطورة ترتب عليها تطور هائل في نظم وأساليب الخدمات لتواجه التنوع الكبير في الخدمات والتزايد المستمر في عدد العملاء، ونتيجة لكل ذلك توسعت المصارف في الاعتماد على الأجهزة والحاسبات الإلكترونية سواء بهدف تحقيق أفضل خدمة ممكنة أو للمساعدة في اتخاذ القرارات عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها وتبويبها، واستخدام برامج متخصصة، وكذلك استخدام الطريقة التحليلية أو ما يسمى الأسلوب الكمي أو بحوث العمليات، وغيرها من أساليب علم الإدارة .

لقد اتجهت المصارف التجارية إلى استحداث خدمات جديدة، وابتكار وسائل وخدمات مصرفية، توفر انسياب الخدمات المصرفية من المصرف إلى العميل بسهولة ويسر وكفاءة بما يلئم الاحتياجات والمتطلبات المعاصرة للعملاء من ناحية ويحقق الربح للمصرف من ناحية أخرى، الأمر الذي دعا المصارف إلى تطوير الخدمات المصرفية الموجودة وتبسيط إجراءاتها واستحداث خدمات جديدة لمواجهة كل التطورات والتغيرات في عصر المعلومات والتقدم التكنولوجي، مع الإعلان عن هذه الخدمات وجذب عملاء جدد مع الاحتفاظ بالعملاء القدامى، وخلق الأسواق المصرفية، واستمرار اكتشاف أنواع جديدة من الخدمات المصرفية التي يرغبها العملاء بما يحقق النمو المطرد لجميع أوجه نشاط وأعمال المصرف وتزايد نصيبه في السوق المصرفي وتحسين ربحيته .

1- أشكال الخدمات المصرفية الحديثة:

أ- بطاقات الائتمان:

- تعتبر بطاقات الائتمان من الأدوات التي تستخدم في الشراء الأجل للسلع والخدمات من المحلات التي تعرض علامة البطاقة الخاصة مع تأخير عملية الدفع، ويمنح صاحب كل بطاقة حداً أقصى مسموح للائتمان من خلال البطاقة، والتي تعتبر منفصلة عن الحساب الجاري للعميل بالمصرف.
 - السحب النقدي من فروع المصرف والمصارف الأخرى والتي تعرض نفس علامة البطاقة المستخدمة ويرسل المصرف شهرياً كشف حساب المدفوعات التي تمت باستخدام بطاقات الائتمان إلى أصحابها، ويخير العميل في هذه الحالة بين دفع المبلغ الإجمالي نقداً خلال يوماً من تاريخ استلامها أو دفع جزء من مبلغها وتأجيل دفع الرصيد على أقساط دورية مقابل سعر فائدة محدد من المصرف. ومن أهم أنواع بطاقات الائتمان : بطاقة فيزا – بطاقة ماستر – بطاقة إيرو – بطاقة داينرز كلوب – بطاقة أمريكان إكسبريس – بطاقة شركة الخدمات المالية العربية .
- وأهم بيانات بطاقة الائتمان : اسم صاحب البطاقة ورقم حسابه، المصرف المصدر بطاقة، تاريخ الإصدار وتاريخ الانتهاء، توقيع صاحب البطاقة، رقم البطاقة المعتمد من مصرف المصدر .

ب- خدمات الصراف الآلي :

ظهرت خدمة الصراف الآلي لتسهيل عملية تقديم كافة الخدمات المصرفية للعميل (إيداع -السحب لحد أقصى من الحساب – الإطلاع على الرصيد – طلب كشف حساب – طلب دفتر الحسابات) وذلك في أي وقت يشاء خلال 24 ساعة أيام العمل وأيام العطلات حيث يقوم المصرف بإصدار بطاقة بلاستيكية تحتوي على شريط ممغنط سجل عليها جميع بيانات الحساب الجاري إضافة إلى رقم سري يستخدم خلال ماكينات آلية توجد غالباً خارج مبنى المصرف لتسهيل استخدام خدماتها.

تحقق أجهزة الصراف الآلي مزايا ونتائج هامة لكل من العميل والمصرف فالعميل يستفيد من هذه الخدمة في المكان والزمان المناسبين وبسرعة مع تجنب الوقوف في الصفوف . ويستفيد المصرف

بالحصول على جزء أكبر من السوق والقدرة على التوسع دون حاجة إلى قوى عاملة أو مباني إضافية وتقليل الإشعارات والمطبوعات والمراجعات المستندية .

ت- بطاقات الشيكات:

تصدر بعض المصارف لأصحاب الحسابات الجارية الشخصية بالإضافة إلى دفتر الشيكات بطاقة خاصة تسمى بطاقة الشيكات يتم استخدامها مع دفاتر الشيكات وتحتوي على بيانات أهمها : اسم العميل ورقم حسابه، التوقيع المعتمد لدى المصرف، حدود السحب النقدي، اسم المصرف المصدر، الرقم الرسمي لفرع مصرف العميل، رقم البطاقة وتاريخ الإصدار وتاريخ الانتهاء . ويتعين على العميل حامل البطاقة تقديمها مع دفتر الشيكات وذلك كضمان لعملية الدفع وحتى يتأكد البائع من مطابقة بياناتها مع بيانات الشيك . ويضمن المصرف المصدر للبطاقة لأصحاب المحلات أو المصارف تغطية مبلغ الشيك طالما لم يزد عن الحد الأقصى المقرر ومطابقة التوقيع على الشيك للتوقيع على البطاقة.

ث- خدمات نقطة البيع:

حيث يتم وضع محطات بيانات (نهائيات) في المحلات التجارية تكون على اتصال بشبكة الحاسبات لمصرف أو أكثر ويتم من خلالها سداد فواتير الشراء إلكترونياً باستخدام البطاقات الممغنطة.

ج- غرفة المقاصة الإلكترونية :

حيث يقوم العديد من المصارف الآن بالمشاركة في شبكات حاسبات تتولى التداول الإلكتروني لملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية والدائنية فيما بين المصارف وبذلك تؤدي الدور التقليدي لغرفة المقاصة المصرفية ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاءة ومن المتوقع مد نطاق التسويات المصرفية باستخدام الأقمار الصناعية لتشمل المصارف العالمية .

ح- الخدمات المصرفية عن بعد :

وتقوم هذه الوسيلة بنقل وعرض المعلومات من خلال محطات بيانات أو جهاز استقبال خاص أو على شاشة تلفزيونية أو حتى من خلال شبكة التليفونات العادية بناء على طلب العميل ومقابل اشتراك خاص.

خ- صناديق الاستثمار:

صندوق الاستثمار عبارة عن وعاء مالي يسعى إلى تجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة مخصصة ذات خبرة وكفاءة في إدارة المحافظ المالية (مدير الاستثمار) بهدف تقليل مخاطر الاستثمار وتعظيم الأرباح وتعظيم العوائد . ولا تخرج صناديق الاستثمار عن كونها إدارة لمحفظة أوراق مالية تستخدم فيها أموال المستثمرين الراغبين في هذا النوع من الاستثمار لشراء وبيع الأوراق المالية . ويصدر الصندوق مقابل أموال المستثمرين أوراق مالية في صورة وثائق استثمار اسمية بقيمة واحدة يحددها الصندوق وذلك دفعة واحدة، وتكون لهذه الوثائق كيوونات ذات أرقام متسلسلة مسجلة على رقم الوثيقة، وتصدر وثائق الاستثمار بعد الوفاء بقيمتها نقداً وفق سعر الإصدار وتخول للمستثمرين حقوقاً متساوية قبل الصندوق ويكون لحاملها حق الاشتراك في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه وفق للشروط والأوضاع التي تتضمنها نشرة الاكتتاب، ويحدد النظام الأساسي للصندوق الحد الأقصى للأموال التي يجوز الاكتتاب فيها وإصدار وثائق استثمار مقابلها.

د-شهادات الإيداع والادخار:

وتعتبر هذه الأوعية الادخارية الجديدة التي تعمل على جذب الودائع طويلة الأجل وتنشيط سوق المال وتعد هذه الأوعية الادخارية والاستثمارية من الأدوات الهامة في الدول النامية التي تتصف بعدم وجود سوق نقدي منتظم ونشط وحيث يقل اهتمام المستثمر بالسندات الحكومية والأسهم والسندات وهي تتيح الفرصة أمام المصارف التجارية لتركيب هيكل آجال الودائع بشكل الذي يساعد على تخصيص الأموال في الاستثمارات متوسطة الأجل وطويلة الأجل، ويتم تصنيف أموال هذه الشهادات ضمن حسابات المصرف تحت اسم (شهادات الادخار الآجلة) إذ أن أصولها قابلة للتداول في نهاية فترة الانتهاء حسب أنواعها حيث تتراوح فترة استرداد قيمة الشهادة من 30 يوم وعشرة سندات كما أنها تختلف من حيث : نوع العملة (محلي /أجنبي (معدل سعر الفائدة) ثابت – عائم – مركب) وذلك حسب حجم الوديعة وقترتها . وتشمل شهادات الإيداع والادخار شهادات قابلة للتداول وشهادات غير قابلة للتداول ومدتها 6 سنوات وتوجد في الأسواق العالمية (أوروبا -أمريكا) ومعظم الشهادات التي تصدرها المصارف عبارة عن شهادات غير قابلة للتداول، وأما الشهادات قابلة للتداول فهي وثائق تثبت إيداع مبلغ من المال لفترة معينة وبفائدة محددة ولفترة سداد قصيرة الأجل كحد أقصى سنة وقيمة اسمية كاملة تدفع لحاملها عند الاستحقاق زائداً الفائدة وهي تعتبر تطوراً لمفهوم الوديعة المصرفية التقليدية، ويمكن تداولها في سوق الأوراق المالية قبل انتهاء مدتها.

ذ-إدارة حسابات المودع :

ويقصد بهذه الخدمة قيام المصرف نيابة عن العميل وبموجب تعليمات كتابية ببعض العمليات المالية الخاصة بالعميل مثل : دفع الفواتير بصفة دورية – تحصيل كوبونات الأوراق المالية – سداد فواتير بطاقات الائتمان فور ورودها للمصرف... الخ.

ر- خدمة أمناء الاستثمار :

بالإضافة إلى خدمة إدارة حسابات المودع يقوم المصرف بإدارة استثمارات العميل وهي خدمة ذات أهمية في الدول ذات أسواق المال المتقدمة حيث نجد أن معظم المدخرين والمستثمرين لديهم استثمارات متنوعة في مجالات مختلفة (العقارات -الأسهم السندات) وتحتاج عمليات الاستثمار في هذه المجالات إلى خبرات معينة متخصصة وذات كفاءة عالية يستطيع أن يقدمها المصرف مقابل مصاريف أو عمولة معينة.

ز- خدمات السفر:

تتنافس المصارف التجارية على تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية للعملاء الراغبين في السفر مثل : الشيكات السياحية – العملات الأجنبية – التحويلات المصرفية – خدمات التأمين أثناء السفر.

س- خدمات التأمين:

تقدم بعض المصارف العالمية هذه الخدمة لعملائها من خلال إدارة متخصصة لذلك تابعة للمركز الرئيسي أو من خلال إحدى شركات التأمين التابعة للمصرف أو من خلال إحدى شركات التأمين العاملة في أسواق المال

وتشمل أهم خدمات التأمين : التأمين على الحياة (في حالة القروض الشخصية) التأمين على العقارات والسيارات (في حالات قروض الإسكان والتسهيلات الائتمانية الكبيرة) وكذلك التأمين ضد الحريق والسرقة والخسارة المالية الطارئة (بالنسبة للشركات ورجال الأعمال).

ش- خزائن الودائع العينية:

وتتيح خدمة تأجير الخزائن الحديدية فرصة قيام العميل بإيداع المتعلقات العينية والشخصية والأوراق والمستندات الهامة مما يجنبه مخاطر السرقة والضياع (أسهم-سندات -بوالص تأمين -شهادات إيداع

وإدخار - عقود ملكية العقارات) مقابل إيجار سنوي زهيد ويكون لكل خزينة ودائع مؤجرة ومفتاحان الأول مع المصرف والثاني مع العميل بحيث يلزم استخدامها لفتح الخزينة¹.

2- واقع الخدمات المصرفية الآلية في المصرف التجارية الليبية

يوجد هناك تفاوتاً واضحاً بين المصارف التجارية من حيث تطوير الخدمات المصرفية وذلك لعوامل متعددة، أهمها توجهات الإدارة العليا لدى المصرف نحو عملية التطوير، ولهذا علاقة بخبرات وقناعات الإدارات المختلفة للمصارف كل حسب توجهاته وطريقته في إدارة الخدمات المصرفية، كذلك فإن هناك عاملاً مهماً وهو الخبرة العملية لدى المصرف منذ تأسيسه والتي تؤدي إلى زيادة الوعي نحو أهمية تطوير الخدمات المصرفية بشكل مستمر ليلتئم الإحتياجات المتجددة لدى العملاء نظراً لتحسين ثقافة العملاء وزيادة مدى ودرجة تعقيد الأنشطة التجارية المختلفة.

وهناك عوامل تؤدي إلى عرقلة الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الليبية أو الحد منها وأهمها ما يلي:

1. الطبيعة الحدية في التعامل بين العملاء والموظفين.
2. عدم إتقان اللغة الإنجليزية لدى بعض المختصين، وخاصة في مجال التعامل مع الخدمات المصرفية الحديثة التي يتطلب استخدامها إتقان هذه اللغة.
3. عدم وجود تخصص في تقديم مجموعة الخدمات المصرفية بحيث يكون هنالك مسؤولين يوزعون العملاء، لتقديم كل أنواع الخدمات المصرفية لكل عميل ولا سيما لكبار العملاء.
4. ارتفاع تكلفة الأجهزة الخاصة بالتطوير وارتفاع تكاليف عملية التطوير بشكل كامل، حيث أن هناك نقصاً في الإمكانيات المادية الكافية لعمليات التطوير .
5. البطء في تقبل عملية التطوير عند تقديم خدمة مصرفية جديدة من قبل العملاء والموظفين.
6. المنافسة في تقديم خدمات مماثلة لتلك الخدمات التي يطورها المنافسون.
7. غريزة التمسك بالقديم لدى جمهور العملاء (زبائن المصرف).

3- أنواع الخدمات المصرفية الآلية في المصارف التجارية الليبية:

تعمل المصارف التجارية الليبية جاهدة على اللحاق بركب التكنولوجيا الحديثة، والعمل على الإستفادة لمرجوة من ثورة الإتصالات والمعلومات والإنتفاخ على الأسواق العالمية وذلك من خلال تطبيق لخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف التجارية (مصرف ليبيا المركزي، 2008 م) .

وفيما يلي عرض عن بعض الخدمات المصرفية الإلكترونية الحديثة المتواجدة في السوق المصرفية الليبية والعالمية:

- 1- أجهزة الصراف الآلي.
- 2- بطاقات الدفع البلاستيكية (النقود البلاستيكية).
- 3- ماكينات الخصم على البطاقات الإلكترونية في مواقع البيع المختلفة خدمة نقاط البيع.
- 4- الخدمة المصرفية التليفونية.
- 5- نظام معلومات العميل، خدمة البنوك المنزلية والفيديوتكس.
- 6- نظام الحوالات السريعة.
- 7- الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت.

¹صلاح الدين حسن السبسي، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الوسام للطباعة، بيروت، 1977، ص ص 242- 250.

8- فكرة التوقيع الإلكتروني.

9- أداء الخدمات المصرفية من خلال التليفون المحمول¹.

4- دور المصارف التجارية في عملية التنمية الاقتصادية²:-

النمو والتقدم الاقتصادي مقرونان أساساً بالمصارف التجارية، فتلعب المصارف التجارية دوراً مركزياً في الاقتصاد القومي فهي الوديع لجزء مهم من وسائل الدفع في الاقتصاد وهي تتداول يومياً مبالغ كبيرة من الأموال السائلة وتزود الجمهور والقطاعات الاقتصادية بمقادير من العملة والائتمان التي تحتاجها كما تحتفظ بجزء من الدين العام الداخلي، لذلك فإن سلامة عملياتها وصحة سياساتها تعتبر من المقترضات الأساسية لسلاسة عمل الاقتصاد ذاته واستمراره واستقراره، وإمكانية تحقيق أهدافه، وقد احتل الائتمان المصرفي للمصارف التجارية دوراً هاماً ومتزايداً في عملية التنمية في سائر النظم الاقتصادية لتأثيرها على خلق النقود ولهذا فإن حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف التجارية إلى قطاعات الاقتصاد الوطني تؤثر تأثيراً محسوساً على عملية التنمية الاقتصادية. ولا بد من الإشارة إلى أن قدرة المصارف التجارية على خلق النقود المصرفية (الائتمان) ليست مطلقة وإنما تتوقف على عوامل مرتبطة بقرارات السلطات النقدية والوحدات الاقتصادية التي يؤثر سلوكها الاقتصادي على عملية الائتمان نفسها وعلى خلق الموارد النقدية بالإضافة إلى تأثير السياسة الإقراضية للمصارف التجارية بعوامل الأمان والسيولة والربحية.

وفي التركيز على الدور التنموي للمصارف التجارية نشير إلى قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان (النقد المصرفي) يعني أن قدرتها على التمويل لا تحدد فقط بحجم ما تستطيع تعبئته من مدخرات والتي يطلق عليها تحليل الودائع الأصلية أو الأولية بل تلك الودائع التي تخلقها والتي يطلق عليها تحديداً بالودائع المشتقة والتي تتولد نتيجة قيام المصارف التجارية بوظيفتي قبول الودائع والإقراض منها، لكون إيداع النقود القانونية لدى المصارف التجارية وكون المسحوبات على الودائع لدى هذه المصارف بشكل نقود اعتيادية لا تشكل إلا جزءاً من الودائع لديها، يجعل في استطاع المصارف التجارية أن تستعمل احتياطياً نقدياً جزئياً ونسبياً لخلق ودائع أكبر حجماً مما يؤدي إلى ما يسمى بخلق الائتمان، وهذا معناه خلق قوة شرائية جديدة تخدم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تختلف المصارف التجارية في شكل المساهمات الائتمانية في ضوء فلسفة الدولة الاقتصادية، وعموماً فإن المصارف التجارية لا زالت تعمل ضمن المبدأ التقليدي لها والذي ينحصر أساساً في التمويل القصير الأجل لكونه التمويل الذي يضمن للمصارف ربحية عالية فضلاً عن أن هذا النوع من التمويل يمكن تصفيته عند الحاجة، وهذا المنهج يعرف بالمنهج الإنجليزي الذي سارت عليه ولا زالت الكثير من النظم المصرفية.

ويسمى المنهج الإنجليزي بنظرية القروض التجارية، وأساس هذه النظرية أن معظم موارد المصرف تأتي من ودائع جارية، وأن دواعي الحيطة والسلامة للحفاظ على هذه الودائع يتطلب أن تقتصر نشاطات المصرف على العمليات المصرفية البحتة وهي قبول الودائع واستثمارها استثماراً قصيراً الأجل، ولهذا سميت بنظرية القروض التجارية لأنها تدعو إلى ضرورة توظيف موارد المصرف في أصول تتمتع بسيولة ذاتية.

1- الصادق امحمد بلقاسم عبدالله، أثر استخدام الخدمات المصرفية الآلية على تطوير وتحسين الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية الليبية، مجلة آفاق الاقتصادية، العدد الأول، 2015 .

2- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 196-199 .

ويقابل هذا المنهج أسلوباً آخر يعرف بالمنهج الأوروبي والذي كان له أثراً قوياً في التطور الاقتصادي الذي شهدته أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وهو اتجاه المصارف التجارية نحو الائتمانات الاستثمارية طويلة الأجل للصناعة والإنشاءات والزراعة والنقل، مع الإشارة إلى أن اختلاف المصارف التجارية في ذلك لا يرجع إلى أن مجرد اختلاف الفلسفة المصرفية فقط وإنما أيضاً إلى أن عوامل اقتصادية متعددة تمثل مستوى النمو الاقتصادي وحجم الطلب على الائتمان المصرفي ونوعه، والقدرة في تعبئة المدخرات ودرجة نماء السوق المالية، وهناك تطور آخر هام ألا وهو قيام المصارف التجارية بتقديم القروض المسوقة بما يتماشى مع ضخامة المشروعات حالياً كنتيجة للتطور الهائل في وسائل الإنتاج الحديثة، ومن هنا كان لا بد من تقديم قروض ضخمة ولآجال أطول وبأسعار فائدة معومة وبعملات تختلف عن عملة البلد المقرض أو المقترض أو كلاهما، لذلك نشأت الحاجة إلى أن اشترك مجموعة من المصارف في تقديم هذه القروض وقد أطلق على هذا الجزء من القروض المشتركة بالقروض المسوقة نظراً لتسويق مبالغها بين المصارف المقرضة.

نلخص من ذلك إلى أن المصارف التجارية دوراً في عملية التنمية الاقتصادية وهي تسعى للنهوض به من أجل تعظيم أرباحها، ويفرض هذا الوضع على المصارف التجارية أن تمتلك نوعين من الموجدات ذات العائد هي الاستثمارات والقروض، مع ملاحظة أن المصارف التجارية تتحرك من حيث موجداتها في الاتجاهات التالية وذلك في المراحل المختلفة من الدورة الاقتصادية:

- 1- ففي مرحلة الانتعاش والتوسع الاقتصادي تتجه المصارف نحو موجدات على درجة عالية من المخاطر ولكن ذات المردود المحدود ولكن المضمونة نسبياً.
 - 2- أما في فترات الانكماش الاقتصادي، تحاول المصارف الابتعاد عن الموجدات ذات المخاطر العالية متجهة نحو موجودات استثمارية أكثر ضماناً وأمناً وذات مخاطر أقل.
- ومن الواضح أن هذه السياسة تهدف إلى تعظيم الأرباح وتحاشي المخاطر قدر الإمكان، ويلاحظ أيضاً أنها تسير في اتجاه دوري قد يتعارض مع اتجاهات المصرف المركزي في الحد من التقلبات الدورية في الاقتصاد، ومهما يكن من أمر فإن سعي المصارف التجارية بتنظيم محفظة موجداتها لغرض تعظيم الأرباح لا يتحقق إلا من خلال قدرة وبراعة الإدارة فيها .

- دور المصارف التجارية في النشاط الاقتصادي¹:

ويتمثل دور المصارف التجارية في :

- 1- قبول الودائع بأنواعها المختلفة – الودائع الجارية والودائع الزمنية – وتختلف الودائع الزمنية عن الجارية في كون الأولى تتسم بانخفاض معدل حركتها مقارنة بالودائع الجارية ومن ثم فإن المصرف يعتبر غير ملزم بدفع مبلغ الوديعة إلا بعد مرور المدة المتفق عليها.
- 2- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذلك عن طريق منح الائتمان بأشكاله المختلفة.
- 3- تقديم خدمات استشارية متعددة في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وكيفية إدارة المشروعات.
- 4- التحصيل من الغير وخصم الأوراق التجارية.
- 5- شراء وبيع الأوراق المالية والعملات الأجنبية.
- 6- تحويل العملة للخارج لغرض عمليات الاستيراد المختلفة إصدار خطابات الضمان.
- 7- تمويل الإسكان الشخصي ومنح القروض السكنية.
- 8- خدمات البطاقة الائتمانية وخدمات الحاسبة الإلكترونية.

¹ -صلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل، عمان، 2000، ص. 44 .

الفصل الرابع

الائتمان المصرفي وتحليل عمل المصارف التجارية الليبية

المبحث الأول: الائتمان المصرفي

أولاً : مفهوم الائتمان :-

يعد الائتمان المصرفي من أهم مجالات الاستثمار في المصارف التجارية كما يمثل الدخل الناتج عنه جانباً كبيراً من إيراداتها، فهو يسهل عمليات الاستهلاك والإنتاج والنشاط الاقتصادي عموماً، فكافة الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية تحتاج إلى الائتمان كي تستطيع الاستمرار في مزاولة نشاطها. فالائتمان أهم أوجه استثمار الموارد المالية للمصارف التجارية إذ يمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد عنه الجانب الأكبر من الإيرادات و بالإمكان القول أن الاستثمار في الائتمان المصرفي هو الاستثمار الذي تأمل المصارف التجارية أن توجه إليه كافة مواردها المالي وتحتم طبيعة الائتمان المصرفي التعامل مع المخاطر لوجود فترة زمنية فاصلة بين نشوء الدين وسداده، وليس بالضرورة أن كل مخاطرة تنتج خطراً، ولكن التعامل مع الخطر هو مخاطرة والعمل الائتماني شأنه شأن كافة الأعمال قائم على نظرية الاحتمالات والفشل واردة والنجاح واردة، وللنجاح أسبابه والفشل له أسباب أيضاً، والأخذ بأسباب النجاح هو طريق الوقاية من الفشل، ومخاطر الائتمان المحسوبة في كل عناصر الائتمان المتعارف عليها والداخلية في العملية الائتمانية هي من قبيل مخاطر المهنة التي لا تخيف من يمتنها، وإذا ما تحقق الخطر فمرده إلى القصور في الدراسة والتحليل. لهذا فالقائمين على المصارف والعاملين في مجال الائتمان يتعاملون مع الأمور بمنطق عملي وواقعي يسير على مبدأ الحيطة والحذر الذي يقلل من احتمال الخطر.

المطلب الأول : السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي والقروض المصرفية:

1- السياسة الائتمانية:-

هي مجموعة المبادئ والقواعد والشروط التي تنظم دراسة التسهيلات الائتمانية واتخاذ القرار فيها، واستيفاء الشروط المقررة لها، وتأسيس الضمانات الخاصة بها، وإحكام الرقابة على استخدامها في المجالات المخصصة لها وعلى سدادها في المواعيد المحددة لها. كما تشمل السياسة الائتمانية الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وسلطات منح الائتمان وتدرجها حسب نوع التسهيل وحجمه. ويمكن تلخيص أدوات السياسة الائتمانية في النقاط التالية:

أ- دليل السياسة الائتمانية - : يجب أن تصدر السياسة الائتمانية للمصرف في صورة قرارات مكتوبة ويتم طباعتها في صورة كتيب أو دليل أو نظام للعمل وتكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية داخل المصرف، ولأجهزة الرقابة الخارجية. ويجب مراجعة وتحديث دليل السياسة الائتمانية بصفة دورية ومنظمة لإدخال التعديلات اللازمة عليه بناء على المتغيرات التي تلحق بالوضع الاقتصادي العام والقوانين السائدة، أو لمعالجة بعض القصور أو إدخال بعض التفاصيل التي تساعد على استخدام الدليل الاستخدام الأمثل.

ب- السلطة العليا التي تضع السياسة الائتمانية - : مجلس الإدارة هو السلطة المختصة برسم وإصدار السياسة الائتمانية للمصرف وتقع على عاتقه مسؤولية تقديمها في صورة قرارات مكتوبة وملزمة. ولتكون السياسة الائتمانية عملاً متكاملًا وشاملاً، يجب أن تساهم كل الإدارات التنفيذية، والرقابية،

وكافة الإدارات المعنية بالعملية الائتمانية في صناعة هذه السياسة ومناقشة كافة التفاصيل التي تتضمنها وإبداء الملاحظات بشأنها وذلك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.

ت-الصلاحيات الائتمانية :- من أهم القرارات التي تصدر في نطاق إطار السياسة الائتمانية للمصرف القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان لكافة المستويات الإدارية والرقابية داخل المصرف، وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان من مستوى إداري لمستوى إداري آخر داخل الهيكل التنظيمي للمصرف الواحد، حيث ترتفع حدود السلطات الائتمانية ارتفاعاً تصاعدياً خلال الهرم الإداري للمصرف. فقد يكون التحويل لشخص واحد بمفرده كمدير إدارة الائتمان، أو إلى لجنة ائتمان مشكلة من كبار المدراء، أو المدير العام، أو يكون التحويل إلى لجنة تشكل من بعض أعضاء مجلس الإدارة، وذلك وفقاً للقرارات التي يصدرها مجلس الإدارة ويحدد فيها صلاحيات منح الائتمان، في نطاق السياسة الائتمانية للمصرف.

ث-شروط ومعايير السياسة الائتمانية :- تتضمن السياسة الائتمانية شروطاً ومعايير محددة تحكم عملية منح الائتمان المصرفي، فتحدد السياسة الائتمانية أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف، وأجال الاستحقاق، والأنشطة التي يمولها المصرف، وحدود التركيز الائتماني، وحدود وشروط التسهيلات للعميل الواحد، والضمانات المقبولة، والضمانات الغير المقبولة، والنسب التسليفية لكل نوع من الضمانات... الخ. ويؤدي تحديد شروط ومعايير منح الائتمان المصرفي إلى عدم الارتباك في التنفيذ وإلى حسن أداء العملية الائتمانية بالنسبة لكل من الجانب التنفيذي (الإدارات الائتمانية) والجانب الرقابي (إدارة التفتيش والمراجعة الداخلية)، كما يؤدي أيضاً إلى سهولة التقييم وتحديد الانحرافات والمسئول عنها بمنتى الدقة. وتعتبر شروط ومعايير الجدارة الائتمانية الحد الأدنى للموافقة على منح الائتمان بجميع فروع من تسهيلات نقدية وتسهيلات غير نقدية، قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل. ومعايير الجدارة الائتمانية المشار إليها يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

أ- الشخصية : يجب على المصرف أن يتأكد أن المقترض يتمتع بسمعة جيدة وأنه يحترم التزاماته وذلك من خلال الاستعلام عليه لدى المصارف الأخرى، وعند كبار التجار والموردين والمنافسين، ومن الغرف التجارية، ومن وكالات الاستعلام التجاري (إن وجدت). وبدون شك فإن هذه المعلومات، بعد دراستها دراسة جديّة وموضوعية، تعطي فكرة عن السمعة التجارية لطالب التمويل ومدى التزامه الأخلاقي بقوانين التجارة من أمانة ومصداقية واحترام للالتزامات والتعهدات، وعن مدى صدق المبررات التي قدمها الزبون للحصول على الائتمان ومدى نيته في استخدام القرض في الأغراض التي طلب من أجلها، وكذلك مدى رغبته في سداد القرض في المواعيد المقررة. كما يعطي الاستعلام فكرة عن السلوك الاجتماعي لطالب التمويل، وعن أسلوبه في الإنفاق، وعن المحيط الذي يعيش فيه، فإذا كان سلوكه الاجتماعي غير محمود، والمحيط الذي يرتاده غير سليم، وأنه معروف بالتبذير والإنفاق، فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي على نشاطه وعلى إدارته للأموال، الأمر الذي يضع شكوكاً حول قدرة المقترض على إقامة علاقات جيدة مع المصرف وعلى الوفاء بالتزاماته بصورة منتظمة.

ب-المقدرة : يجب أن يتأكد مسئول الائتمان أن الزبون طالب التمويل له الأهلية القانونية لإبرام العقود وتوقيع اتفاقيات القروض. وبالنسبة للأشخاص الاعتبارية، فإنه يجب على مسئول الائتمان أن يتأكد أن ممثل الشخص الاعتباري مخول بطلب القرض وتوقيع اتفاقية القرض. بالإضافة لذلك يجب التعرف على المقدرة الإدارية لطالب التمويل وذلك من خلال دراسة قدرته على استخدام عناصر الإنتاج، والتنظيم الداخلي للنشاط، ومدى جودة الآلات المستخدمة في الإنتاج ومواكبتها للتطور

التقني، وخبرة العاملين، ومدى جودة الإنتاج ومكانته في السوق، وانتظام العملاء في السداد، والخطط الخاصة بالتوسع والتحديث.

ت- رأس المال والسيولة: تعتبر القوائم المالية (الميزانية، وحساب التشغيل والمتاجرة، وحساب الأرباح والخسائر) مصدرا أساسيا لدراسة المركز المالي للمقترض واستخراج المؤشرات المالية المختلفة، بشرط أن تكون هذه القوائم مستخرجة من محاسبة ممسوكة بصورة منتظمة وصحيحة تلي المتطلبات القانونية والمهنية وتخضع لمراجعة داخلية وخارجية فعالة. واهم المؤشرات التي تستخدم في مثل هذه الحالات تلك المؤشرات التي تبين كفاءة رأس المال، ونسب السيولة، وهيكل التمويل، والمديونية، والنشاط، وعبء مصروفات التشغيل والمصروفات الإدارية، والربحية، وغيرها من المؤشرات المالية الأخرى. وكما هو معروف، فإن رأس المال يلعب دورا أساسيا في حياة أي مؤسسة تجارية حيث يحدد القدرة الافتراضية للمؤسسة وهو الضمان النهائي أمام الدائنين عند التصفية. كما أن التدفقات النقدية من النشاط تعتبر في غاية الأهمية لسداد خدمة الدين، من أصل وفوائد.

ث- الضمانات: يجب أن يكون للزبون المقترض أصول جيدة تمكنه من تقديمها كضمان للقرض الذي يمكن أن يحصل عليه من المصرف، وقد تكون الأصول ثابتة كالعقارات وقد تكون الأصول منقولة كالبضائع والأوراق المالية، وقد يكون الضامن شخصا ذا قدرة مالية يقبله المصرف لتأمين سداد القرض وقد يكون الأصل ملكا لشخص آخر يقبل تقديم الضمان لصالح المقترض.

ج- الظروف العامة: تختلف الأنشطة الاقتصادية وتتنوع، فمنها الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني، ومنها الإنتاج الصناعي، ومنها نشاط المقاولات والتوريد، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وكل هذه الأنشطة لها خصوصياتها وطرق إدارتها، ولها أيضا مخاطرها المباشرة وغير المباشرة. كما أن المخاطر الناتجة عن الظروف العامة تتعدد وتتنوع، فمنها المخاطر السياسية مثل الحروب الأهلية والعصيان المدني والاعتصامات وما ينتج عنها من مشاكل اجتماعية عديدة. ومنها المخاطر الاقتصادية الناتجة عن التعديلات التي تطرأ على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو عن انخفاض أو ارتفاع أسعار المنتجات الرئيسية مثل النفط. وهناك المخاطر الناجمة عن استصدار قوانين وقرارات جديدة تخص الاستيراد التصدير أو تخص الحد من الائتمان المصرفي أو تخص تعديل الرسوم الجمركية أو نظام الضرائب على الأفراد والشركات. لذلك كله يجب على مسئول الائتمان أن يكون متابعاً للظروف التي تتعلق بالصناعة أو التجارة التي يمارس فيها الزبون نشاطه، وأن يقوم بدراسة الموضوع الذي قد يؤول إليه نشاط الزبون ومدى قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته في ظل الظروف التي تستجد. وحيث أن قرار الائتمان يكون وليد الظروف السائدة وقت منح القرض، فإن الوضع قد يتغير نتيجة تغير الظروف المحيطة بالنشاط التجاري أو الصناعي¹.

- ملامح السياسة الائتمانية :

بعد التعرف على السياسة الائتمانية يمكن الوصول إلى أهم ملامحها وهي :

(1) السياسة الائتمانية : تترجم إلى قرارات مكتوبة تصدر عن السياسة الائتمانية للمصرف في صورة قرارات مكتوبة ويتم طباعتها في صورة كتيب أو دليل وتكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية ولأجهزة الرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كل من كان هنالك جديد، ويجب ان تتجاوب دائما مع المستجدات.

^{1 1} -الهادي محمد الورفلي، الدليل في الائتمان المصرفي، المكتبة العربية، الطبعة الأولى، طرابلس، 2016، صص 92 - 96.

(2) السياسة الائتمانية ترسمها الإدارة العليا للمصرف : فمجلس إدارة المصرف هو السلطة المختصة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمة، مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصاً الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية .

(3) السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة : فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة المصرف والتي تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محدد، فعلى سبيل المثال لا الحصر تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف واجل استحقاقها والأنشطة التي يمولها المصرف وحدود التركيز الائتماني وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد .

(4) السياسة الائتمانية تخدم أطرافاً متعددة : تتعدد الأطراف المعنية بالسياسة الائتمانية سواء كانت أطراف داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والتفتيش بالمصرف، أو أطراف خارجية ممثلة بالمصرف المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات، فإدارة الائتمان في المصرف تقوم بالإعداد للدراسات الائتمانية واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفقاً للصلاحيات المخولة لها وفي إطار السياسة الائتمانية للمصرف وفقاً للشروط والمعايير التي تتضمنها كما تقوم إدارات التفتيش والرقابة بالمصرف بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصرفي .

(5) السياسة الائتمانية تخول صلاحيات منح الائتمان المصرفي : من أهم القرارات التي تصدر في نطاق إطار السياسة الائتمانية للمصرف القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل المصرف، وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة ائتمانية لأخرى ومن مستوى إداري لمستوى إداري آخر داخل الهيكل التنظيمي للمصرف الواحد، وتكون الصلاحيات لشخص أو للجنة .

(6) السياسة الائتمانية تعكس أغراض المصرف وإمكانياته : تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض المصرف ورسالته في حدود الإمكانيات التمويلية والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للمصرف فتكون معبرة بوضوح عن أغراض المصرف وإمكانياته¹ .

2- الائتمان المصرفي:-

1- مفهوم الائتمان:

قبل الحديث عن التحليل الائتماني لابد لنا من التطرق إلى مفهوم الائتمان والتسهيلات الائتمانية وأنواعها . إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً : هو التزام جهة لجهة أخرى أو المدينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث : أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها . والأدق في تبيان معنى الائتمان : هو عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر مقابل وعد بالدفع في المستقبل وينظر إليه من ناحيتين :

الأولى : من ناحية المهلة التي يمنحها البائع للمشتري، لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلمها، وفيها يزيد السعر لأن الثمن مؤجل، وهذا ما يسمى ب (الائتمان التجاري) .
الناحية الثانية : هو العملية التي بموجبها يقرض شخص غيره مبلغاً متأماً لإعادته في المستقبل مضافاً إليه الفائدة المترتبة عليه وهذا ما يعرف ب (الائتمان المصرفي)² .

1 - امجد عزت عبد المعزوز عيسى، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، فلسطين، 2004 .
2 - <http://www.zuhayli.net/> -، بحث بعنوان بطاقات الائتمان، الدكتور وهبة الزحيلي، 2004 .

كما عرف الائتمان بأنه : الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أو معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد¹. وينظر إلى الائتمان المصرفي أيضاً كونه مقياساً لقابلية الشخص الطبيعي والاعتباري (فرد أو شركة أعمال) للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل².

2- عناصر الائتمان:-

إذا كان الائتمان في المعنى الدارج هو (منح الثقة) فإنه كإصلاح اقتصادي يعني " منح المدين أجلاً لدفع الدين "وبناءً على ذلك فليست كل عملية ثقة تعتبر بالضرورة منح ائتمان، فالائتمان يجب أن يتوافر على أربعة عناصر على الأقل هي:

أ- علاقة مديونية : حيث تفترض وجود دائن (مانح الائتمان) ووجود مدين (متلقي الائتمان) وبحيث يتوافر الثقة بينهما.

ب- وجود دين : وجود المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين، والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده للأول. وفي هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود.

ت- الأجل الزمني : وهي الفترة الزمنية التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها. وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهرية في الائتمان، والذي يفرق بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية.

ث- المخاطرة : وهي ما يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه، ناهيك عن احتمال عدم الدفع الدين . ولعل هذا هو سبب حصول الدائن على دينه زائداً مبلغ معين هو الفائدة.

وبصفة عامة يظهر الائتمان (الدين) في المعاملات الاقتصادية والمالية التي يتخلى فيها المقرضون (مانحو الائتمان) عن شيء ذي قيمة في لحظة زمنية معينة في مقابل وعود من المقترضين (متلقوا الائتمان) بالدفع في المستقبل. وهذا الشيء المتخلى عنه قد يكون نقوداً أو سلعة أو خدمة أو أي شكل من أشكال الحقوق المالية كالأسهم والسندات³.

3- أسس منح الائتمان أو التسهيلات الائتمانية من قبل المصارف :

أ- **توافر الأمان لأموال المصرف⁴ :** وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك. وتوافر عنصر الأمان والثقة بقدرة المقرض على سداد مبلغ القرض وفوائده يعتبر من العوامل الهامة التي يأخذها المصرف بالحسبان لاتخاذ القرار بشأن منح القرض أو عدم منحه. فالمصرف بطبيعته مؤسسة تعمل بأموال الغير أكثر مما تعمل بأموالها الخاصة، وعدم حرص المصرف على سلامة توظيفاته لا يقتصر أثره في الخسائر الرأس مالية نتيجة عدم قدرته على استرداد أو تحصيل جانب من القروض التي منحها للعملاء يترتب عليها تآكل حقوق أصحاب الملكية للمصرف فحسب، بل تتعدى ذلك إلى تهديد حقوق المودعين المتعاملين مع المصرف وإلى سلسلة من عمليات سحب الودائع التي تتراكم آثارها السلبية بشكل متصاعد.

1- خطيب منال، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004.

2- الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 18.

3- السيد محمد أحمد السريتي د- محمد عزت محمد غزلان، مرجع سابق، ص 88.

4- فلوح صافي، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، 1999، ص 101.

ب- **تحقيق الربح** : والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية. فعائد النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيسي لإيرادات المصرف على الرغم من الإيرادات الأخرى التي يستطيع المصرف تحقيقها من أنشطته الغير إقراضية.

ت- **السيولة**: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توافر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف، أي النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقراض بضمانها من المصرف المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة ومهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة وبخاصة في مجال منح القروض فالقروض تمثل ربحية عالية للمصرف وهي ذات سيولة منخفضة بالقياس إلى الأنواع الأخرى من الاستثمارات، ومع مراعاة الضوابط التي يقرها المصرف المركزي بصدد الإشراف والرقابة على المصارف.

ث- **طبيعة الودائع**: تتعدد أنواع الودائع، والمصرف مسؤول عن بث الثقة في نفوس مودعي كل من هذه الأنواع، ومسؤولية المصرف تجاه مودعيه تؤثر بلا شك في طريقة توظيف الأموال، وتحدد طبيعة الودائع الموجودة لدى مسؤوليته المحتملة في أي وقت تجاه مودعيه وبالتالي تؤثر في حكم المصرف في اختيار نوعية القرض . وعلى سبيل المثال كبر عدد حسابات الودائع وصغر قيمتها يمكن المصرف من التوسع في الإقراض عما أن يكون الوضع عليه لو صغر عدد الحسابات وكبرت قيمتها¹.

4- أهمية الائتمان المصرفي²:

للائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني، فهو نشاط اقتصادي غاية الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاه . والمتتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سوف يتبين له ذلك، ولذلك يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن من جانب آخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه . فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية . وكلا الحالتين تسبب آثار اقتصادية غاية في الخطورة وقد يصعب في كثير من الأحيان معالجة ذلك .
وتعزيزاً لما سبق يمكن التأكيد على أن الائتمان المصرفي يلعب دوراً فريداً في الحياة الاقتصادية، ومن خلاله يتمكن الاقتصاد أن يضمن مستويات من النمو والاستقرار وفق ما يقدمه من مهام للاقتصاد من أهمها:

- 1- بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية، المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
- 2- يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار، يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في

1- عبد الحميد ، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000، ص. 108 .
2- دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2006 .

نطاق الخطط العامة. فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية.

3- يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي ولهذا فالائتمان المصرفي يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.

4- يعتبر الائتمان المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات، وذلك استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها .

5- للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان الأمر الذي يحد من الاستهلاك .

لذلك تعتبر التسهيلات الائتمانية ذات أهمية للبنوك، وهي المصدر الأساسي لإيرادات البنك لذا نجد أنه لا غرابة أن تولي الإدارة العليا في البنوك الاهتمام بوضع السياسات الائتمانية الجيدة والتي يراعى من خلالها تحقيق أهداف البنك وترضي متطلبات العملاء والقوانين والتشريعات المصرفية.

إنه من الأمور المسلم بها في النشاط المصرفي أن الائتمان المصرفي و الأكثر جاذبية لنشاط البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية الأخرى، فهو الاستثمار الذي يضمن تحقيق الربحية العالية، وهو أيضاً يحمل البنك أكبر مخاطرة، وينظر له عادة كونه أصول مصرفية غير سائلة إلى درجة كبيرة، وعادة ما تعرض البنوك التجارية أنواع مختلفة من الائتمان، إذ تتغير هذه الأنواع وفقاً للتغيرات التي رافقت نشاط البنوك التجارية، وعادة ما يتفاوض البنك أو إدارة الائتمان فيه مع طالب الائتمان على مقدار الائتمان، وشروطه، وطريقة تسديده، ونوع الضمانات المطلوبة، وكلفته، ولما كان الائتمان كعملية ما هو إلا مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد قيمة آجلة مساوية لها وغالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً، لذلك فإن الائتمان لا يشكل كلا متجانساً.

5- أنواع الائتمان المصرفي:

تأخذ التسهيلات الائتمانية والقروض والسلف المصرفية أشكالاً متعددة بحيث يمكن تصنيفها في مجموعات مختلفة كما يلي:

1- من حيث المدة : وهنا يمكننا التمييز بين ثلاثة أشكال من الائتمان:

أ. الائتمان قصير الأجل : و تتراوح مدته بين 30 يوم ولا تزيد مدته عن عام واحد، وهو عادة ما يستخدم لسد النقص في رأس المال العامل ولمواجهة النفقات الجارية للمشاريع، ونظراً لقصر أجل استحقاقه فإن أسعار الفائدة عليه تنسم بالانخفاض في العادة.

ب. الائتمان متوسط الأجل : وهنا تتراوح المدة بين سنة وخمس سنوات على الأكثر، ويستخدم لأغراض التجديد والتوسع الصناعي أو لتمويل الصادرات وغيرها.

ت. الائتمان طويل الأجل : وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات، ويستخدم بشكل رئيسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات والآلات. وبسبب طول أجله وزيادة المخاطر الحيطه بهذا الائتمان فإن كلفته ممثلة بسعر الفائدة تكون مرتفعة.

2- من حيث الغرض منه : تمنح القروض المصرفية أو التسهيلات الائتمانية عادة بأحد الأشكال التالية:

أ- الائتمان الاستثماري (المخصص للإنتاج): وهو الأموال التي تمنح لتأسيس أو توسيع المؤسسات الإنتاجية أو تجديدها وتوفير السيولة اللازمة لها لممارسة نشاطها.

ب- الائتمان التجاري: وهو الذي يهدف إلى تنشيط تداول السلع وتسهيل العمليات التجارية.

ت- الائتمان الاستهلاكي : أي القروض والسلع لأغراض استهلاكية، وهي التي يستفيد منها الأفراد العاديون لسد حاجاتهم الاستهلاكية، مثل شراء السيارة أو الأثاث أو السلع المعمرة . فهو ائتمان شخصي في العادة يقدم في الأغلب للأفراد من موظفي الدولة والشركات الأخرى.

3- من حيث الضمانات المرتبطة بها : وتكون الضمانة شخصية أو عينية.

أ - فالائتمان الشخصي هو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض دون أن يقدم أية أموال عينية ضماناً لتسديد الائتمان، بل يكفي مانح الائتمان بوعدهم بقطعهم المدين على نفسه بتسديد الدين، أي يؤخذ بالحسبان شخص الضامن والثقة به.

ب - أما الائتمان العيني فهو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض، بعد تقديمه أموالاً عينية أو متداولة ضماناً لتسديد هذا الائتمان.

4- من حيث الشخص المقترض : يقسم الائتمان وفقاً للشخص المقترض إلى:

أ- ائتمان مصرفي خاص : هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات . وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة.

ب- ائتمان مصرفي عام : هو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية.

كذلك يمكن تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً لشيوع غرضه في المراجع العلمية وطريقة استخدامه من

قبل المصارف إلى:

1- الائتمان المباشر النقدي.

2- الائتمان غير المباشر.

3- الائتمان الدولي.

4- الائتمان المشترك.

5- التمويل التأجيري، أو ما يعرف بالائتمان التأجيري.

(1) الائتمان النقدي المباشر:

يعتبر الائتمان النقدي المباشر الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف بل هو يشكل التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان والأكثر ربحية، ومضمون هذا النوع من الائتمان هو قيام إدارة الائتمان في المصرف بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان.

وأكثر أنواع الائتمان النقدي المباشر هي :

أ- الحساب الجاري المدين : ينظر إلى الحساب الجاري المدين على أنه تعهد المصرف بأن يضع مبلغاً معيناً تحت تصرف العميل خلال مدة معينة . ويستفيد العميل من ذلك إما بقبض هذا المبلغ كله أو بعضه خلال المدة أو بسحب شيكات عليه أو بأي وسيلة أخرى، وفي مقابل ذلك يتعهد العميل برد المبالغ التي يستعملها فعلاً وما يتفق عليه من فوائد وعمولة ومصرفيات.

ب- الائتمان المباشر (القروض والسلفيات النقدية): تشكل القروض والسلفيات النقدية أكثر أنواع الائتمان المصرفي شيوعاً واستخداماً. وعادة ما يلجأ إلى هذا النوع من الائتمان لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة سواء أكانت تلك المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل أم تلك التي تستخدم في

عمليات التمويل الاستثماري الطويل الأجل. وفي العادة لا يوجد نوع واحد من القروض والسلف النقدية وإنما تختلف باختلاف طرق السحب منها، وكيفية تحديد الفائدة عليها وكذلك طرق تسديدها، ويتميز الائتمان المباشر بشكل قروض وسلف بوصف الهيكلية العائدة لها. ويقصد بذلك تحديد القيمة، والأقساط، والاستحقاق، والضمانة، والفائدة، والغرض من القرض أو السلفة. وعملية توصيف الهيكلية هي بحد ذاتها جزء من التحليل الائتماني فالشروط الموضوعية على القروض والسلف يجب أن تتناسب وحقيقة وضع طالب الائتمان و إلا كنت سببا في إحداث الخلل في تحقيق الغاية منها وبالتالي في عدم القدرة على التسديد في تواريخ استحقاقها.

ت- الكمبيالات المخصومة : تعتبر عملية خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية شكلاً من أشكال الائتمان المصرفي القصير الأجل. فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد. والمصرف يستطيع أن يخصم الورقة التجارية للتاجر الذي يحملها مقابل عمولة متفق عليها تمكنه من الحصول على قيمتها قبل حلول أجل استحقاقها، ويقوم المصرف بمطالبة المدين بقيمتها. ولهذا فإن شيوع استخدامها يجعل منها شكلاً مهماً من أشكال الائتمان المصرفي المباشر.

(2) الائتمان غير المباشر:

يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر بأنه لا يعطي حقاً لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر. كما أنه لا يمثل ديناً مباشراً على العميل تجاه المصرف إلا في الحالة التي لا يحترم فيها طالب الائتمان تعهداته وإيفاءه لإلتزاماته المباشرة ففي هذه الحالة تصبح هذه التسهيلات التزامات مباشرة على المصرف .

والأنواع التالية هي الأشكال الأكثر شيوعاً لصور الائتمان المصرفي غير المباشرة:

أ- الكفالات المصرفية (خطابات الضمان) :شكل مهم من أشكال التسهيلات الائتمانية المصرفية، وهي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناءً على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة تجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضماناً لوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف. أي أن هناك علاقة بين شخص يحتاج إلى مال فيبحث عنه وشخص آخر يقرضه، فيكون الأول المقرض أي المدين والثاني المقرض أو الدائن، إلا أن الثاني تأميناً لدينه يطلب ضمانته، فيدخل عندئذ شخص ثالث يلتزم مع المدين بتسديد الدين ضمن شروط الإقراض وفي تاريخ الاستحقاق.

ب- الاعتماد المستندي : وسيلة مصرفية أبتكرها الفكر المصرفي لخدمة التجارة الخارجية . وبشكل عام هو كتاب صادر عن المصرف يتعهد بموجبه لجهة معينة (المستفيد) بدفع مبلغ معين ضمن شروط تذكر بكتاب فتح الاعتماد لقاء تقديم وثائق ومستندات تثبت تنفيذ جميع الشروط والأحكام الواردة بكتاب الاعتماد. ويعتبر الاعتماد عقداً رضائياً يقوم على الاعتبار الشخصي للعميل وينعقد بتوافر رضا أطرافه بحيث يلتزم المصرف بتقديم التسهيلات الائتمانية بناءً على التزام عملية بالوفاء بقيمته مع الفوائد المتفق عليها والعمولات، ويعتبر عقداً مستقلاً عن العمليات الأخرى كالقروض أو الخصم و عمليات البيع، لذا عندما يقرر المصرف فتح أي اعتماد يتم التركيز في المقام الأول على سلامة مركز العميل المالي، وعلى ما توفره له حيازة المستندات من حماية تتمثل في رهن على البضائع، بالإضافة لما تتضمنه وثيقة التأمين من غطاء يغطي جميع الأخطاء التي قد تنشأ.

ت- بطاقات الائتمان : تعد بطاقات الائتمان شكلاً متطوراً من أشكال الائتمان المصرفي انتشر في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ. وبطاقة الائتمان تعطي لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف المصدر للبطاقة على قبول منح الائتمان لتسديد مشترياته على أن يقوم بسداد قيمة المشتريات إلى المصرف خلال (25) يوم من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء. ولا يدفع العميل فوائد للمصرف على هذه الخدمة إذا سدد خلال الفترة، إلا أنه يتحمل فوائد على الرصيد المتبقي بدون سداد. أما المصرف فإنه يتقاضى من البائع عمولة محددة من قيمة الفاتورة .

(3) الائتمان الدولي:

تعتبر المصارف التجارية قلب نظام التمويل الدولي. وهي تمارس دوراً فريداً في تسهيل التجارة الدولية وتدعم توسيع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تمويل المعاملات الدولية، سواء ذلك الذي يتسم بالأجل الطويل أو ذلك الذي يتميز بالأجل القصير، لذلك فإن المصارف التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن والأوراق التجارية الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية.

(4) الائتمان المشترك :

ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاضم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخم الأمر الذي تطلب تدبير الائتمان المشترك الذي يساهم فيه أكثر من مصرف. إذ دعت حاجة المشروعات الكبرى إلى تمويل ضخم قد لا يستطيع مصرف واحد تقديمه تجنباً للمخاطر الكبيرة. ولذلك فإن المصارف أدخلت نظام الائتمان المشترك الطويل الأجل، إذ تسعى إدارة الائتمان إلى الاشتراك مع مصارف أخرى في تقديم الائتمان بعد دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وتحديد طريقة التسديد وطرح المساهمة في الاشتراك في هذا الائتمان بين المصارف.

(5) الائتمان المصرفي بصيغة التمويل التأجيري :

يعتبر التمويل التأجيري شكلاً جديداً للائتمان المصرفي وهو أحد أهم التطورات التي حدثت في نشاطات المصارف بل هو ذروة التطور القانوني للصيغ التي تحققت لشركات الأعمال في الحصول على المعدات والموجدات اللازمة دون أن تضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة. في التمويل التأجيري يقتصر الأمر على أداء الإيجار المستحق على الأصل الثابت عن كل فترة زمنية مع الحفاظ في ذات الوقت بكامل الضمانات اللازمة للمؤجر في تلك الموجدات أو المعدات عن طريق الاعتراف للمؤجر بحق الملكية لتلك المعدات أو الموجدات مع الاتفاق على إمكانية استرداد الأصول المؤجرة إذا امتنع المستأجر عن أداء قيمة الإيجار المتفق عليه. ولذلك فإن التمويل التأجيري يمثل ائتماناً مصرفياً مباشراً فالعلاقة بين المؤجر (المصرف) والمستأجر (شركة الأعمال) يعد بمثابة اقتراض للأموال. فالعميل (المستأجر) لا يطلب منه دفع قيمة الأصل المستأجر وإنما يقوم بتسديد مبالغ متفق عليها تمثل قيمة الإيجار كما هو محدد في العقد مع حق العميل بامتلاك الأصل بعد تسديد كامل المبلغ.

وهكذا نجد أن الائتمان المصرفي قد نشأ عندما قام الذين لديهم فوائض مالية بإيداعها لدى المصرف، ومن ثم قيام المصرف - باعتباره الوسيط - بتوجيه هذه الأموال إلى من يحتاجها الأفراد والقطاعات والاقتصادية المختلفة، ذلك وفق أسس وقواعد ائتمانية معينة تضمن الحفاظ على أموال المصرف وتحقيق الربحية. كما نجد أن أشكال الائتمان المصرفي تنوعت وتطورت، وذلك ابتداء من الائتمان النقدي المباشر كالقروض والسلفيات النقدية مروراً بالكافلات و الاعتمادات المستندية ،

ومن ثم بطاقات الائتمان وذلك تبعاً لتطور الاحتياجات التمويلية وتعاضم حجم المشروعات الاستثمارية!

3- القروض المصرفية :-

أ- ماهية القروض المصرفية :-

أن المصارف لا تحصل على النقود من أجل تخزينها أو تجميدها، وإنما تبحث عنها وتجمعها من أجل استعمالها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين، ولذلك يمكن أن نقول أن أهم أوجه استعمالات النقود من طرف المصارف يتمثل في منح القروض للذين يحتاجون إليها حيث تعتبر القروض عملية تحويل مؤقتة لرأسمال من زبون اقتصادي لآخر، وذلك قصد استغلاله في نشاط استهلاكي أو إنتاجي شرط تسديد المبلغ مضافاً إليه قيمة الفائدة، وتكمن أهمية القروض في ربط المؤسسة بالمصرف، فحاجة المؤسسة إلى موارد إضافية زيادة على موارد الخاصة التي تكون محدودة، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى المصرف لتغطية عجزها المادي إذا ما فاتت احتياجاتها الموارد المتوفرة لديها، إذاً هناك علاقة وطيدة ومتكاملة ما بين المصرف والمؤسسة في عملية الإقراض.

ب- مفهوم القروض المصرفية :

1- تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة. وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية².

2- كما عرف أيضاً بأنه هو قابلية الحصول على ثروة أو حق فيها مقابل دفع القيمة المساوية لها والمتفق عليها في المستقبل³.

3- وعرف القرض أيضاً على أنه : فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته المصرف أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده المصرف بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين⁴.

ت- خصائص القروض المصرفية :-

- 1- المبلغ : يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.
- 2- المدة : هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها المصرف المال تحت حوزة عامله، ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزماً بالتسديد وهي تصنف إلى ثلاثة أقسام:
 - أ- المدة القصيرة : تتراوح بين ثمانية عشر شهراً وستين.
 - ب- المدة المتوسطة : تتراوح بين ثمانية عشر شهراً وسبع سنوات.
 - ت- المدة الطويلة : تتراوح بين سبع سنوات على الأقل وعشرين سنة على الأكثر.

¹إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض) المصرف الصناعي السوري أنموذجاً، رسالة الماجستير، سوريا، 2006/2007.

² - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص. 103.

³ - رضا أبو أحمد، إدارة المعارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص. 213.

⁴ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 55.

3- سعر الفائدة : يعرف سعر الفائدة على أنه أجره المال المقرض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستمر، وهو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة¹. كما يعرف أيضاً على أنه أجر كراء النقود ويلتزم المقرض بدفعه إلى المصرف مقابل التنازل المؤقت له على السيولة². وتتدخل في تحديد معدل الفائدة عدة عوامل منها : قيمة القرض – مدة القرض – مرونة الطلب – المنافسة – درجة المخاطر – تكاليف القرض – تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى والحد الأدنى لقيمة القرض.

4- الضمانات : تتمثل في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهن في حالة عدم قدرة العميل على التسديد فالمؤسسة المقرضة تأخذ تلك القيم.

ويمكن تصنيف الضمانات صنفين رئيسيين هما : الضمانات الشخصية و الضمانات الحقيقية.
أ- الضمانات الشخصية : تركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصياً، ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص للقيام بدور الضامن.

ب- الضمانات الحقيقية : نقصد بها تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن مقابل الحصول على القرض المطلوب، وترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات، وتعطي هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك من أجل ضمان استرداد القرض³.

5- طريقة السداد : وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن أهمها⁴:

- يقوم المقرض بتسديد مبلغ الفائدة و أقساط القرض بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.

- أسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق.

- إما بتسديد جزء هام دفعة بسعر الفائدة ثابت وجزء آخر بسعر فائدة متغير.

ث- أهمية القروض المصرفية :

تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه المصرف للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي المصارف التجارية القروض المصرفية عناية خاصة. وتعد القروض المصرفية التي تعطيها المصارف التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، كما أن منح القروض يمكن المصارف من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه.

إن القروض أصبحت تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني إذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة عن طريق استثمار الأموال المقرضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، فالقروض تعتبر أهم وسيلة للمصارف لاستثمار مواردها المالية وعدم إبقائها جامدة، وتعتبر عوائد هذه القروض الجانب الأكبر من وراء العملية الاقتراضية أي توسيع النشاط الاقتصادي وذلك بتحقيق أهداف متعددة، إذ تهدف القروض إلى زيادة الإنتاج من حيث كميته نوعيته والعمل على زيادة معدلاته حتى يتحقق نمو واستقرار اقتصادي والوصول إلى فائض إنتاجي والعمل على التصدير والتقليل من الاستيراد.

1- طاهر حيدر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1997، ص 61.

2- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 70

3- صبحي تادرس قريصة، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986، ص 20.

4- شاكِر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 1992، ص 28.

كما تعتبر القروض وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر، وإذا أحسن توجيه القرض فإنه يلعب دوراً حاسماً في الازدهار الاقتصادي للبلاد. باعتباره من أهم مصادر الموارد للمصارف في الوقت المعاصر، فمن المؤكد أن له فعالية كبيرة وأهداف واسعة في تمويل التجارة وسوف نوضح هذه الفعالية والأهمية من خلال النقاط التالية:

- 1- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء.
- 2- المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد، من خلال الإستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة والزراعة والنشاطات الحرفية واستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع الذي يؤدي بالزيادة في إنتاجية رأس المال.
- 3- المحافظة على قيمة رأس المال المقرض بالنسبة للمصرف.
- 4- القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك.
- 5- يمثل إيراداً للمصرف إثر تحويل السيولة للزبائن (الأطراف التي تطلب القرض) مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده.
- 6- منعا لإكتناز، نحن نعرف أن هذا الأسلوب يعني موارد نقدية معطلة، فعن طريق القروض تتحول المبالغ المكتنزة إلى إيداعات تساهم في عرض رأس المال وبالتالي فتح أبواب الاقتراض وإفادة كل المجموعات الاقتصادية والاجتماعية.
- 7- يهدف الجهاز المصرفي عن طريق القروض إلى تنمية السوق النقدية. وذلك بزيادة العرض من جانب الأوراق التجارية والمالية والسندات، وبالتالي تشجيع الأفراد على التعامل مع هذه الأسواق وتقديم ادخارهم وبهذه الوسيلة تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج، إذا توفرت ووجدت في الداخل العائد والضمان والثقة في المصارف التي يتعامل معها وبهذا فإن الأرباح تخص جميع الأطراف.
- 8- مقدرة الجهاز المصرفي (المصرف) على تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقود¹.

ج- أنواع القروض المصرفية ومصادرها:

يمكن تصنيف القروض التي يمكن للمصرف منحها وفق معايير عديدة مقاييس متنوعة بالإضافة إلى التطرق إلى مصادر الحصول على الأموال لهذه القروض.

أولاً : تصنيف القروض حسب النشاط الممول: وتصنف القروض حسب النشاط الممول إلى:

- 1- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال : نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي لا تتعدى في الغالب اثني عشر شهراً، ونظراً لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنياً فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت المصارف إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات، ويمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين هما القروض العامة والقروض الخاصة².

القروض العامة : سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى كذلك بالقروض عن طريق الصندوق، أو قروض

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 105-104 .

² - ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية الكتب للطباعة، العراق، 1995، ص 112 .

الخبزينة وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن ذكرها فيما يلي :

- 1- تسهيلات الصندوق : هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة والقصيرة جداً التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون، حيث يقطع مبلغ القرض ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلاً حيث تكثر نفقات الزبون ولا يكفي ما عنده بالخبزينة من سيولة لتغطية هذه النفقات، فيقوم المصرف حينها بتقديم هذا النوع من القروض.
- 2- الحساب المكشوف : هو عبارة عن قرض مصرفي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصاً في الخبزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد مادياً في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مديناً في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبياً تصل إلى سنة كاملة، وهو يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة وبالتالي هو تمويل حقيقي لنشاطات يقوم بها الزبون¹.
- 3- القرض الموسمي : تنشأ عندما يقوم المصرف بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال فهو يستعمل إذا لمواجهة حاجيات الخبزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي للزبون والمصرف يقوم بتمويل جزء فقط من هذه التكاليف وهذا النوع من القروض يمكن أن يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية تسعة أشهر.
- 4- قروض الربط : هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحقيقها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية، ويقرر المصرف مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل.
- 5- القروض المتتالية : يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تنوي القيام بعملية أو مشروع (إنشاء مصنع أو شراء تجهيزات جديدة) مع العلم أن العملية لها حظوظ كبيرة للنجاح ولكن تتطلب وقتاً طويلاً لاسترجاع الموارد، ويتم تسديد هذا القرض بالموارد الناجمة عن تحقيق العملية².
- 6- القروض الخاصة : هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وستتناول أنواعه كما يلي:
- 7- تسبيقات على البضائع : التسبيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على المصرف أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.
- 8- تسبيقات على الصفقات العمومية : الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية أو الموردين من جهة أخرى.
- 9- الخصم التجاري : هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها المصرف للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام المصرف بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل

1- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 58-60 .

2- خديجة صادي، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسديد خطر عدم تسديد القروض، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية فرع التسبير، جامعة الجزائر، 1999 .

الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ، فالمصرف يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها وتعتبر عملية الخصم قرضاً باعتبار أن المصرف يعطي مالاً إلى حاملها¹.

2- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار² : نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته وإما على عقارات مثل الأراضي، المباني الصناعية والتجارية والإدارية. فالاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل ونحصر هذا النوع من القروض فيما يلي :

أ- القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات : يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية نوضحها كما يلي³:

1- قروض متوسطة الأجل : توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها

سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظراً لطول هذه المدة فإن المصرف معرضاً لخطر تجميد الأموال، بالإضافة إلى الأخطار الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد ويمكن أن تحدث تبعاً للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل وهي القروض القابلة للتعبئة والقروض الغير قابلة للتعبئة، فيما يتعلق بالقروض القابلة للتعبئة يعني أن المصرف المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى المصرف المركزي، أما القروض الغير قابلة للتعبئة فهي تعني أن المصرف لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى المصرف المركزي.

2- القروض طويلة الأجل : هي موجهة للمؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة تلتجأ المصارف لتمويل هذه العمليات نظراً للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظراً لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، والقروض طويلة الأجل الموجهة للاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحياناً إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات كالأراضي والمباني بمختلف استعمالاتها المهنية، ونظراً لطبيعة هذه القروض تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية على جمعها.

3- القرض الإيجاري : هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها مصرف أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونياً لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار⁴.

ثانياً : تصنيف القروض بحسب أجلها (المدة) :

وتنقسم القروض المصرفية تبعاً لهذا التصنيف إلى ما يلي:

1- قروض قصيرة الأجل : عبارة عن قروض مدتها لا تزيد عادة عن سنة و تستخدم أساساً في تمويل النشاط التجاري للمؤسسة كما تستعمل هذه القروض في اقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل

1-شاكر القزويني، مرجع سابق، ص104 .

2-الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص69 .

3-مصطفى رشدي شبيحة، مرجع سابق، ص452 .

4-الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص76 .

الخدمات المختلفة وتمنح هذه القروض غالبا من مدخرات وودائع العملاء، وكذلك الأموال الخاصة للمصارف¹.

- 2- قروض متوسطة الأجل : هي قروض يمتد أجلها إلى (5) سنوات وتستخدم هذه القروض بغرض تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات كشراء آلات جديدة للتوسيع من نشاط المشروع زيادة وحدات جديدة أي إجراء تعديلات لتطوير الإنتاج.
- 3- قروض طويلة الأجل : تتجاوز مدتها (5) سنوات وتستعمل عادة في تمويل المشروعات مثل الإسكان واستصلاح الأراضي بناء المصانع، لكي يؤمن هذا التمويل تستعمل المؤسسة قرض الإيجار.

ثالثا : تصنيف القروض بحسب الأغراض:

تنقسم القروض تبعا لهذا المعيار إلى:

- 1- قروض استهلاكية : هي القروض الموجهة للحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصاريف مفاجئة لا يتحملها الدخل الحالي للمقترضين، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية بعض ممتلكاته، تقدم ضمانات لها مثل : ضمان شخصي آخر، أوراق مالية، رهن عقاري.
- 2- قروض إنتاجية : هي القروض التي تمنح بغرض تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع (مباني، أراضي) كما يستعمل لدعم الطاقات الإنتاجية لها بواسطة تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج.
- 3- القروض التجارية : هي تلك القروض الممنوحة لأجل قصيرة للمزارعين والمنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية وتفضل المصارف هذا النوع من القروض لملاءمتها لطبيعتها، كما تحصل المصارف على ضمانات لتلك القرض .
- 4- القروض الاستثمارية : تمنح هذه القروض لمصارف وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة، وأيضا تمنح للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

- مصادر القروض المصرفية² : يعتبر المصرف وسيط بين ذوي العجز المالي وهو مكان التقاء

العرض والطلب على الأموال حيث يقبل الودائع ويمنح القروض ولكي يتمكن المصرف من تقديم القروض يجب أن تتوفر لديه مصادر أموال أهمها:

أولا : الودائع : تعرف الوديعة على أنها كل ما يقوم به الأفراد أو الهيئات بوضعه في المصارف بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف.

ثانيا : رأس المال: هو عبارة القيمة الاسمية التي ساهم بها المساهمين لإنشاء المصرف سواء كانوا أفراد أو مصارف أخرى أو دولة، فقد تقوم الدولة بتأسيس مصرف وتمويل رأسماله.

ثالثا : الاحتياطات والأرباح غير الموزعة : يقصد بها تلك الاحتياطات التي قام المصرف بتوفيرها أو تحصيلها من أرباحه خلال الفترات السابقة والتي تراكمت لديه في شكل احتياطات ولم يقر المصرف بتوزيعها على المساهمين.

رابعا : السوق النقدية والمالية : تهدف هذه الأسواق إلى إجراء تفاوضات حول القروض تتم فيها المفاوضات بتقديم الزبون طلب يحدد فيه مقدار القرض الذي يريده، وبعد مدة يتلقى هذا الأخير إشعارا بقبول أو عدم قبول طلبه والسوق النقدية تتفاوض فقط حول القروض طويلة الأجل وهذه الأخيرة مفروضة بشروط والتي يتم تسديدها على الأقل خمس سنوات.

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 113 .

² - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد البنكي، الدار الجامعية، لبنان، 1990، ص ص 255-256 .

ح- مخاطر القروض: 1

رغم أن تقديم القروض يعتبر من الوظائف الأساسية للبنك باعتبار ه مصدر دخله ، فانه يشكل مصدر المشاكل التي يمكن أن يقع فيها ، وذلك نتيجة المخاطر التي تكتنف عملية الإقراض.

رغم تعدد تعار يف مخاطر القروض فإنها تتفق على أن الخطر ملازم للعمل البنكي ، إلا أن حدته وقوة تأثيره تختلف من لابنك لأخر حسب القدرة على التنبؤات ، الاستعدادات (الإجراءات الوقائية) وأساليب مواجهته في الوقت المناسب (الإجراءات العلاجية) .

للتقليل من حدة الخطر يقوم البنك باتخاذ جملة من الإجراءات كتقسيم الأخطار ، التزويد بالضمانات الكافية ، دراسة جيدة لوضعية السوق و المنافسة وتغيرات مؤشراتنا ، وتتبع وضعية عملائه وغيرها من الإجراءات التي تجعل القرض في ضمانات شبه أكيد. يمكن تقسيم مخاطر القروض إلى :

1 المخاطر الخاصة: وتنقسم بدورها إلى :

- 1 خطر عدم التسديد :
- 2- الخطر الإداري والمحاسبي
- 3- طبيعة النشاط الممول
- 4- العميل أو العملية موضوع التمويل
- 5- تقلبات أسعار الصرف

2 المخاطر العامة: تنقسم إلى :

- 1 خطر عدم القدرة على التحصيل
- 2- خطر تجميد الأموال
- 3- خطر السيولة
- 4- خطر معدل الفائدة
- 5- خطر السحب على المكشوف

- 3 مخاطر أخرى :

- 1- عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم
- 2- الخطأ في تقدير منح القروض الصحيحة.

¹ يحيوش حسين، تسيير مخاطر القروض: حالة القرض الشعبي الجزائري، المؤتمر العلمي السابع بجامعة الزيتونة، جامعة منتوري -قسنطينة، 2007.

المطلب الثاني : تحليل عمل المصارف التجارية في ليبيا

تساهم المصارف التجارية بشكل كبير في تشغيل العمالة وتوسيع قاعدة الملكية في المجتمع من خلال مساهمتها في تمويل المشروعات الاقتصادية، حيث توفر فرص عمل واسعة وجديدة تدعم النمو والتنمية الاقتصادية.

وتعد مشكلات التمويل والتخطيط لمشاريع التنمية من أهم المشكلات التي تعيق وتعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وفي كثير من الدول تهدد كافة الجهود التنموية بالتوقف. ومن هنا يتضح جليا أهمية المصارف التجارية ودورها في تحقيق التنمية على جميع الأصعدة من خلال ضخ الموارد المالية اللازمة للمشروعات الاقتصادية، كما تعتمد التنمية الاقتصادية جزئيا على سلامة النظام المصرفي، حيث تؤثر أدوات السياسة النقدية، لاسيما الأدوات المباشرة تأثيراً كبيراً على سلامة القطاع المصرفي، فعندما لا تقوم السلطة النقدية بوظيفتها كمقرض أخير، يؤدي ذلك إلى تشويه الوظيفة الأساسية لنظام المدفوعات، وكذلك عندما تشدد السلطات النقدية في عملية الأئتمان، فأنها قد تسببت في حرمان المصارف التجارية من الاستفادة من احتياطياتها الفائضة والحد من قدرتها على إدارة السيولة ويخفض عدد عملائها وربحيتها، وبالتالي يضعف دورها في عملية التنمية الاقتصادية¹.

تحليل دور المصارف التجارية الليبية في تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الليبي:

1- تطوير حجم الودائع بالمصارف التجارية الليبية خلال الفترة من سنة (1990-2010)

تشكل الودائع أهم مصدر سيولة للمصرف إضافة إلى الخدمات الناجمة عنها وتطوير آلية الخدمة وما ينتج عنها من خدمات أخرى.

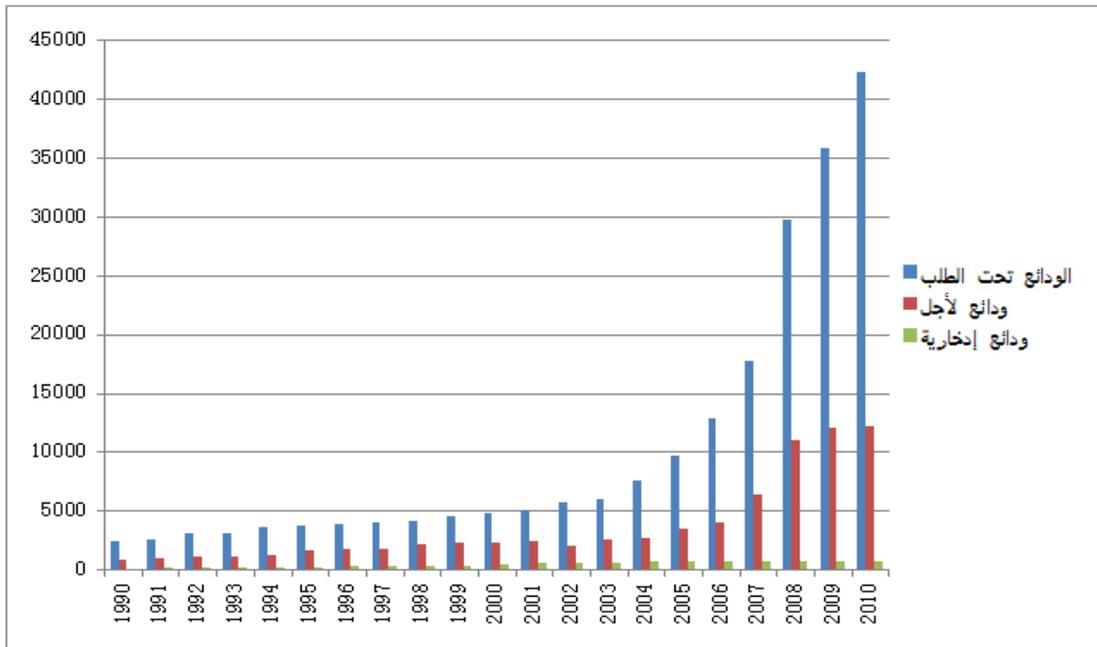
¹ -فتحي أحمد انقبطة-محمد مصباح زلطوم ، مرجع سابق ذكره.

جدول(1)

تطور حجم الودائع بالمصارف التجارية الليبية خلال الفترة (1990-2010) علما بان القيمة بالمليون دينار لبيي

السنة	الودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع إيداعية	المجموع	التغير في حجم الودائع	معدل النمو
1990	2443.4	788.8	89.2	3321.4	-	-
1991	2578.2	892.2	95.5	3565.9	244.5	7.3
1992	3011.6	1033.1	128.3	4173.0	607.1	17.0
1993	3008.1	1142.2	151.5	4301.8	128.8	3.0
1994	3623.5	1221.8	190.6	5035.9	734.1	17.0
1995	3737.2	1551.6	214.3	5503.1	467.2	9.2
1996	3888.9	1750.3	239.8	5879.0	375.9	6.8
1997	3976.7	1799.6	263.3	6039.6	160.6	2.7
1998	4182.8	2107.6	287.4	6554.3	515.3	8.5
1999	4549.1	2221.1	347.6	7081.2	526.9	8.0
2000	4774.3	2272.7	416.0	7434.1	352.9	4.9
2001	5079.1	2466.2	506.5	8051.8	617.7	8.3
2002	5706.6	2069.3	559.7	8335.6	283.8	3.5
2003	6027.1	2539.6	615.7	9182.4	846.8	10.1
2004	7571.3	2651.6	685.9	10908.8	1726.4	18.8
2005	9607.9	3503.3	671.3	13782.5	2873.7	26.3
2006	12771.9	3959.6	627.9	17359.1	3576.6	25.9
2007	17708.3	6409.4	649.3	24767.0	7407.9	42.6
2008	29795.5	11046.3	689.2	41531.0	16764	67.6
2009	35857.9	12100.1	715.0	48673.0	7142	17.1
2010	42338.1	12231.8	743.1	55313.0	6640	13.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، نشرة مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء لعدة نشرات.



المصدر : من إعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel

ومن الجدول السابق رقم (1) يتضح أن رصيد إجمالي الودائع شهد إرتفاع في نهاية عام 1991 ليصل إلى 3565.9 مليون دينار، مقابل 3321.4 مليون دينار في نهاية العام 1990 ، وفي عام 1992 ازداد رصيد إجمالي الودائع زيادة ملحوظة بمعدل نمو 17% بما مقداره 607.1 مليون دينار، ليصل رصيد إجمالي الودائع إلى 4173.0 مليون دينار، وفي عام 1993 زاد أيضاً رصيد إجمالي الودائع ليصل إلى 4301.8 مليون دينار، مقابل 4173.0 مليون دينار في نهاية عام 1992 ، وفي عام 1994 شهد رصيد إجمالي الودائع زيادة ملحوظة مرة أخرى بنحو معدل نمو 17% أي بما مقداره 734.1 مليون دينار، وفي عام 1995 ازداد رصيد إجمالي الودائع ليصل إلى 5503.1 مليون دينار، مقابل 5035.9 مليون دينار في نهاية عام 1994 ، وفي عام 1996 زاد رصيد إجمالي الودائع بنحو معدل نمو 6.8% أي بما مقداره 375.9 مليون دينار، وفي عام 1997 زاد رصيد إجمالي الودائع ليصل إلى 6039.6 مليون دينار، مقابل 5879.0 مليون دينار في نهاية عام 1996 ، وفي عام 1998 ازداد رصيد إجمالي الودائع بنحو معدل نمو 8.5% أي بما مقداره 515.3 مليون دينار، وفي عام 1999 زاد رصيد إجمالي الودائع ليصل إلى 7081.2 مليون دينار، مقابل 6554.3 مليون دينار في نهاية عام 1998 ، وفي عام 2000 زاد رصيد إجمالي الودائع بمعدل نمو 4.9% أي بما مقداره 352.9 مليون دينار، وفي عام 2001 زاد رصيد إجمالي الودائع ليصل إلى 8051.8 مليون دينار، مقابل 7434.1 مليون دينار في نهاية عام 2000 ، وفي عام 2002 زاد رصيد إجمالي الودائع بنحو معدل نمو 3.5% أي بما مقداره 283.8 مليون دينار، وفي عام 2003 زاد رصيد إجمالي الودائع زيادة ملحوظة ليصل إلى 9182.4 مليون دينار، مقابل 8335.6 مليون دينار في نهاية عام 2002 ، وفي عام 2004 زاد أيضاً رصيد إجمالي الودائع زيادة ملحوظة بنحو معدل نمو 18.8% أي بما مقداره 1726.4 مليون دينار، وفي عام 2005 شهد رصيد إجمالي الودائع زيادة ليصل إلى 13782.5 مليون دينار، مقابل 10908.8 مليون دينار في نهاية عام 2004 ، وفي عام 2006 زاد رصيد إجمالي الودائع بمعدل نمو 25.6% بما مقداره 3576.6 مليون دينار، وفي عام 2007 زاد رصيد إجمالي الودائع زيادة ملحوظة ليصل إلى 24767.0 مليون دينار، مقابل 17359.1 مليون دينار في نهاية عام 2006 ، وفي عام 2008 زاد رصيد إجمالي الودائع زيادة

كبيرة بمعدل نمو 67.7% أي بما مقداره 16764 مليون دينار، وفي عام 2009 زاد رصيد إجمالي الودائع ليصل إلى 48673.0 مليون دينار، مقابل 41531.0 مليون دينار في نهاية عام 2008، وفي عام 2010 زاد رصيد إجمالي الودائع بنحو معدل 13.6% بما مقداره 6640 مليون دينار، ليصل رصيد إجمالي الودائع 55313.0 مليون دينار، أي أن رصيد إجمالي الودائع من عام 1990 إلى 2010 شهد زيادة بمقدار 51991.6 مليون دينار .

2- تطور القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية:

تعتبر القروض المصرفية النشاط الأساسي للعمل المصرفي رغم تطور الخدمات المصرفية وتطور مجالات الاستثمار والتوظيف المصرفي، كما أن مصطلح الائتمان قد ارتبط بالمصرف وارتبط المصرف بالائتمان وبالتالي مهما تطورت الأعمال والخدمات المصرفية ستبقى القروض النشاط الأساسي لكل مصرف.

جدول (2)

القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية خلال الفترة علماً بأن القيمة بالمليون دينار (1990-2010)

السنة	قروض الأنشطة الاقتصادية إنتاجية وخدمية		قروض عقارية		قروض النهر الصناعي		سلف اجتماعية		إجمالي الأئتمان	مقدار التغير
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة		
1990	58.4	1784.3	36.8	1125.5	2.6	81.0	2.0	62.5	3053.3	-
1991	56.5	1784.1	38.1	1202.0	2.5	81.0	2.7	85.2	3152.3	99
1992	56.5	1917.0	37.1	1259.1	3.3	112.0	3.0	104.2	3392.3	240
1993	57.5	2133.4	34.4	1279.5	4.5	170.0	3.4	127.3	3710.2	317.9
1994	57.6	2296.1	32.8	1310.1	5.7	230.0	3.8	149.9	3986.1	275.9
1995	57.5	2462.7	31.4	1343.5	8.7	373.0	2.4	102.3	4281.5	295.4
1996	48.0	1877.9	36.0	1389.7	9.5	373.0	7.0	274.4	3915.0	-366.5
1997	49.7	2072.0	31.8	1326.0	9.0	373.0	9.5	394.9	4165.9	250.9
1998	51.0	2290.8	30.0	1360.4	8.2	373.0	11.2	506.0	4530.2	364.3
1999	51.0	2647.9	28.1	1459.7	7.2	373.0	13.9	723.0	5203.6	673.4
2000	50.2	2802.9	26.3	1468.9	6.7	373.0	16.8	939.2	5584.0	380.4
2001	52.1	3156.0	23.7	1436.9	6.2	373.0	18.0	1091.7	6057.6	473.6
2002	51.4	3269.8	22.0	1398.1	5.9	373.0	20.7	1316.9	6357.8	300.2
2003	52.4	3549.0	22.0	1472.1	5.5	373.0	20.4	1381.0	6775.1	417.3
2004	49.1	3194.2	22.4	1456.2	5.7	373.0	22.8	1486.9	6510.3	-264.8

2005	2701.6	43.8	1426.3	23.1	373.0	6.0	1665.7	27.0	6166.6	-343.7
2006	3589.9	51.0	1394.4	19.7	373.0	5.3	1709.9	24.2	7067.2	900.6
2007	4544.0	55.5	1419.4	17.3	328.0	4.0	1899.9	23.2	8191.3	1124.1
2008	6596.8	63.0	1300.8	12.3	174.0	1.7	2473.3	23.5	10544.9	2353.6
2009	7341.8	62.1	1278.8	10.8	0.0	0	3192.1	27.0	11812.7	1267.8
2010	8086.6	62.0	1187.2	9.1	0.0	0	3770.6	29.0	13044.6	1231.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، نشرة مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء.

من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول (2) يلاحظ أن :

1- تطور قيم وأسقف قروض القطاعات والأنشطة الاقتصادية (إنتاجية وخدمية) :

يلاحظ أن هذا النوع من القروض كان يمنح للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية (الصناعية والخدمية)، وأنه يشكل هذا البند نسبة كبيرة من إجمالي الائتمان الممنوح، حيث اتصف بالتذبذب خلال الفترة قيد الدراسة، فقد بلغ في بداية الفترة 1990 ما قيمته 1784.3 مليون دينار أو ما نسبته 58.4% ثم تراجع قليلاً في عام 1991 بما نسبته 56.5% وفي عام 1992 بقى على نفس نسبة العام السابق وهي 56.5% وفي عام 1993 زادت النسبة لتصل إلى 57.5% وفي عام 1994 زادت النسبة زيادة طفيفة لتصل إلى 57.6% وقد بلغ الائتمان في عام 1995 ما قيمته 2462.7 مليون دينار أو ما نسبته 57.5% ثم تراجع قليلاً في عام 1996 بما نسبته 48% وذلك من إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية.

أما بعد 1996 وبالتحديد خلال الفترة 1997 إلى 2003 فقد شهد هذا البند تزايداً مستمراً ليصل إلى أقصاه في نهاية عام 2003، حيث بلغ 3549.0 مليون دينار أو ما نسبته 52.4% من إجمالي الائتمان.

كما سجل هذا البند انخفاضاً ملحوظاً خلال عامي 2004، 2005، بما نسبته 49.1، 43.8% على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى تولي المصارف المتخصصة مهمة الإقراض لكثير من هذه الأنشطة والقطاعات الإنتاجية وبشروط ميسرة. أما السنوات 2006، 2007، 2008 فقد شهدت نسبة قروض الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغت نسبتها، 51.0، 55.5، 63.0% على التوالي، ويرجع ذلك إلى زيادة الإقراض على مشاريع البنية الأساسية والخدمية والإنتاجية من قبل هذه المصارف، أما في سنتي 2009، 2010 شهدت تذبذب بسيط في نسبتها 62.1، 62.0% على التوالي من إجمالي الائتمان.

2- تطور قيم وأسقف القروض العقارية:

يلاحظ أن تطور قيم وأسقف القروض العقارية لدى المصارف التجارية متذبذبة هي الأخرى صعوداً وهبوطاً خلال الفترة قيد الدراسة، فقد بلغت في عام 1990 ما قيمته 1125.5 مليون دينار أو بما نسبته 36.8% من إجمالي الائتمان، ثم ارتفعت قليلاً بما نسبته 38.1% في عام 1991، ثم بدأت في الانخفاض منذ عام 1992 إلى عام 1995 بما نسبته 37.1%، 34.4%، 32.8%، 31.4% على التوالي، ثم ارتفعت قليلاً عام 1996، بما نسبته 36% ثم بدأت في الانخفاض مرة أخرى منذ عام 1997 بما نسبته 31.8% واستمر ذلك الانخفاض حتى نهاية الفترة قيد الدراسة لتصل بما نسبته 9.1% من إجمالي الائتمان، ويعود السبب في ذلك إلى إيقاف منح القروض العقارية من المصارف

التجارية بتوجيه من مصرف ليبيا المركزي بناء على القانون رقم (68) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة بشأن الإقراض العقاري، حيث تولى مصرف الادخار والاستثمار العقاري أحد المصارف المتخصصة هذه المهمة الذي تم دعمه من قبل الخزانة العامة.

3- تطور قيم وأسقف قروض النهر الصناعي :

يلاحظ أن تطور قروض النهر الصناعي خلال الفترة متذبذب بعض الشيء، فقد بلغت عام 1990 ، ما قيمته 81.0 مليون دينار أو ما نسبته 2.6% من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية، ثم تذبذبت بشكل بسيط جداً بما نسبته 2.5% في عام 1991 ، ثم ارتفعت هذه النسبة في عام 1992 بما نسبته 3.3% واستمرت في الارتفاع حتى عام 1996 ما قيمته 373.0 مليون دينار بما نسبته 9.5% ويرجع السبب في ذلك إلى تزايد العمل الفعلي بهذا المشروع، ثم انخفضت هذه النسبة تدريجياً حتى وصلت إلى 0% عام 2010 ، ويعزى ذلك إلى انتهاء وتشطيب العمل الفعلي بهذا المشروع.

4- تطور قيم وأسقف القروض الاجتماعية:

تمثل القروض الاجتماعية الأنشطة الرئيسية للمصارف التجارية من حيث الاستثمار، نظراً لما تحققة من عوائد بصورة مستمرة، فقد حققت هذه القروض زيادة مستمرة خلال الفترة قيد الدراسة، حيث بلغت في عام 1990 ، ما قيمته 62.5 مليون دينار أو ما نسبته 2.0% من إجمالي الائتمان الممنوح، ثم استمرت هذه النسبة في الارتفاع حتى عام 1994 بما قيمته 149.9 مليون دينار بما نسبته 3.8% ، ثم انخفضت هذه النسبة في عام 1995 بما نسبته 2.4% من إجمالي الائتمان الممنوح، ثم زادت هذه النسبة تدريجياً، حيث وصلت في عام 2005 إلى 27.0% ، ويعود السبب في ذلك إلى رغبة هذه المصارف في تركيز استثماراتها في مثل هذه القروض، نتيجة لازدياد طلبات الاقراض من قبل الأفراد لأغراض تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من سلع ومركوب وغير ذلك.

أما السنوات 2006، 2007، 2008 وعلى الرغم من زيادة قيم وأسقف القروض الاجتماعية، مقارنة بالسنوات السابقة قيد الدراسة، إلا أن نسبتها المئوية نسبة إلى إجمالي الائتمان الممنوح قد انخفضت إلى 24.2%، 23.2%، 23.5% على التوالي.

أما سنتي 2009 ، 2010 فقد شهدت ارتفاعاً في نسبة الائتمان الممنوح بما نسبته 27.0%، 29.0% على التوالي.

الفصل الخامس

علاقة عرض النقود بالنتاج المحلي الإجمالي

المبحث الأول : علاقة عرض النقود بالنتاج المحلي الإجمالي

المطلب الأول: عرض النقود

1- مفهوم عرض النقود :-

أجمع الاقتصاديون على أن عرض النقود يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: عرض النقود بالمعنى الضيق ويرمز له برمز Ms1 وعرض النقود بالمعنى الواسع ويرمز له برمز Ms2 وعرض النقود بالمعنى الأوسع أو الأشمل ويرمز له بالرمز Ms3.

أولاً - عرض النقود بالمعنى الضيق :- يتحكم في عرض النقود بالمعنى الضيق طرفان هما المصارف التجارية العاملة بالدولة والمصرف المركزي الذي لديه سلطة إصدار العملة، وهذا النوع من العرض يشمل العملة المتداولة خارج المصارف التجارية مضاف إليه الودائع تحت الطلب (وهي ما تعرف بالودائع الجارية)، وهذا التصنيف المتبع من قبل مصرف ليبيا المركزي كما هو مبين في تقاريره ونشراته الاقتصادية. فإذا تم التعبير عن العملة المتداولة خارج المصارف التجارية بالرمز CS والودائع تحت الطلب بالرمز CD فإنه يمكن التعبير عن عرض النقود بمعناه الضيق على أنه عبارة عن:

$$MS1 = CS + CD$$

ثانياً - عرض النقود بمعناه الواسع :-

وهو يشمل العملة المتداولة خارج المصارف العاملة بالدولة بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع التي ليست تحت الطلب أي أنه يشمل جميع الودائع وهو ما يعرف (بأشباه النقود) بالإضافة إلى عرض النقود بالمعنى الضيق. فإذا تم التعبير أشباه النقود برمز DM فإنه يمكن التعبير عن عرض النقود بمعناه الواسع في صورة المعادلة التالية :-

$$MS2 = DM + MS1$$

ثالثاً: عرض النقود بالمعنى الأوسع :- MS3

يعد هذا النوع من عرض النقود مستعمل في عدد قليل من الدول المتقدمة بسبب تطور أسواقها المالية وما نشئ عنه من مؤسسات مالية ووسيطه بين المصارف التجارية والمصرف المركزي فيها مما ترتب عليه ظهور أشكال من الودائع المالية التي تحتاج إلى آجال أطول من تلك التي صنف تحت الطلب أو التي لا تزيد مدتها عن سنتان على أقصى تقدير، وهذا النوع من المؤسسات المصرفية يشمل المصارف المتعاملة بأوراق السندات المالية مثل بيع وشراء الأوراق المالية والتي تقوم به غالباً مؤسسات مثل مصارف الادخار والإقراض، أي يمكن تصنيف عرض النقود بالمعنى الأوسع على أنه الفرق في مدة ونوع الودائع التي يمكن احتسابها في بند عرض النقود بالمعنى الواسع من عدمه، فبعض الدول تصنفه (الودائع) تحت بند عرض النقود بالمعنى الأوسع¹. وهذا التصنيف لعرض النقود غير متبع في ليبيا نظراً لعدم توفر الآليات التي يمكن استخدامها لذلك.

2- التحكم في عرض النقود:

يتم التحكم في عرض النقود من خلال السياسة النقدية التي تمثل مجموعة الإجراءات والتدابير والتوجيهات والترتيبات التي يتخذها المصرف المركزي في تشكيل إدارة السيولة في الاقتصاد بحيث تخدم مع السياسة المالية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية منها :

أ- المحافظة على استقرار القيمة المحلية للعملية الوطنية (المستوى العام للأسعار) بإتباع سياسات نقدية وتمويلية من شأنها أن تحافظ على مستويات معقولة من حجم الأرصد النقدية لدى الجهاز المصرفي

¹ - عبدالله إبراهيم نور الدين، العلاقة السببية بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا، منشورات Alex. J. Agric. Res.، 2013.

ب- المحافظة على استقرار القيمة الخارجية للعملية الوطنية (سعر الصرف) بتنفيذ سياسات أسعار صرف ونقد أجنبي ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية للدولة.

ت- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها، وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي.

ث- توجيه وضبط التمويل المصرفي وتأكيد كفايته بالكمية والنوعية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة¹.

ولتحقيق هذه الأهداف أعلاه يتم عبر وسائل وأدوات السياسة النقدية وهناك ثلاثة أنواع من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقود منها:

أولاً : الأدوات الكمية :

(1) عمليات السوق المفتوحة:

هي عمليات البيع والشراء المباشر التي يقوم بها المصرف المركزي للأسهم والأوراق المالية بصفة عامة في السوق المالية، والسندات والأوراق التجارية، والأذونات الحكومية في السوق النقدية بغرض التحكم في حجم السيولة لدى الأفراد والمؤسسات في حالة التوسع يقوم بعمليات البيع وحالة الانكماش يقوم بعمليات الشراء².

(2) تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

ومضمون هذه السياسة أن تحول السلطات للمصرف المركزي أُلزام المصارف التجارية بالاحتفاظ لديها بنسبة معينة من ودائعها كاحتياطي ويكون للمصرف المركزي الحق في رفع هذه النسبة أو خفضها طبقاً للنصوص القانونية أو للعرف المصرفي. وفي حالة التضخم يقوم المصرف المركزي برفع هذه النسبة والعكس³.

(3) سعر الخصم:

هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي، مقابل خصمه الأوراق التجارية المقدمة له من طرف المصارف التجارية. ويمكن القول أن سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي تقتضيه بموجبه المصارف التجارية من المصرف المركزي. وعندما يغير المصرف المركزي سعر الخصم فإنه يغير في عرض النقود، فإذا كان الهدف هو التوسع غي عرض النقود، فإن المصرف المركزي يخفض سعر الخصم، وبذلك يشجع المصارف على الاقتراض منه، وبالتالي يزيد عرض النقود والعكس⁴.

ثانياً : الأدوات النوعية:

(1) تنظيم الائتمان للمستهلك:

1- إبراهيم آدم حبيب الله، تخطيط إدارة السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة 2002-1968) م (توثيق تجربة السياسة النقدية بنك السودان، الخرطوم، 2003 ، ص. 24 .

2- صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2001 ، ص. 42 .

3- عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الثالثة، الخرطوم، 2005 ، ص. 157 .

4- الطيب لحيلج، النقود والمصارف والسياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي، هيئة الأعمال الفكرية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2002 ، ص. 85 .

وذلك بتوجيه المصارف التجارية بعدم منح الائتمان بقصد الحصول على السلع الاستهلاكية المعمرة ويتم ذلك برفع القسط الأول الذي يدفع نقداً وتقصير مدة سداد متبقي الأقساط.

(2) الرقابة على الائتمان العقاري:

الهدف من هذا النوع من الائتمان الحد من الاستثمارات في العقارات وذلك بغرض توجيه الائتمان إلى الإنشاءات الصناعية والتي تستوعب بعض القوى العاملة بدلاً من تجميدها في عقارات ليست ذات جدوى وإقامة توازن بين الإنفاق على العقارات والإنفاق على أوجه الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

(3) هامش القروض المضمون بالسندات:

المقصود بالهامش هو الفرق بين القيمة الاسمية للسندات المقدمة للضمان وضمن القروض وقيمة القرض. فالمعروف أن المتعاملين في الأسواق المالية بالسندات يقدمون عادة السندات التي اشتروها سابقاً كضمان من أجل الحصول على قروض جديدة لتمويل مشترياتهم في السندات، وفي هذه الحالة فإن ما يحدث هو أن المصرف التجاري لا يعطيهم قروضاً تعادل القيمة الاسمية للسندات التي قدموها كضمان وإنما يبقي هامش للاحتياط. وهنا مجال تدخل المصرف المركزي، فإذا أراد أن يقيد الائتمان الممنوح للمضاربيين في السندات، رفع نسبة الهامش، فتقل النسبة التي يمكن للمضارب أن يقترضها من المصرف التجاري والعكس¹.

ثالثاً: الأدوات المباشرة:

(1) الإقناع الأدبي:

يحاول صانعو السياسة النقدية كثيراً التأثير على المصارف والمنشآت المالية الأخرى من خلال الإقناع الأدبي. فمن خلال المجالات والمقالات في الصحف والخطب في المناسبات المختلفة يحاول المسؤولون عن هذه السياسة تغيير سلوك المنشآت المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه، وتقوم هذه الفكرة أساساً على أن للمصرف المركزي مكانة هامة بالنسبة للجهاز المصرفي ككل².

(2) الرقابة المباشرة:

تتم من قبل المصرف المركزي لأنشطة المصارف التجارية وأوضاعها بصورة تمكنه من توجيهها ومتابعتها، والتأثير في سير عملياتها الائتمانية بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية.

(3) الجزاءات:

هو أسلوب يلجأ إليه المصرف المركزي لضمان تنفيذ سياساته النقدية من قبل المصارف التجارية والتزامها بالتوجيهات والأوامر الصادرة منه³.

- المؤثرين الرئيسيين في عملية عرض النقود نجد:

- 1- المصرف المركزي : وهو يراقب النظام المصرفي ويعد مسؤولاً عن إدارة السياسة النقدية.
- 2- المصارف (مؤسسات الإيداع) : وهي مؤسسات وساطة مالية تقبل الودائع من الأفراد والمؤسسات وتقدم القروض. مثل المصارف التجارية، اتحادات المدخرين والمقرضين، مصارف الادخار المشتركة وبنوك الائتمان.
- 3- المودعين : وهم الأفراد والمؤسسات الذين يمتلكون الودائع الموجودة بالبنوك.

1- الطيب لحيلج، مرجع سابق، ص ص. 101-102 .

2- عقيل جاسم عبدالله، النقود والبنوك، دار مكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص. 54 .

3- صالح صالح، مرجع سابق، ص. 48 .

4- المقترضون من المصارف : وهم الأفراد والمؤسسات الذين يفترضون من مؤسسات الإيداع والمؤسسات التي تصدر سندات تشتريها مؤسسات الإيداع. ويعد المصرف المركزي أكثر هؤلاء أهمية في عملية عرض النقود، فإدارته للسياسة النقدية تنطوي على ما قد يؤثر في ميزانيته (أصوله والتزاماته)¹ .

3- مفهوم السيولة وقياس العرض النقدي:

يعتمد هذا المفهوم في قياس العرض النقدي على استخدام النقود كمستودع للقيمة، حيث يتم الاحتفاظ بالأصول المالية خلال الفجوة الزمنية التي تفصل بين الحصول على هذه الأصول وبين استخدامها في الدفع. وطبقاً لهذا المفهوم فإن تعريف النقود لا يجب أن يقتصر فقط على النقود السائلة، أو عالية السيولة، كما هو محدد في التعريف السابق (M1) ، بل يجب أن يشتمل أيضاً على تلك الأصول ذات السيولة العالية نسبياً مثل الودائع الادخارية بالمصارف التجارية التي تسمى أشباه النقود.

وطبقاً لهذا المفهوم فإن تعريف النقود يجب أن يشتمل على الأصول ذات السيولة العالية، أي تلك التي يمكن تحويلها إلى وسائل دفع بدون أي تكلفة أو خسائر رأسمالية أو بأقل تكلفة ممكنة. ويستند الاقتصاديون المؤيدون لهذا التعريف على المبررات التالية:

1- يوجد هناك العديد الأصول المالية التي تتميز بدرجة عالية من السيولة، وتتمتع ببعض وظائفها، ويمكن استخدامها مع مكونات (M1) كوسائل للدفع. وتتمثل هذه الأصول فيما يطلق عليه أشباه النقود مثل الودائع الأجلة والودائع الادخارية بالمصارف التجارية ومصارف الاستثمار والأعمال وفروع المصارف الأجنبية، والودائع الادخارية بصناديق البريد، حيث يمكن تحويلها بسهولة إلى عملة ورقية أو ودائع تحت الطلب بالمصارف التجارية في مقابل تكلفة بسيطة تتمثل في التنازل عن الفائدة التي كان من الممكن الحصول عليها إذا ظلت كودائع ادخارية. وعليه فإن هذه الحسابات، وإن كانت لا تستخدم بشكل مباشر في إجراء المدفوعات، فإنها تتصف بدرجة عالية من السيولة بحيث يعتبرها أفراد معادلة، من الناحية العملية لعرض النقود.(M1)

2- إذا كان الدافع الأساسي في تعريف وقياس عرض النقود هو ضمان تحقيق الرقابة والسيطرة على عرض النقود من أجل تحقيق زيادة حجم واستقرار مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع، فإن قياس عرض النقود لا يجب أن يقتصر فقط على الأصول النقدية السائلة، أو في شكل حسابات جارية وتحت الطلب والتي تؤدي وظيفة في التبادل. بل إن تعريف وقياس عرض النقود يجب أن يقوم على أساس واقعي، بحيث يتسع ليشتمل على مجموعة الأصول المالية التي تتصف بدرجة عالية من السيولة، وتكون خاضعة لإدارة السلطات النقدية، والتي يرتبط حجمها بمستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع ارتباطاً وثيقاً في شكل علاقة سببية.

وبناءً على ما تقدم فإن تعريف العرض النقدي وفقاً لمفهوم السيولة يرمز له بالرمز (M2) ، ويتحدد في المكونات التالية:

- أ- عرض النقود على أساس وسائل الدفع (M1) .
- ب- الودائع الادخارية وبأخطار لدى المصارف التجارية بالعملة المحلية والعملة الأجنبية.
- ت- الودائع الادخارية بصناديق التوفير.
- ث- شهادات الإيداع الادخارية ذات الدخل الثابت التي تصدرها المصارف التجارية.
- ج- شهادات الإيداع ذات القيمة المتضاعفة التي تصدرها المصارف التجارية.

¹ -محمود يونس، كمال أمين الوصال، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الناشر قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2005 ، ص ص-257 . 258 .

ح- الودائع الجارية بالعملة الأجنبية لدى المصرف المركزي والمصارف التجارية ومصارف الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية.

وعليه فإن إدخال الأصول المالية عالية السيولة ضمن عرض النقود قد أدى إلى اتساع مقياس النقود، وهو الأمر الذي من شأنه زيادة درجة الارتباط بين عرض النقود في شكل عدد كبير من الأصول المالية السائلة وبين مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع. ويقاس العرض النقدي وفقاً لمكونات (M2) السيولة المحلية الخاصة.

وإذا رمزنا إلى كمية البنكنوت المتداول خارج الجهاز المصرفي بالرمز (N1) ، ورمزنا إلى كمية العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي بالرمز (N2) ، ورمزنا كذلك إلى إجمالي الودائع الجارية الخاصة لدى المصارف التجارية بالرمز (N3) ، ورمزنا إلى أشباه النقود بالرمز (N4) ، فإن مكونات العرض النقدي وفقاً لمفهوم السيولة (M2) تتحدد كما يلي:

$$M2 = N1 + N2 + N3 + N4$$

ولكن من الملاحظ أن تعريف النقود بالمفهوم المتقدم لا يتضمن الودائع الآجلة والادخارية في المؤسسات الأخرى غير البنوك التجارية، حيث أن الأصول مماثلة تماماً للودائع الادخارية والآجلة لدى البنوك التجارية، وبالتالي فإن استبعادها من تعريف النقود لا يعكس القياس الفعلي لكمية العرض النقدي في المجتمع. كذلك فإن الودائع الحكومية لا تدخل ضمن عرض النقود في المفهوم السابق، في حين أن هذه الودائع آجلاً عاجلاً سوف تنصب في تيار الإنفاق العام، وتتحول بالتالي إلى وسائل دفع في يد الأفراد والمنشآت، الذي يتطلب إدخالها ضمن العرض النقدي في المجتمع.

مما تقدم نجد أنه يمكن الحصول على تعريف أوسع للنقود بحيث يشمل على مكونات كل من (M1)، (M2) وتلك الأصول المالية الأخرى التي تتصف بدرجة عالية من السيولة مثل الودائع الحكومية، والودائع الآجلة والادخارية لدى المؤسسات المالية في المجتمع بخلاف المصارف التجارية. وهذا التعريف الواسع للنقود يرمز له بالرمز (M3) ، وهو يحدد العرض النقدي في المجتمع في صورته الرسمية، ويعرف بمصطلح إجمالي السيولة المحلية. ويتحدد العرض النقدي بمفهومه الواسع (M3) بالمكونات التالية:

- 1- عرض النقود على أساس مفهوم السيولة. (M2)
- 2- الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية.
- 3- الودائع الادخارية لدى مختلف المؤسسات المالية في المجتمع غير المصارف التجارية.
- 4- بوالص التأمين لدى شركات التأمين المختلفة.

وإذا رمزنا إلى الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية بالرمز (N5) ، ورمزنا إلى الودائع الادخارية لدى مختلف المؤسسات المالية من غير المصارف التجارية في المجتمع بالرمز (N6) ، ورمزنا إلى بوالص التأمين لدى شركات التأمين بالرمز (N7) ، فإن مفهوم العرض النقدي وفقاً لمفهوم إجمالي السيولة المحلية يتحدد كما يلي:

$$M3 = M1 + N4 + N5 + N6 + N7$$

وحاصل ما تقدم أن تعريف النقود يأخذ عدة مستويات مختلفة، فالتعريف الضيق للنقود (M1) ، يشمل فقط على وسائل الدفع السائلة والتي تتكون من النقد المتداول (نقود معدنية وورقية) خارج المؤسسات المالية وكذلك الحسابات الجارية لدى المصارف التجارية. وإذا أضفنا إلى ذلك أشباه النقود والتي تتمثل في الودائع غير الجارية للأفراد والمنشآت بالعملة المحلية لدى المصارف التجارية، وكذلك الودائع غير الجارية للأفراد والمنشآت بالعملة الأجنبية لدى البنوك التجارية،

فتحصل على تعريف أوسع للنقود يسمى (M2) وهو ما يطلق عليه بالسيولة المحلية الخاصة. أما التعريف الواسع للنقود والذي يمثل إجمالي السيولة المحلية (M3) فيتكون من (M2) ، بالإضافة إلى الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية، وبوالص التأمين لدى شركات التأمين المختلفة، وكذلك الودائع غير الجارية لدى مختلف المؤسسات المالية في المجتمع غير المصارف التجارية¹.

4-العوامل المؤثرة على عرض النقود:

إن مهام المصرف المركزي تتمثل في إدارة السيولة، ولكي يحقق المصرف المركزي هذا الهدف لابد أن يحدد العوامل التي تؤثر على عرض النقود حتى يستطيع التأثير على هذه العوامل ومن ثم ربط معدلات نمو الكتلة النقدية مع معدلات نمو الدخل القومي وحاجة الاقتصاد.

إن العوامل التي تؤثر على عرض النقود تتمثل في:

1) استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع العام: يقوم المصرف المركزي بتوفير التمويل للجهاز الحكومية بغرض سد العجز في الموازنة يسمى هذا الإجراء بالتمويل بالعجز، حيث يقوم المصرف المركزي بإضافة مبلغ التمويل لحسابات وحدات القطاع العام تتم الزيادة في عرض النقود عند السحب من هذه الحسابات. إذاً في حالة حدوث عجز الموازنة العامة للدولة وتم تمويله من قبل المصرف المركزي فإن ذلك يؤدي قطعاً إلى زيادة عرض النقود والعكس.

2) استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع الخاص : يمثل التمويل المقدم من المصارف التجارية للقطاع الخاص عاملاً مؤثراً في عرض النقود.

3) صافي الأصول بالعملة الأجنبية : أي أن المتحصلات بالنقد الأجنبي تعمل على ارتفاع أرصدة الحسابات بالعملة الأجنبية، فإذا كانت المتحصلات لصالح القطاع الخاص تزيد مباشرة من عرض النقود. أما إذا كانت متحصلة بواسطة الحكومة أو الجهاز المصرفي فإن أثرها في زيادة عرض النقود يأتي بعد بيعها للقطاع الخاص وهذا يؤدي إلى خفض عرض النقود. كذلك في حالة الدفعات الخارجية بالنقد الأجنبي بواسطة القطاع الخاص أن ذلك يؤدي إلى خفض عرض النقود، أما إذا كانت الدفعات الخارجية بالنقد الأجنبي من قبل الحكومة فهذا يعني ضخ عملات بالعملة المحلية وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود.

4) صافي بنود أخرى : تتضمن صافي البنود الأخرى ثلاثة بنود أساسية وهي رؤوس أموال الجهاز المصرفي، الأرباح غير الموزعة والاحتياجات، الأصول الثابتة للجهاز المصرفي ويمكن توضيحها كالآتي:

أ- رؤوس أموال الجهاز المصرفي : تقوم المصارف عند إنشائها أو عند زيادة رؤوس أموالها بطرح أسهم للجمهور لشرائها، هذه العملية تؤدي إلى خفض عرض النقود.

ب- الأرباح غير الموزعة والاحتياطات : يمثل إجمالي الأرباح لدى المصارف حصيلة نشاطها في الإيرادات والمصروفات وتقوم المصارف بتخصيص الاحتياطات لرؤوس الأموال ومقابلة المخاطر الأخرى كما أنها تخصص جزء من الأرباح لتوزيعها على المساهمين، فإذا كانت الاحتياطات التي تخصصها المصارف كثيرة فإن ذلك يؤدي إلى خفض عرض النقود والعكس.

¹-السيد محمد أحمد السريتي -محمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، 2010 ، ص ص82-78 .

ت-الأصول الثابتة للجهاز المصرفي : عند شراء أصل من الأصول يكون عرض النقود قد زاد بقيمة الأصل المعني، كذلك فإن عملية بيع الأصول تمثل نقصان في عرض النقود¹.

5- العوامل المحددة لنمو عرض النقود:

إن تحليل مستوى خلق النقود وأسباب تغييره يحتل أهمية بالغة في الدراسات النقدية، نظراً لعلاقته بالسياسة النقدية، الآثار التي تولدها عملية خلق النقود على اتجاهات الاقتصاد الوطني وتوازنه، كأن تؤدي زيادة عملية خلق النقود إلى عرض النقود وبالتالي إلى التضخم.

الفرع الأول -القاعدة النقدية كمحدد لنمو عرض النقود:

تعدد تعريف القاعدة النقدية، حيث أثار مفهومها العديد من النقاشات، بحيث عرفها بعض الاقتصاديين على أنها بصفة عامة المقياس الأخير الذي يتخذه أفراد المجتمع أساساً لحساب القيم الاقتصادية لمقارنتها ببعضها البعض، غير أن هذا المفهوم العام للقاعدة النقدية يحتوي معنى متطوراً مع تطور الاقتصاد الرأسمالي، وتطور النقود المتداولة، ففي مرحلة سيادة النقود المعدنية كانت القاعدة النقدية تدل على الوزن من المعدن الخالص الذي تحتويه وحدة النقد، ثم تطور معناها لتعني نفس المعدن الذي تصنعت منه هذه الوحدة، وهناك من يعرفها على أنها : أوراق بنكنوت المصرف المركزي المتداول والاحتياطيات والالتزامات النقدية.

كما تعرف بأنها قاعدة النقود المدارة، وتتكون من الاحتياطيات النقدية المصرفية والعملية بين أيدي الجمهور والمنشآت غير المصرفية، وهذه القاعدة النقدية تخضع لتوجيه ورقابة الإدارة المتمثلة في وزارة المالية والمصرف المركزي.

ويتقاسم العديد من الاقتصاديين هذه النظرة، فنجد محافظ مصرف فرنسا الذي يشير إلى أن القاعدة النقدية تشكل أساساً من الأوراق التي اكتسبها الأعدان غير المصرفيين، وهي وسائل الدفع، وحساب احتياطيات المصارف (الإجبارية وغيرها) لدى مؤسسة الإصدار.

إذاً القاعدة النقدية تتكون من التزامات على السلطة النقدية (المصرف المركزي)، وهي مجموع النقد المتاح لدى الجمهور غير المصرفي، وفي خزائن المصارف التجارية وودائع المصارف التجارية، والقطاع الخاص والهيئات الرسمية لدى السلطة النقدية، أو الاحتياطيات الإجبارية وغيرها .
أي أن القاعدة النقدية تكتب بالمعادلة التالية:

القاعدة النقدية = العملة المتداولة (الورقية+ المعدنية) + الاحتياطيات

$$\text{أي } BM = B + R :$$

هذه القاعدة النقدية تعين محددات خلق النقود للمصارف بعد تدخل المصرف المركزي، وتعتمد العلاقة بين جزئي القاعدة النقدية على مدى تفضيل الجمهور بين الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة، أو الاحتفاظ بها على شكل ودائع تحت الطلب، إذ يؤدي السلوك أو الاختيار الأول إلى استنزاف العملة من الاحتياطيات المصرفية، وعلى مدى تفضيل المصارف التجارية بين الاحتفاظ باحتياطيات نقدية فائضة لديها أو الاقتراض من المصرف المركزي سعر خصم معين، وتحلل أجزاء القاعدة النقدية إلى ما يلي :
أولاً - النقود المتداولة :

وتضم إجمالي النقد الذي يصدره المصرف المركزي، وخاصة الأوراق التي في حيازة الجمهور، بالإضافة إلى النقود المعدنية المساعدة.

ثانياً - الاحتياطيات المصرفية:

¹ -وراق علي وراق ناصر، أثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان خلال الفترة 2014-1996 م، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين) مج4 ، 2015 .

وهي الجزء الذي يستطيع أن يتحكم فيه البنك ويخضع لرقابته الصارمة، ويطلق عليه أحياناً (القاعدة النقدية غير المستندة للقروض)، وتشمل ما يلي:

أ- ودائع المصارف لدى المصرف المركزي : وهي تمثل التزامات المصرف المركزي، وتتضمن الاحتياطي الإجباري الذي يفرضه المصرف المركزي، ويكون بنسبة محددة من مجموع الودائع والاحتياطي الاختياري، وهي احتياطات فائضة.

ب- العملة في خزائن المصارف : تتمثل في الأرصدة النقدية الحاضرة في حوزة المصارف التجارية، أي في شكل نقد سائل، تستعين به لمواجهة طلبات سحب المودعين، وخاصة المعاملات اليومية المصرفية.

● العوامل المؤثرة في النقد الاحتياطي : يزداد النقد الاحتياطي بزيادة بعض البنود أو كلها، ومع ثبات العوامل الأخرى، ويمكن تلخيص هذه البنود في زيادة صافي الأصول الخارجية أو زيادة صافي الاقتراض الحكومي، إما من خلال زيادة الخصوم الحكومية إزاء السلطات النقدية أو نقص في الودائع الحكومية، أو زيادة صافي مستحقات السلطات النقدية على المصارف التجارية، أو زيادة المستحقات على الهيئات الرسمية أو حدوث نقص في صافي البنود الأخرى.

كما أن حدوث تغير في القاعدة النقدية قد يؤثر على العرض النقدي، حيث أن الزيادة في القاعدة النقدية تؤدي إلى زيادة الحيازات النقدية لدى الجمهور غير المصرفي، وكذلك زيادة احتياطات المصارف التجارية، وتسمح زيادة احتياطات المصارف التجارية لهذه البنوك بزيادة حجم قروضها، وبالتالي توليد مقدار إضافي من الودائع تحت الطلب.

الفرع الثاني- العوامل الأخرى المحددة لنمو عرض النقود:

يعتبر سلوك المودعين (الأفراد المودعين) للإحتفاظ بنقودهم في المصارف على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل، بالإضافة إلى سلوك المصارف من محددات عرض النقود، نظراً للتأثير الذي يحدثه على هذا الأخير، وهناك أيضاً المحددات القانونية، ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً - أثر سلوك المودعين :

ينشأ تأثير سلوك المودعين على عرض النقود من خلال التغير في النسبتين التاليتين:

أ- العلاقة بين الودائع الأجلة والودائع الجارية : وتتأثر بدورها بعدة عوامل منها :

(1) التغير في مستوى الثروة : تعتبر الودائع لأجل درجة من الرفاهية التي ينشدها الأفراد بعد إشباع حاجاتهم الأساسية، لذلك فإن نمو الطلب على هذه الودائع يكون أسرع منه على الودائع الجارية، وبالتالي فإن النسبة بين الودائع لأجل والودائع الجارية ترتبط ارتباطاً طردياً بمستوى الثروة، بحيث كلما زادت الثروة ارتفعت هذه النسبة، وبالتالي ينخفض المضاعف، مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

(2) التغير في أسعار الفائدة على الودائع : يكون سعر الفائدة على الودائع لأجل أعلى منه على

الودائع الجارية، مما يجعل الودائع لأجل أشد جاذبية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها مقارنة بالودائع الجارية، وبالتالي ترتفع نسبة الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب. غير أنه من جهة أخرى وقياساً بالطلب على العملة، فإن الودائع الجارية لا تستخدم في إتمام المعاملات، مثل العملة المتداولة والودائع الجارية، مما يقلل الطلب عليها، في حين يزيد الطلب على الودائع الجارية، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الودائع الجارية، وبالتالي فإن هذه النسبة تتأثر بالفوائد المتوقعة على الودائع لأجل، والودائع تحت الطلب والأصول الأخرى ورغبة الأفراد، فتؤثر على عرض النقود سلباً أو إيجاباً.

ب- نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب :

إن هذه النسبة يعني أن المودعين يحولون جزءاً من الودائع الجارية إلى عملة، مما يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي، ومنه انخفاض عرض النقد، وتتحكم في هذه النسبة عدة عوامل أهمها :
(1) العوائد المتوقعة على الودائع الجارية وعلى الأصول الأخرى : تتأثر هذه العوائد بعدة عوامل أهمها :

أ - أسعار الفائدة على الودائع الجارية : عندما ترفع المصارف أسعار الفائدة على الودائع الجارية يتجه الأفراد إلى تحويل جزء من نقودهم إلى ودائع تحت الطلب، والاحتفاظ بعملة أقل، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة العملة إلى الودائع الجارية، وبالتالي يرتفع المضاعف النقدي، ومنه يزيد عرض النقد، وهذا يعني أن سعر الفائدة على الودائع الجارية يؤثر بطريقة عكسية على هذه النسبة.

ب - أسعار الفائدة على الأصول البديلة : والتي يقصد بها أدونات الخزينة والسندات وشهادات الادخار، بحيث أن تغير أسعار الفائدة عليها في حد ذاته لا يمثل عاملاً هاماً في التأثير على النسبة السابقة (العملة إلى الودائع الجارية)، إنما يتجلى تأثيرها من خلال تكلفة الفرصة البديلة التي تمثل الفرق بين سعر الفائدة على الودائع الجارية وسعر الفائدة على الأصول المالية الأخرى، بحيث تؤدي الزيادة في هذا الفرق إلى انخفاض الودائع تحت الطلب، وبالتالي ارتفاع نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب، وذلك ما يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي، ومن ثم انخفاض عرض النقود.

(2) الذعر المصرفي : إن ذعر المصارف له أثر على الفوائد المتوقعة من الاحتفاظ بالودائع تحت الطلب في حالة وجودها، فعند قشل المصارف في سداد الودائع لأصحابها يتمتع بقية الأفراد عن إيداع الأموال لديها، ويسحبون ودائعهم منها، وبذلك ترتفع نسبة العملة إلى الودائع الجارية، ويؤدي ذلك إلى انخفاض عرض النقد.

(3) الأنشطة غير المشروعة : تستوجب هذه الأنشطة الدفع نقداً لأن التعامل بال شيكات يعد دليلاً على ما يرتكب من انحرافات كالرشوة مثلاً، مما يؤدي إلى زيادة نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب، وانخفاض العرض النقدي .

ثانياً - أثر سلوك البنوك : يتحدد من خلال :

أ- فائض الاحتياطي : عندما تخفض المصارف التجارية احتياطياتها الإضافية، فإنها تزيد من عرض النقود وتتاح لها فرصة أكبر للإقراض، ويمكن الكشف عن العوامل المؤثرة عن الاحتياطيات الإضافية لدى المصارف من خلال تحليل التكلفة والعائد لاحتفاظ المصارف بهذه الاحتياطيات، فعند ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطيات الإضافية ينخفض مستواها، وعند انخفاض التكلفة وزيادة الفوائد، تزيد البنوك من احتياطياتها الإضافية.
ويتأثر فائض الاحتياطي بعاملين هما :

(1) معدل الفائدة السوقية : تعتبر تكلفة الفرصة البديلة بأنها الفائدة التي يمكن للمصارف الحصول عليها، لو أنها وظفت المبلغ " فائض الاحتياطيات " على شكل قروض.

(2) تسرب الودائع خارج المصارف : تمكن احتياطيات المصارف التي تواجه تسرباً في الودائع من تجنب التكلفة الناشئة عن استرداد القروض أو بيع جزء من الأوراق المالية، أو القروض من المنشآت أو من البنك المركزي، لأنها تعتبر ضماناً ضد كل هذه التكاليف وغيرها.

ب- القروض المخصصة : يقصد بها القروض التي يقدمها المصرف المركزي للمصارف الأخرى، وتتوقف على العلاقة بين تكلفتها وعائدها، والتي تتأثر بعاملين هما :

- (1) سعر الخصم : يمثل التكلفة الأولية للاقتراض من البنك المركزي، فعندما يرتفع سعر الخصم تزداد كلفة الاقتراض من البنك المركزي وبالتالي تقل القروض المخصصة لدى المصرف المركزي.
- (2) سعر فائدة السوق : ينتج عن ارتفاع سعر فائدة السوق زيادة الفوائد الناتجة عن الإقراض من البنك المركزي وبالتالي زيادة القروض المخصصة، وعليه القروض المخصصة لدى المصرف المركزي، متناسبة طردياً مع سعر الفائدة السوقية، على عكس علاقتها بسعر الخصم.
- ثالثاً : المحددات القانونية : وهي أساليب التأثير التي يستعملها المصرف المركزي على حجم الائتمان بالزيادة أو بالنقصان ومن أهمها نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، وتعديل معدل إعادة الخصم وهذه أدوات السياسة النقدية¹.

● الناتج المحلي الإجمالي

5- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

يمكننا أن نعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه يمثل القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي².

كما عرف أيضاً على أنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة (السلع والخدمات النهائية) في السوق (القيمة السوقية) خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة³.

وبذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مقياساً للنشاطات الاقتصادية التي تقوم على أرض دولة معينة وفي فترة زمنية محددة هي سنة سواء أقام بهذه النشاطات مواطنو الدولة نفسها أم مواطنو الدول الأخرى على أرض الدولة المعنية⁴.

6- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

هناك ثلاثة طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي وهي طريقة الإنتاج والدخل والمصرفيات.
أولاً: طريقة الإنتاج:

ويتم قياسه عن طريق قياس الدخل القومي الذي يقاس وفق هذه الطريقة بطريقتين.

طريقة السلع النهائية والتي يتم قياس الدخل القومي فيها عن طريق احتساب قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي أي المنتجة في الجسم الاقتصادي خلال السنة دون احتساب قيم السلع الوسيطة ويضاف إليها قيمة إنتاج الشركات الوطنية العاملة في الخارج وي طرح منها قيمة إنتاج الشركات الأجنبية العاملة في الداخل . أما طريقة القيمة المضافة فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تساوي مجموع القيم المضافة في جميع القطاعات.

ثانياً : طريقة الدخل:

1- عليّة عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2010-2000) ، رسالة ماجستير، قسم علوم التسبير، الجزائر، 2011 .

2- صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية 1999 ، عمان -الأردن، ص.65 .

3- حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، الأردن، ص.53 .

4- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002 ، ص.27 .

ويتم فيها قياس الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لإحتساب مجموع دخول أو عوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في الإنتاج .

إذاً قيمة الدخل المحلي الإجمالي = قيمة الرواتب والأجور المدفوعة خلال السنة + صافي الفوائد المدفوعة خلال السنة + القيمة التقديرية لإيجارات المساكن التي يسكنها أصحابها + قيمة الأرباح الموزعة والغير الموزعة.

ثالثاً : طريقة المصروفات:

وتركز هذه الطريقة على احتساب جميع أوجه الإنفاق في الجسم الاقتصادي التي تتمثل في الإنفاق العائلي وإنفاق القطاع الخاص والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الأجنبي¹.

7- أهمية الناتج المحلي الإجمالي-

أ- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالباً سنة

ب- الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.

ت- الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.

ث- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (المصروفات)، يمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة.

ج- تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.

ح- يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.

خ- استخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة².

8- محددات حساب الناتج المحلي:

لعله من المفيد هنا أن نبرز بعض عيوب حسابات الناتج المحلي أو الجوانب التي تهملها مثل هذه الحسابات، بيد أنه من المفيد الإشارة بداية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي ليس معياراً لرفاهية وغنى شعب معين، ومن هنا تنشأ عيوب قياس الناتج المحلي الإجمالي وذلك للأسباب التالية والتي سبق إيضاح بعضها:

أ- أن بعض النشاطات الاقتصادية التي لم تتم داخل السوق لا يمكن حسابها ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال ربات البيوت اللواتي يساهمن في تربية أبنائهن وتنشئتهم للمساهمة في بناء مجتمع عصري، لا تعد نشاطاتهن ضمن حسابات الناتج المحلي، وذلك لعدم تقاضيهن أجوراً شهرية، بينما لو استخدمت مربية أو خادمة فإن المربية أو الخادمة سيدخل ضمن حسابات الناتج المحلي، والحال ينطبق على الكثير من النشاطات التي يقوم بها الإنسان لوحده دون اللجوء إلى أصحاب المهن

1- آمال عبد الفتاح عبد الفراج، العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية 2002-1992، بحث تكميلي مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير العلوم في التخطيط التنموي، يونيو 2009 .

2- مهند بن عبد الملك السلطان - أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير 2016.

والحرفيين. وكذلك عمليات المقايضة في التجارة كأن يتم إصلاح سيارة من قبل ميكانيكي مقابل قيام صاحب السيارة السمكري بإصلاح أنابيب المياه للأول، مما يعني عدم إنتقال نقود وعدم وجود عمليات دفترية رسمية بين الإثنين .

ب- حسابات الناتج المحلي الإجمالي لا تفرق بين أوقات الرخاء و أوقات النكبات و الكوارث، فمثلا إذا حدثت هزة أرضية أو كارثة طبيعية بدولة ما، فإن تلك الدولة ستقوم بأعمال إعادة البناء والإنفاق وهذا يعني أن ناتجها المحلي سيزداد، وبالتالي فإن زيادة الناتج المحلي لا تعني بالضرورة رخاء ورفاهية لتلك الأمة وتحسن و ازدياد مستوى استغلال المورد عن السابق.

ت- إن حسابات الناتج المحلي لا تأخذ بعين الإعتبار الظروف البيئية من تلوث وتدهور للأحوال الصحية من جراء فضلات المصانع و الممكنة، لذلك فإن زيادة الناتج المحلي لا تعبر عن زيادة الرفاهية للإقتصاد¹.

9- النظريات التي فسرت العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي:

لقد اختلف رجال الفكر الاقتصادي على مر العصور بشأن النقود، فمنهم من اعتبر النقود متغير هام يؤثر على المستوى العام للنشاط الاقتصادي كما هو الحال في الفكر التجاري، والفكر الكينزي، ومنهم من اعتبرها متغير غير هام وإن وظيفتها لا تتعدى كونها وسيط للمبادلات، وفيما يلي شرح هذه النظريات ذات الاتجاهات المختلفة كلا حسب تفسيره لعرض النقود

أولاً: النظرية النقدية الكلاسيكية:

تعتبر النظرية النقدية الكلاسيكية من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية، حيث أن الجميع تقريباً يتفقون على أن الجانب النقدي هو المسبب الأساسي لكل الأزمات الاقتصادية، مع الإقرار بأن التغيرات في كمية النقود يتأثر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج، والدخل، والاستخدام، ومستوى الأسعار، والفائدة، وتوزيع الدخل، والثروة، وقد اعتبر الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل ومن بينهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون وباتيست ساي، كما اعتقدوا بأن أثر التغيرات في كمية النقود يتصف بالحياد التام، وبذلك فإن الثروة الحقيقية في نظرهم تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية، ويقاس النمو الاقتصادي بالقدرة على زيادة السلع الحقيقية، كما اهتموا اهتماماً خاصاً بمشكلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والادخار والاستثمار وتوازنهما، والسبب في ذلك هو المشكلة التي تطرح حول تغير قيمة النقود مع الزمن.

وترى النظرية الكلاسيكية أن أي شخص أو أي مشروع حينما يحصل على نقود من جراء معاملاته فإنه لن يحقق منها أي نفع حقيقي حتى يقوم بإنفاقها كلها، بذلك يستعبد الكلاسيك اختزان النقود لأنه يعد تصرف غير راشد، إذا فالطلب على النقود في نظر الكلاسيك يكون من أجل المعاملات فقط.

● افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية:

ظهرت النظرية النقدية الكلاسيكية في نشاط اقتصادي يعتمد على قانون (ساي) للأسواق أي أن كل عرض يخلق طلبه الخاص به، فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية وبتعبير آخر إن كل إنتاج يخلق معه

1- خالد واصف الوزني -احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر الطبعة العاشرة ، الأردن -عمان، 2009، ص-126
ص. 127 .

إنفاقاً مساوياً له وأن زيادة أو انخفاض العرض عن الطلب سرعان ما يزول بحكم فعالية جهاز الأسعار ووفقاً للتحليل الكلاسيكي قامت نظرية كمية النقود بمعادلة التبادل على¹:

1- ثبات حجم المعاملات:

يتم تحديد حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي عند الكلاسيك عن طريق عوامل موضوعية، كما أنهم يفترضون أن النقود ليس لها أثر في تحقيق التوازن الاقتصادي، واعتبروها وسيطاً للمبادلة فقط، وأن حجم المعاملات متغير خارجي ويعامل على أنه ثابت خاصة وإن حجم العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات ثابت، وأن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.

2- ثبات سرعة دوران النقود:

سرعة دوران النقود هي معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها وحدة النقد من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

أساس هذه النظرية أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، حيث أن تغير سرعة دوران النقود يرتبط بتغير عوامل أخرى، كدرجة كثافة السكان، وتطور العادات المصرفية ومستوى التطور وتقدم الجهاز المصرفي، والأسواق المالية والنقدية، هذه العوامل لا تتغير في الأجل القصير²، وبثبات الحجم الكلي للمبادلات وسرعة تداولها يتبقى في معادلة التبادل متغيرين اثنين فقط وهما كمية النقود في الطرف الأيمن من المعادلة والمستوى العام للأسعار في الطرف الأيسر حيث تقتصر نظرية كمية النقود على معرفة العلاقة فيما بينهما.

3- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:

أساس نظرية كمية النقود افتراض إن أي تغير في كمية النقود سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، أي وجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وذلك بافتراض (ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود).

إن زيادة كمية النقود تعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار وحصول التضخم، والسبب أن الكمية أكبر من النقود ستؤدي إلى تنازع لشراء نفس الكمية الثابتة مع السلع والخدمات، وفي هذه الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود.

ويسمى هذا الشكل لنظرية كمية النقود بالشكل الجامد فأى تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار.

- معادلة التبادل (صيغة فيشر³) :-

يتضح مما سبق أن نظرية كمية النقود عبارة عن دالة $tp=f(m)$ يكون فيها المستوى العام للأسعار متغير تابع وكمية النقود متغير مستقل وبثبات كمية المبادلات وسرعة دوران النقود فإنه يمكن صياغة رياضياً كما يلي :

$$M*V= P*T$$

حيث أن (M) : هي كمية النقود، (V) سرعة تداولها، و (P) المستوى العام للأسعار، و (T) : الحجم الكلي للمبادلات.

¹ضياء مجيد موسوي، النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1994، ص 79.

²أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، حلب، الطبعة الأولى، 1993، ص 114.

³عقيل جاسم عبدالله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1994، ص ص 76-79.

إن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار ومنها يمكن تحديد المستوى العام للأسعار كالتالي:

$$P=(M*V)T$$

وبذلك يكون المستوى العام للأسعار = (كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها)*(مقلوب حجم المعاملات).

وحاول فيشر الوصول إلى ما هو أبعد من ذلك بإدخاله النقود المصرفية في معادلة التبادل أي أنه سعى إلى التمييز بين النقود القانونية والنقود المصرفية لمعرفة أهمية كل منهما في تحقيق مستوى معين من المبادلات.

● نقد النظرية الكلاسيكية ومعادلة التبادل:

لقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات عديدة يمكن إيجازها فيما يلي¹:

1- لقد افترضت هذه النظرية ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد باستثناء المستوى العام للأسعار، إلا أن التجارب الواقعية تقول غير ذلك، أي عدم صحة ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد.

2- لم تأخذ النظرية النقدية بعض المتغيرات الهامة بعين الاعتبار، كسعر الفائدة مثلاً حيث اعتبرت النظرية النقدية إن سعر الفائدة ظاهرة حقيقية.

3- تقوم النظرية على العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، ولكن كمية النقود ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في المستوى العام للأسعار، فقد يرتفع المستوى العام للأسعار لأسباب لا علاقة لها بزيادة النقود، وقد يزداد عرض النقود ولا يزداد المستوى العام للأسعار، خصوصاً إذا كانت هناك طاقات عاطلة.

4- إن العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار ليست مباشرة، والعملية التي تحدث بعد زيادة النقود تصبح أكثر تعقيداً من العلاقة البسيطة التي تصفها النظرية الكمية للنقود.

ثانياً: نظرية الأرصد النقدية (مدرسة كاميردج)²:

أكدت نظرية الأرصد النقدية على أن التقلبات في المستوى العام للأسعار تعود إلى التغير في طلب وعرض النقود، كما اهتمت النظرية بتفسير أثر النقود، وقد قدم الكلاسيك الجدد طلباً جديداً على النقود كمخزن للقيمة، حيث يرغب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة أرصدة نقدية حاضرة وهذا الطلب أطلق عليه (مارشال (K))، وقال بأن مستوى الأسعار يكون مستقر إذا تساوى الطلب على النقود مع عرض النقود، وبالتالي يمكن التعبير عن الطلب الكلي للأرصدة النقدية الحاضرة بالمعادلة التالية:

$$Md = K*Y \dots\dots\dots 1$$

حيث إن (Y) الدخل النقدي، (K) معامل التناسب.

ويتساوى العرض الكلي مع الطلب على الأرصدة النقدية الحاضرة على المعادلة:

$$Ms = Md \dots\dots\dots 2$$

تشير هذه المعادلة ($Md = k*y$) إلى أثر التغير في الأرصدة النقدية الحاضرة على المستوى العام للأسعار ويؤكد مارشال على وجود علاقة عكسية بين (Y) الدخل النقدي، (K) معامل التناسب منه نتحصل على المعادلة:

$$M = K*Y \rightarrow Y = M*(1/K) \dots\dots\dots 3$$

¹محمود حسين الودي، كاظم جاسم العيسوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص. 46.
²ضياء مجيد، مرجع سابق، ص ص. 86-94

ذلك يعني أن النسبة التي يحتفظ بها الأفراد تتناسب عكسياً مع الدخل النقدي، وبالتعبير عن الدخل الكلي الحقيقي بالمعادلة نتحصل على:

$$Y = Y/P \dots\dots\dots 4$$

وبإعادة صياغة المعادلة ($Md = K * Y$) تصبح كالآتي:

$$M = K * P * Y \dots\dots\dots 5$$

حيث إن (Y) : حجم الدخل الحقيقي الكلي الإنتاج، (P) المستوى العام للأسعار، (K) الدخل النقدي القومي، ومن المعادلة نتحصل على:

$$P = M / (K * Y) \dots\dots\dots 6$$

نلاحظ من المعادلة إن العلاقة بين (P) و (K) علاقة عكسية أما بين (P) و (M) علاقة طردية وبناء عليه فإن قيمة النقود (أي مقلوب المستوى العام للأسعار) تتناسب طردياً مع النسبة التي يحتفظ بها الأفراد على شكل نقدي¹.

وبمعنى آخر إن رغبة الأفراد وميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج، ثم على حجم الدخل، وأخيراً على المستوى العام للأسعار، وبذلك يكون التأثير على الأسعار وفق هذا التحليل تأثير غير مباشر².

● نقد نظرية الأرصدة النقدية:

تعرضت نظرية الأرصدة النقدية إلى العديد من الإنتقادات منها³:

1- افتراض ثبات الناتج القومي الحقيقي غير مقبول فالناتج القومي الإجمالي يتغير في المدة القصيرة أيضاً.

2- أن نسبة الرصيد النقدي ستتأثر بالتغيرات التي تحصل في كمية النقود، وإن النقود لا تطلب لغرض المبادلات الاقتصادية فقط بل تطلب كمخزن ومستودع للقيمة وهناك علاقة عكسية بين التفضيل النقدي وبين سعر الفائدة الذي بدوره يرتبط بعلاقة تأثيرية بكمية النقود.

ثالثاً : النظرية الكينزية:

كنتيجة طبيعية للأزمة الاقتصادية العالمية عام (1929) التي أثبتت عدم حياد النقود في النشاط الاقتصادي، وأن بإمكان التغيرات في المعروض النقدي أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي، كالاستثمار والتشغيل والناتج الكلي، وبذلك ظهرت النظرية النقدية الكينزية⁴.

وكمثال على ذلك خلال فترة الكساد العظيم حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة الكساد عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويله بزيادة المعروض النقدي فساعدت البنوك على التوسع في الائتمان المصرفي للعناصر الاقتصادية المختلفة (أفراد ومشروعات) ولكن الأفراد فضلوا الاحتفاظ بالنقود لتوقعهم حدوث انخفاض في الأسعار، مما تسبب في حدوث انخفاض في سرعة دوران النقود، ونتج عن هذا الوضع أن الزيادة في كمية النقود لم يترتب عليها ارتفاع في الأسعار بل العكس انخفضت الأسعار.

استطاع كينز أن يدخل فكرة أن النقود كما تطلب من أجل المبادلات والاحتياط فأنها قد تطلب لذاتها وسمي هذا النوع من الطلب على النقود بدافع المضاربة، وبناء على ذلك ربط المستوى العام للأسعار بعاملين هما العرض الكلي والطلب الكلي، وقال بأن التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد،

¹فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص 81 .
²ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 1999، ص 250 ص 251 .
³عقيل جاسم عبدالله، مرجع سابق، ص 94 .
⁴وحيد مهدي عامر، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 143 .

وان كمية النقود لا تعتبر المحدد الأساسي للطلب بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق¹.

من ذلك تحدث التقلبات في مستوى الأسعار كنتيجة للتقلبات في مستوى الدخل ومعدلات الإنفاق، لأن ما يفقهه فرد يكون دخلاً لفرد آخر، أي أنه يتولد الدخل بواسطة الإنفاق، وبذلك فإن الدخل الكلي للمجتمع يساوي الإنفاق الكلي للمجتمع، ومنه لا يشترط أن تكون زيادة المعروض النقدي هي سبب ارتفاع مستوى الأسعار، بل إنها تؤثر في حجم الإنتاج خاصة إن الاقتصاد في مرحلة التشغيل الجزئي².

● أثر النظرية النقدية الكينزية على التوازن الاقتصادي³:

1- اعتبر كينز أن الحالة الطبيعية والاعتيادية في الاقتصاد أنه يمكن للتوازن الاقتصادي أن يتحقق دون مستوى التشغيل الكامل.

2- إن انخفاض الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والتشغيل، وأن توازن الاقتصاد يمكن أن يكون دون مستوى التشغيل الكامل، وأن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل، لكن إذا زاد الطلب الكلي زيادة كبيرة لدرجة بلوغ الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل واستمرت زيادة الطلب بعد هذه المرحلة سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وظهور الفجوة التضخمية.

● الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الكينزية:

لقد تعرضت النظرية الكينزية إلى انتقادات عديدة منها ما يلي⁴:

1- أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بالنقاء عرض النقود مع الطلب عليها، بذلك لم تتعرض النظرية الكينزية إلى التغيرات التي تحدث في مستوى الدخل والتي تؤثر في سعر الفائدة.

2- اتصفت النظرية الكينزية بالجمود، حيث أنها لم تقم بتحليل سعر الفائدة في الأجل الطويل و اقتصرت في تحليلها بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير.

رابعاً : النظرية النقدية الكمية الحديثة⁵:

تعتبر آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي توصل إلى أن التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات، تتسبب في عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية. حيث أنه لم يحدث قط أن تغيرت كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون أن تصطبح معها تغييراً في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضاً وفي الاتجاه نفسه، وإن معظم أوضاع الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وإن حالات التوسع الاقتصادي تسبقها زيادة في معدلات نمو عرض النقد.

اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود جزء من نظرية رأس المال، وإن الدخل الدائم مقياس للثروة، ويعبر عن مقدار الإنفاق والطلب، وبالتالي يحدد سلوك المستهلك الذي يقرر في النهاية حالة الاستقرار من عدمها في الاقتصاد، فالطلب على النقود عند فريدمان يرتبط بمفهوم الثروة حيث أن النقود هي أصل فإن الطلب على النقود يرتبط طردياً مع فكرة الثروة وقام بربط النقود بالدخل الدائم وليس بالدخل

¹ أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 148 .

² أسامة كامل ، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية لشؤون الجامعة، البحرين، 2010 ، ص 206 .

³ ناظم محمد الشمري، مرجع سابق، ص 318-314 .

⁴ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة، عمان، الطبعة الأولى، 2000 ، ص 61.

⁵ ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 135 ص 143 .

الجاري، بحيث أن الطلب على النقود سيزداد مع زيادة الدخل الجاري بنسبة أقل وسيخفض مع انخفاض الدخل الجاري بنسبة أقل أيضاً وعليه صاغ الفرضية التالية :

الطلب على النقود لن يتقلب كثيراً سواء في حالات الرواج أو حالة الكساد، ذلك بسبب ارتباط الطلب على النقود بالدخل الدائم، والذي يتأثر بدرجة صغيرة بالدورة التجارية فالدخل الدائم لا يتعرض لتقلبات عنيفة عند مستواه، ومن ثم يصبح الطلب النقدي مستقراً، مما يجعله متوافق مع الفكر الكلاسيكي الذي يؤيد فكرة استقرار دالة الطلب على النقود فافتراض ثبات سرعة دوران النقود واستبعاد تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود توافقت أفكار فريدمان لأن تحليله سيكون متناسقاً معها، كما افترض فريدمان أن الطلب على النقود غير حساس للتغير في سعر الفائدة، وأن التغيرات في الإنفاق الكلي تفسر مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.

● الاختلاف بين نظرية فريدمان ونظرية كينز¹ :

1- لقد أدخل فريدمان العديد من الأصول في دالة الطلب على النقود كبديل للنقود، ومن بين هذه الأصول الأسهم والسندات والسلع الحقيقية والثروة البشرية، وبسبب هذا التنوع والتعدد فإن أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود تتعدد، أما كينز فقد اقتصر على نحو واحد من سعر الفائدة وهو سعر الفائدة على السندات.

2- لم يهتم كينز بالأصول والسلع الحقيقية في تحليله لمحددات الطلب على الأرصة النقدية الحقيقية، بينما نظر فريدمان إلى النقود والسلع كبديل، وأن الأفراد يختارون ما بين حيازة النقود وحيازة السلع الأخرى، وبذلك تتحدد كمية الأرصة النقدية الحقيقية التي يرغبون في حيازتها، وهذا يفسر قول فريدمان (إن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود).

3- في تحليل كينز لدالة تفضيل السيولة اعتبر أن العائد على النقود ثابت دائماً ويساوي صفر، وأن العائد من النقود ليس ثابتاً، وأعتبر أن التقلب في سعر الفائدة يؤدي إلى سرعة دوران النقود، وهو ما يفسر عدم استقرار دالة الطلب على النقود، وأعتبر فريدمان أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود قليلة ويمكن التنبؤ بها.

¹أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية مدخل حديث للنظرية والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص ص 250-262 .

الفصل السادس

الدراسة التطبيقية

تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصاد الليبي
خلال الفترة (1990-2010)

1- بناء النموذج البحث:

في هذا الجانب من البحث سوف يتم مناقشة الإطار التحليلي لأهم العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالاعتماد على منطق النظرية الاقتصادية فقد تم اختيار نموذج البحث على الشكل الآتي:

$$GDP = f(\text{sum}, m2).$$

حيث أن : **GDP** : الناتج المحلي الإجمالي، و : **Sum** مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية، و **M2**: عرض النقود.

ومن أجل استخدام الصيغة الرياضية المناسبة فقد تم الاستعانة بالبرنامج القياسي (Eviews9) في تقدير الصيغة الخطية والصيغة اللوغارتمية المزدوجة والصيغة النصف لوغارتمية، وقد تم اعتماد الصيغة اللوغارتمية المزدوجة لأنها حملت نتائج أفضل من الصيغتين الأخرتين، فضلاً عن سهولة معالجتها لبعض مشاكل القياس، ولأنها حملت القيم الأعلى في الاختبارات الإحصائية.

2- اختبارات جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة) :

يعد شرط السكون أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، وإذا لم تكن السلاسل الزمنية ساكنة فإنه لا يمكن الحصول على نتائج سليمة ومنطقية بل تكون نتائج زائفة ومضللة، ومن المؤشرات الأولية التي تدل على أن الانحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائفة كبر معامل التحديد، وارتفاع المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة بدرجة كبيرة مع وجود ارتباط ذاتي يظهر في انخفاض قيمة معامل-D، W، لذا يجب إخضاع متغيرات النموذج لاختبار الاستقرار وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر المعدل (ADF)، وكذلك اختبار فيلبس بيرون (PP) للتعرف على استقرار المتغيرات ومعرفة درجة تكامل كل متغير على حدة.

المبحث الأول : اختبارات جذر الوحدة:

أولاً : استخدام اختبار جذر الوحدة للبيانات الأولية

ثانياً : نكتب معادلة اللوغاريتم لتحويل البيانات من الحالة الطبيعية إلى اللوغارتمية

$$L GDP_1 = \text{Log} (GDP) - \text{Log} (GDP(-1))$$

$$L \text{ Sum} = \text{Log} (\text{sum}) - \text{Log} (\text{sum}(-1))$$

$$L M2 = \text{Log} (M2) - \text{Log} (M2(-1))$$

ثالثاً : نستخدم اختبار جذر الوحدة للبيانات المعدلة

اختبارات جذر الوحدة : يتم استخدام جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة إذا كانت المتغيرات مستقرة أو لا، وسوف تعتمد هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلاسل الزمنية)، واختبار فيلبس-بيرون.(PP)

وقد قمنا باختبار جذر الوحدة لكل متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي $(LGDP_1)$ ، ومجموع القروض والتسهيلات الائتمانية $(Lsum)$ ، (وعرض النقود $(Lm2)$) ، خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى 2010.

Unit Root Tests Result at Level (3)

	variables	Intercept	At 0.05	Intercept and trend	At 0.05
ADF	L GDP ₁	-3.704650	-3.029970	-3.858373	-3.673616
	L SUM	-2.900872	-3.029970	-0.175204	-3.710482
	L M2	-2.525037	-3.081002	-2.663780	-3.759743
PP	L GDP ₁	-3.858561	-3.673616	-3.704650	-3.029970
	L SUM	-2.921392	-3.029970	-3.000684	-3.673616
	L M2	-2.778801	-3.029970	-2.992756	-3.673616

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج القياسي..9 Eviews

يوضح الجدول نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، والتي تشمل الناتج المحلي الإجمالي (GDP₁)، ومجموع القروض والتسهيلات الائتمانية (Sum)، وعرض النقود (m2)، ويتضح من الجدول أن السلسلة الزمنية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP₁) مستقرة وثابتة عند المستوى، حيث كانت قيم (t) المقدر باستخدام اختبار ديكي فولر (ADF)، واختبار فليبس بيرون (PP) أكبر من القيم الجدولية) الحرجة (في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها معنوية إحصائياً، أما السلاسل الزمنية لكل من متغيري مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية (Sum)، وعرض النقود (m2)، يتضح أنها غير ساكنة في مستوياتها عند المستوى، حيث أن القيم المقدر لقيم (t) باستخدام اختبار ديكي فولر (ADF) و فليبس بيرون (PP) اقل من القيم الجدولية) الحرجة (في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها غير معنوية إحصائياً.

Unit Root Tests Result at 1st difference (4)

	variables	Intercept	At 0.05	Intercept and trend	At 0.05
ADF	L GDP ₁	-6.663000	-3.040391	-6.472676	-3.690814
	L SUM	-5.290165	-3.040391	-5.124688	-3.690814
	L M2	-3.871074	-3.081002	-3.942276	-3.759743
PP	L GDP ₁	-14.84660	-3.040391	-15.28019	-3.690814
	L SUM	-5.360359	-3.040391	-5.193707	-3.690814
	L M2	-7.370000	-3.040391	-6.721222	-3.690814

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج القياسي..9 Eviews

يتضح من الجدول أن السلسلة الزمنية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (LGDP₁)، و متغير عرض النقود (LM2)، وكذلك السلسلة الزمنية لمتغير مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية (LSUM)، كانت مستقرة ثابتة عند الفرق الأول، حيث كانت قيم (t) المقدر باستخدام اختبار ديكي فولر (ADF) و

فليبس بيرون (PP) ، أكبر من القيم الجدولية (الحرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها معنوية إحصائياً.

3- منهج اختبار الحدود: Bounds Testing Approach

سوف نستخدم هنا منهجية ARDL ، وتقوم هذه الدراسة باستخدام هذا المنهج في إطار منهج الحدود Bounds Test ، ويعود السبب في اختيار هذا النموذج مقارنة بغيره من الطرق الأخرى لاختبار التكامل المشترك كطريقة جوهانسون Johansen Cointegration Test في إطار نموذج VAR أو طريقة انجل جرانجر ذو الخطوتين Engel Granger إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية وسكونها، ومنه اختيار طريقة Pesaran منهج الحدود تعد الأفضل.

ويمكن تطبيق هذا الاختبار بغض النظر عن استقرار السلاسل الزمنية في المستوى $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط بين الحالتين، ويشترط تطبيق هذا الاختبار ألا تكون أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ فضلاً عن أن هذه الطريقة تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى عند اختبار التكامل المشترك. ونلاحظ أيضاً أنه إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$ ، فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيمة إحصاء F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$ فإن القرار سوف يتم اتخاذه على أساس مقارنة قيمة إحصاء F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

ومن أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية قصيرة (وجود علاقة تكامل مشترك) بين معدل الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي وبين المتغيرات المفسرة تم احتساب إحصاء F فجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم: (5)

الجدول رقم (5) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود Bound Test لنموذج (UECM-ARDL)

Test Statistic	Value	النتيجة
F-statistic	2.69	وجود علاقة تكامل مشترك
Critical Value Bounds For F-Test When K=3		
Significance level	قيمة الحد الأدنى $I(0)$	قيمة الحد الأعلى $I(1)$
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج القياسي..9 Eviews

تشير نتائج الجدول رقم (5) أعلاه أن قيمة F المحسوبة والبالغة (2.69) أصغر من قيمة الحد الأعلى والبالغة (5) عند مستوى معنوية (1%) ، مما يعني رفض الفرضية البديلة H_1 وقبول فرض العدم H_0 ، أي أنه ليس هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كمتغير تابع ومجموع القروض والتسهيلات الائتمانية وعرض النقود كمتغيرات توضيحية.

4- بناء معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في نموذج البحث، نتجه إلى تقدير نموذج ARDL في الأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ VECM، والجدولين (6، 7) الآتيين يوضحان نتائج تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير وكما يلي:

الجدول رقم (6) نتائج تقدير دالة الأجل الطويل لنموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Stt-Error	t-statistic	Prob
C	3.15	0.41	7.58	0.000
LM2	0.69	0.046	14.95	0.000
LSUM	-0.87	0.42	-2.05	0.055
R-squared	0.74	Mean dependent var	9.47	
Adjusted R-squared	0.61	S.D. dependent var	0.47	
S.E. of regression	0.124	Akaike info criterion	-1.19	
Sum squared resid	0.26	Schwarz criterion	-1.04	
Log likelihood	14.94	Hannan-Quinn criter.	-1.16	
F-statistic	5.49	Durbin Watson stat	1.56	
Prob(F-statistic)	0.0074			

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج القياسي..9 Eviews

وتشير نتائج الجدول أعلاه أن طبيعة العلاقة بين المتغير التابع (معدل الناتج المحلي) والمتغيرات المستقلة كانت طردية مع المتغير الأول (عرض النقود)، وعكسية مع المتغير المستقل الثاني (مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية)، ويتضح من الجدول أن معادلة تصحيح الخطأ ECM تأخذ الشكل التالي:

$$\text{Cointeq} = \text{LGDP}(3.15 + 0.69\text{LM2} - 0.87\text{LSUM} + u_i)$$

أما الجدول رقم (7) فيوضح تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM لنموذج (ARDL) والتي توضح معاملات نموذج العلاقة التوازنية في الأجل القصير وكما يلي:

الجدول رقم (7) نتائج تقدير دالة الأجل القصير لنموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Stt-Error	t-statistic	Prob
D(LM)	1.088	0.19	5.44	0.000
D(LSUM)	-1.01	0.26	-3.89	0.002
D(LSUM(-1))	0.73	0.34	2.16	0.053
Cointeq(-1)*	-0.89	0.24	-3.7	0.003

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج القياسي..9 Eviews

من خلال الجدول السابق والذي يوضح نموذج تصحيح الخطأ ECM لنموذج (ARDL) توافقت وانسجام نتائجه مع نتائج التقدير في الأجل الطويل، وبالنظر إلى معلمة حد تصحيح الخطأ (-0.89) نلاحظ معنويتها عند مستويات (1%، 5%، 10%)، فضلاً عن أنها تؤكد أن حوالي (89%) من الاختلال التوازني) عدم التوازن في الأجل القصير (في معدل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في السنة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في السنة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل بسبب أي صدمة أو تغيرات في المتغيرات المستقلة المدروسة، وتشير معلمة حد تصحيح الخطأ سرعة أو معدل

تصحيح الخطأ، وهو معدل تصحيح مرتفع باتجاه العودة إلى الوضع التوازني، بمعنى أن معدل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطية يحتاج إلى حوالي (1.12) سنة (0.89/1) باتجاه قيمتها التوازنية.

5- تقييم النموذج المقدر اقتصادياً وإحصائياً وقياسياً:

أ- تقييم النموذج اقتصادياً:

يشير الجدولين رقم (6، 7) إلى نتائج العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، وعلى ذلك يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- 1- بالنسبة للمتغير (LSUM) والذي يوضح مرونة مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية، فنلاحظ أن هناك علاقة عكسية في الأجلين القصير والطويل، حيث بلغت مرونة هذا المتغير الأجل الطويل (0.87)، وهذا يعني أن زيادة مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية بمعدل 1% سوف يؤدي إلى انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.87%)، بينما بلغت مرونة مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية في الأجل القصير (-1.01)، مما يعني أن زيادة مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية بمعدل 1% يؤدي إلى انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.01%)
- 2- بالنسبة للمتغير (L M2) والذي يوضح مرونة عرض النقود، فنلاحظ أن هناك علاقة طردية في الأجلين القصير والطويل، حيث بلغت مرونة هذا المتغير الأجل الطويل (0.69)، وهذا يعني أن زيادة حجم المعروض النقدي بمعدل 1% سوف يؤدي إلى زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.69%)، بينما بلغت مرونة عرض النقود في الأجل القصير (1.08)، مما يعني أن زيادة المعروض النقدي بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.08%)

ب- تقييم النموذج إحصائياً:

تؤكد نتائج التقدير سلامة النموذج إحصائياً في الأجل القصير والطويل، وبالنظر إلى اختبار (t) نلاحظ أن المتغيرين المستقلين قد اجتازا هذا الاختبار بنجاح، مما يعني معنوية المتغيرين المستقلين، أما قيمة معامل التحديد فيوضح أن 93% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي غير النفطية يسببها التغيرات في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية وكذلك عرض النقود، كما تؤكد قيمة اختبار F المعنوية الإحصائية للنموذج ككل.

ج- تقييم النموذج قياسياً:

بعد القيام بعملية تقدير نموذج الانحدار في الأجلين الطويل والقصير، لا بد من إجراء اختبارات فحص جودة النموذج وتشخيصه أو ما يسمى باختبار ملائمة النموذج المقدر Residual Diagnostics وهي:

- 1- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Brush- Godfrey Serial Correlation LM Test.
 - 2- اختبار عدم ثبات التباين. Autoregressive Conditional Heteroskedasticity.
 - 3- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية. Jaraque Bera.
 - 4- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج (Reset) Ramsey .
- والجدول التالي رقم (8) يوضح نتائج الاختبارات السابقة للنموذج المقدر (ARDL) وكما يلي:

الجدول رقم (8) نتائج اختبارات تشخيص النموذج المقدر

BGLM	ARCH	JB	RESET
------	------	----	-------

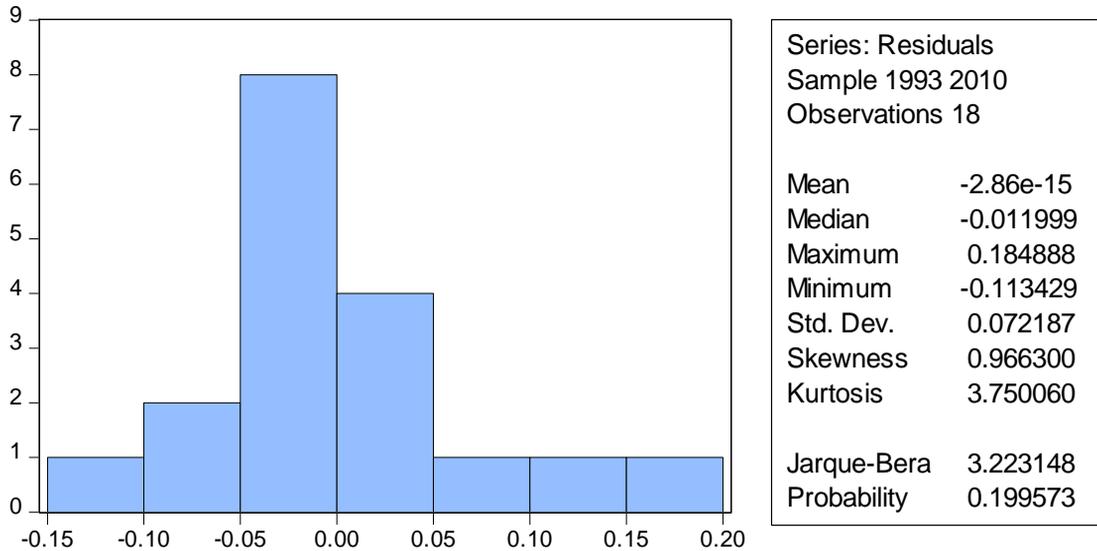
F=0.31	F=0.37	3.22	20.2
Prob: (0.73)	(0.55)	(0.199)	(0.00)

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج القياسي. 9 Eviews

تشير نتائج الجدول السابق إلى ما يلي:

- 1- يشير إحصاء اختبار BGLM إلى قبول فرضية العدم H_0 مما يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي. Autocorrelation.
- 2- يشير إحصاء اختبار ARCH إلى عدم رفض فرضية العدم H_0 القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي Heteroskedasticity في النموذج المقدر.
- 3- يشير إحصاء اختبار JB إلى رفض فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي الذي يبين التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج. (Histogram- Normality test)

الشكل رقم (1) التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

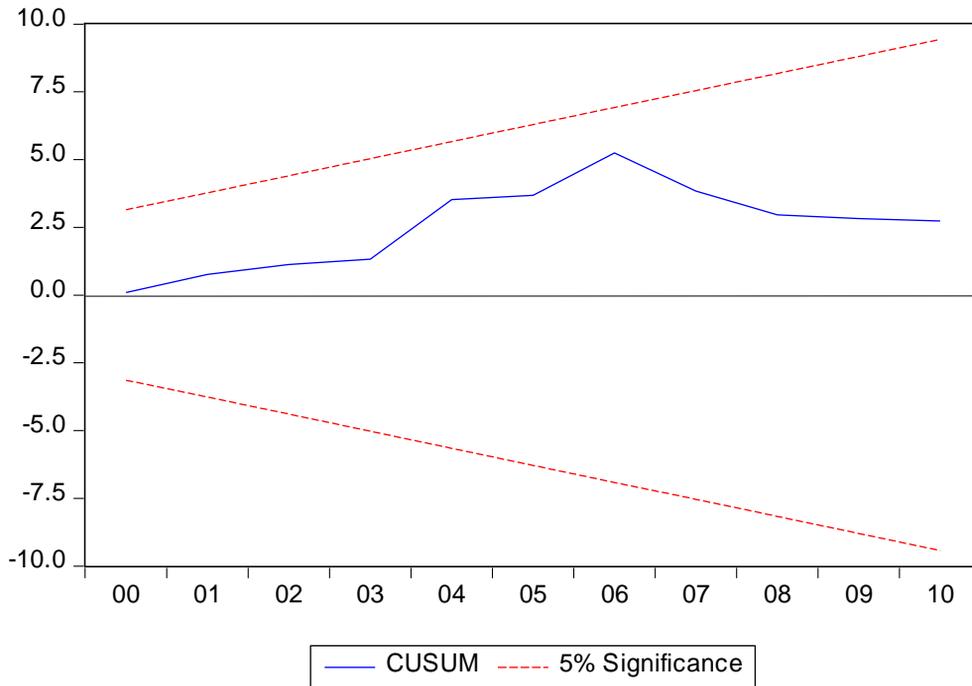


- 4- تشير إحصاء اختبار Ramsey إلى صحة الشكل الدالي (اللوغاريتمي)، حيث أنه اجتاز اختبار F عند مستوى معنوية (1% , 5% , 10%) .

6- اختبار الاستقرار الهيكلية لنموذج (UECM- ARDL) المقدر:

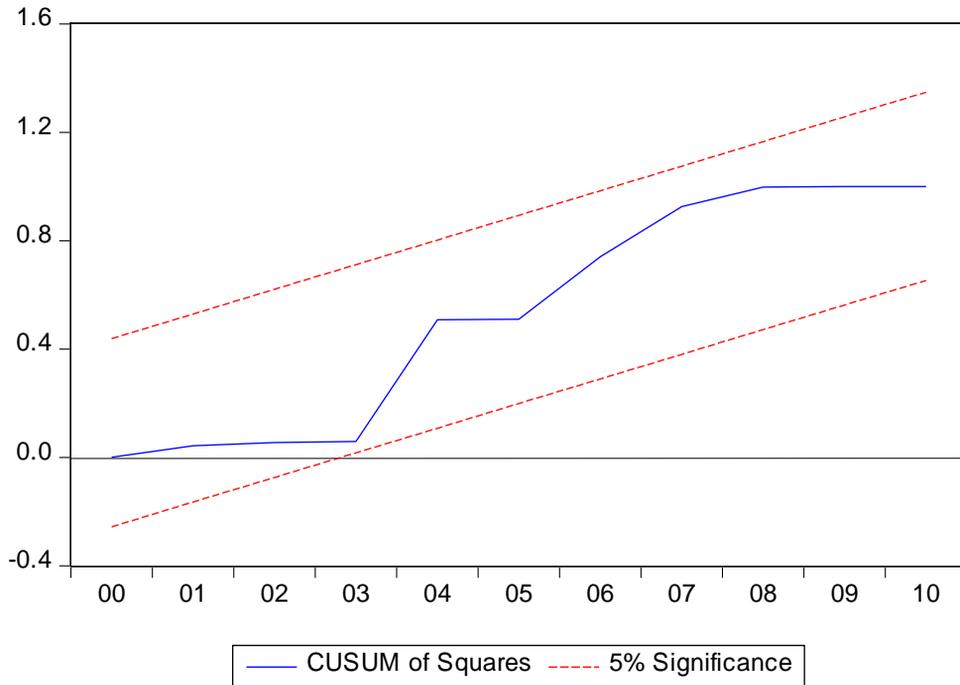
إن اختبار الاستقرار الهيكلية (Stability) لنموذج ARDL المقدر للعلاقة قصيرة الأجل والعلاقة طويلة الأجل باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابع (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (SUSUMSQ) المطور من قبل براون وآخرون، فإذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى 5% وفقاً للإطار الزمني نقبل فرضية الدم التي تنص على أن جميع المعلمات المقدرة مستقرة. وللتأكد من خلو بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في بناء نموذج البحث من أية تغيرات هيكلية، ومدى استقرار معلمات النموذج في الأجل القصير و الأجل الطويل فإن الاستقرار الهيكلية جاءت موضحة في الشكلين التاليين: (2,3)

الشكل رقم (2) اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابع (CUSUM)



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي. Eviews.9
الخطوط المستقيمة تمثل الحدود العليا والدنيا الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (3) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (SUSUMSQ)



يتبين من الشكلين (2) ، (3) أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (SUSUMSQ) لنموذج ARDL المقدر يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويؤكد بذلك أن هناك استقراراً وانسجاماً بين نتائج التقدير في الأجل الطويل مع نتائج التقدير في الأجل القصير، أي أن المعلمات المقدره لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UESM) المستخدم في هذا البحث مستقرة هيكلياً خلال فترة الدراسة.

7- اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر:

تعتمد جودة النتائج على قوة الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، لذلك يجب التأكد من تمتع هذا النموذج بقدرة جيدة على التنبؤ خلال المدة الزمنية للتقدير، واختبار هذه القدرة للنموذج على التنبؤ تم استخدام أهم مقاييس الأداء التنبؤي للنماذج الاقتصادية القياسية وهو معامل عدم التساوي المقترح بواسطة ثايل Theil ، فإذا كانت قيمة معامل (t) تساوي الصفر أو تقترب منه فإن هذا يشير إلى مقدرة النموذج الكبيرة على التنبؤ، أما إذا كانت قيمة المعامل مساوية للواحد الصحيح فإن هذا يعني أن التغير التابع سوف يكون ثابتاً عبر الزمن، وإذا كانت قيمة المعامل أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على انخفاض مقدرة النموذج على التنبؤ، فضلاً عن معيار نسبة عدم التساوي (مصادر الخطأ) والتي تتكون من ثلاث نسب هي:

- 1- نسبة التحيز. (BP) Bias Proportion.
 - 2- نسبة التباين. (VP) Variance Proportion.
 - 3- نسبة التغاير. (cp) Covariance Proportion.
- والجدول رقم (9) والشكل رقم (4) التاليين يوضحان نتائج تقييم الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر: (ARDL)

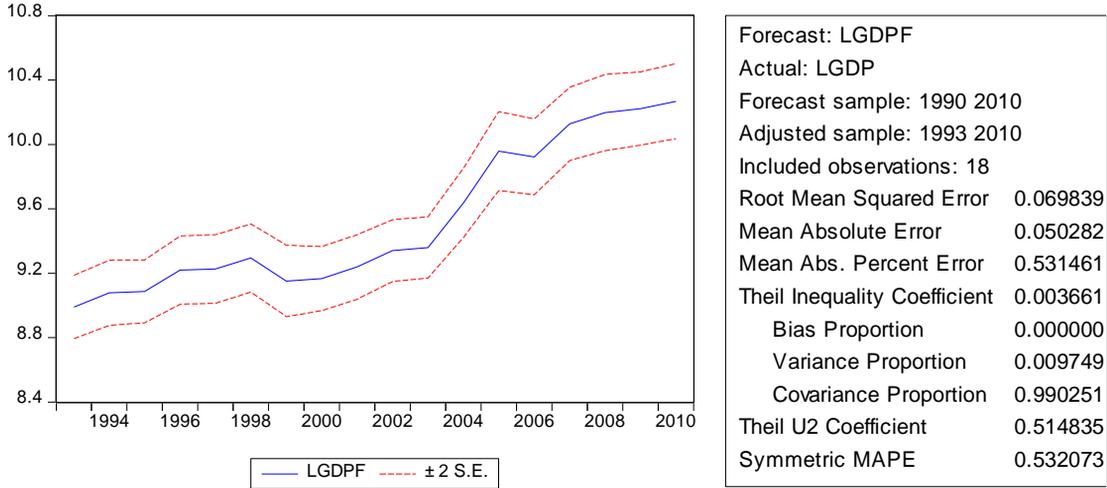
الجدول رقم (9) نتائج الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر (ARDL)

T	BP	VP	CP
---	----	----	----

0.0036	0.0000	0.0097	0.99
--------	--------	--------	------

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج القياسي. 9 Eviews.

الشكل رقم (4) القيم الفعلية والمتوقعة لمعدل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا خلال الفترة (1990- 2010)



يتبين من الجدول رقم (7) الخاص بنتائج تقييم الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد بطريقة نموذج ARDL ، وكذلك الشكل رقم (4) المرفق ما يلي:

- 1- تبلغ قيمة اختبار Theil (0.0036) وهي أقل من الواحد الصحيح، كما أن قيمة BP تساوي الصفر، وقيمة V.P أقل من الواحد الصحيح وكذلك قيمة C.P ، وعلى ذلك يمكن القول أن نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم في النموذج يتمتع بأداء تنبؤي جيد خلال فترة الدراسة.
- 2- الأداء التنبؤي الجيد الموضح في الجدول رقم (7) يمكن تأكيده من خلال الرسم البياني في الشكل (4) ، الذي يوضح سلوك القيم الفعلية والقيم المقدرة لمعدل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا خلال فترة الدراسة، ومن ثم يمكن الاعتماد على هذا النموذج في السياسات الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد.

8- اختبار العلاقة السببية :

تم اختبار العلاقة السببية بين مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي، واختبار العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي باستخدام برنامج 9 Eviews حيث أظهر التحليل النتائج التالية المبينة في الجدول رقم (10) ومن هذا الجدول يتبين لنا أن هناك علاقة سببية

جدول رقم (10) Pairwise Granger Causality Test

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:

0.9324 0.0972	0.14211 2.76496	17	LSUM does not Granger Cause LGDP1 LGDP1 does not Granger Cause LSUM
0.8715 0.0085	0.23274 6.88391	17	LM2 does not Granger Cause LGDP1 LGDP1 does not Granger Cause LM2
0.2989 0.0876	1.40196 2.90549	17	LM2 does not Granger Cause LSUM LSUM does not Granger Cause LM2

ويتضح من الجدول ما يلي:

- بالنسبة للمتغيرين LSUM و: LGDP1
نرفض فرضية العدم في الحالتين لأن قيمة P لإحصائية F أكبر من ($0.9324 < 0.05$) و $0.05 < 0.0972$ وبالتالي فإن مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية لا تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر في مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية كما هو مبين في الجدول أعلاه.
- وبالنسبة للمتغيرين LM2 و : LGDP1
نرفض فرضية العدم في الحالة الأولى لأن قيمة P لإحصائية F أكبر من ($0.8715 > 0.05$) وبالتالي فإن عرض النقود لا يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي. ونقبل فرضية العدم في الحالة الثانية لأن قيمة P لإحصائية F أقل من ($0.05 > 0.0085$) وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر في عرض النقود.
- وبالنسبة للمتغيرين LM2 و : LSUM
نرفض فرضية العدم في الحالتين لأن قيمة P لإحصائية F أكبر من ($0.2989 > 0.05$) و $0.05 < 0.0876$ وبالتالي فإن عرض النقود لا يؤثر في مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية، و مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية لا يؤثر في عرض النقود.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

النتائج:

- 1- تساهم المصارف التجارية في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو مرتفع نسبياً من خلال عرض النقود.
 - 2- أن المصارف التجارية في ليبيا تحتفظ بنسب سيولة عالية لديها وهذه السيولة يمكن أن تحد من قدرة المصارف التجارية على التسهيلات الائتمانية، وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق أرباح مرتفعة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عدم قدراتها على تحقيق معدل نمو جيد في الاقتصاد الليبي، لأن المصارف التجارية جزء من المجتمع وتتأثر بكل ما يمر به من إيجابيات وسلبيات.
 - 3- نجد أن المصارف التجارية مرغمة على الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة وذلك لأسباب عديدة منها عدم توفر أوجه استثمار غير القروض والتسهيلات الائتمانية، وحتى قنوات الاستثمار هذه تحد من منح التسهيلات الائتمانية والقروض وذلك لضعف الضمانات المقدمة من المستفيدين، وكذلك اصطدام المصارف ببعض التشريعات التي تحول دون ملاحقة حقوقها لدى الغير مثل القانون رقم (4) عندما تم تعديله على أساس أنه يمنع المصارف من الحصول على حقوقهم من طريق التنفيذ الجبري على العقارات
 - 4- ارتفاع مساهمة الودائع المصرفية في تنمية الاقتصاد الليبي عن طريق ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية، إلا أن حجم الودائع بحوزة المصارف التجارية صغير جداً، إذا ما قورن بالناتج المحلي الإجمالي.
- و الودائع التي بحوزة المصارف التجارية لا توجه إلى الاستثمار بشكل أمثل وكفؤ وهذا راجع إلى أن هناك عوامل عديدة قد تؤثر في حجم الودائع ومن ثم في حجم التسهيلات الائتمانية وذلك إذا لم تتمكن المصارف من الحد من هذه المؤثرات وتحويلها لصالح المصارف التجارية.
- 5- أثبتت الدراسة أن هناك علاقة عكسية معنوية بين مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن القروض والتسهيلات الائتمانية كانت مساهمة بشكل كبير في رفع عرض النقود والذي بدوره يؤدي إلى زيادة التضخم.
 - 6- من خلال التحليل القياسي تم إثبات ان هناك علاقة معنوية كبيرة في كلاً من المدى الطويل وال المدى القصير، وكانت هذه العلاقة إيجابية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت هذه العلاقة عكسية بين مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية مع الناتج المحلي الإجمالي .

التوصيات:

- 1- العمل على توفير المرونة للمصارف التجارية لكي تؤدي دورها في المجالات التنموية على أكمل وجه.
- 2- العمل على تقليل الإجراءات الإدارية المعقدة أمام الأفراد و المشروعات خلال تعاملهم مع الأجهزة المصرفية.
- 3- الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية غير النفطية وذلك من خلال رسم خطط وسياسات اقتصادية وإعداد خريطة استثمارية تعمل على تطوير هذه القطاعات وتساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي .

- 4- توجيه المدخرات في المصارف التجارية اتجاه الاستثمارات المدرجة في الخطط والسياسات الاستثمارية وذات الأولوية في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.
- 5- العمل على رفع كفاءة العاملين بعمل برامج تدريبية ودورات مكثفة للعاملين في المصارف التجارية.
- 6- التفكير في إعادة إنشاء سوق مالي حتى يفسح المجال للأنشطة المالية في الاقتصاد الليبي ويعطي دافعا للاستثمارات في مختلف القطاعات .

قائمة المراجع

أولا : الكتب

- إبراهيم ادم حبيب الله , تخطيط إدارة السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة (1968-2002) توثيق ت جربة السياسة النقدية بنك السودان , الخرطوم ,2003.
- إسماعيل احمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية .
- أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية مدخل حديث للنظرية والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، حلب، الطبعة الأولى، 1993.
- أسامة كامل ، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية لشؤون الجامعة، البحرين، 2010.
- أشرف إبراهيم عطيه، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية الشرطة، 2009.

-السيد محمد أحمد السريتي -محمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة،2010 .

-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005 .

-ابراهيم أحمد الصقر , تقييم سياسة الائتمان المصرفي للمصارف التجارية الليبية, رسالة ماجستير , الاكاديمية العربية للبحوث المصرفية , 2005, القاهرة.

-الطيب لحيلح، النقود والمصارف والسياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي، هيئة الأعمال الفكرية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم،2002 .

-الهادي محمد الورفلي، الدليل في الائتمان المصرفي، المكتبة العربية، الطبعة الأولى، طرابلس، 2016 .

-د .أكرم حداد , مشهور هذلول , النقود والمصارف , دار وائل للنشر ,2008.

-بشير الكوني علي , النقود والمصارف , المعهد العالي لتثقيف المنتجين, ط27 .

- جميل الزيدانين/ السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، جامعة عمان الأهلية، دار وائل،1999 .

-حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2010، الأردن.

-حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى،2000.

-حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002.

-خالد واصف الوزني -احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر الطبعة العاشرة ، الأردن -عمان،2009.

-خطيب منال، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب،2004 .

-رضا أبو أحمد، إدارة المعارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن،2002 .

-زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،1997 .

-سامر جلدة ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن_ عمان ، 2009.

- سلمان بوداب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 1 996.

-شاكِر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1992 .

- صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية1999 ، عمان -الأردن.

- صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،2001 .

- صبحي تادرس قريصة، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1986 .

- صلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل، عمان،2000 .

- ضياء مجيد موسوي، النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1994 .

- طاهر حيدر حيدران , مبادئ الاستثمار , دار المستقبل للنشر والتوزيع , الطبعة الثانية، 1997 .

- عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000 .

- عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الثالثة، الخرطوم، 2005 .

- عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999 .

- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1994 .

- فلوح صافي، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، 1999 .

- فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984 .

- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد البنكي، الدار الجامعية، لبنان، 1990 .

-محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار

الميسرة، عمان، الطبعة الأولى، 2000 .

-محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار

المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007 .

- محمود يونس، كمال أمين الوصال، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الناشر قسم الاقتصاد،

جامعة الإسكندرية، 2005 .

-مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، (الدار الجامعية) 1985.

-معين رجب، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة، 1999 .

ثانياً : البحوث والتقارير والرسائل العلمية

- أحمد بن بكر البكر , مهند بن عبد الملك السلطان، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، دراسة وصفية ،

مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير 2016.

- امجد عزت عبد المعزوز عيسى، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، فلسطين، 2004.

- الصادق امحمد بلقاسم عبدالله، أثر استخدام الخدمات المصرفية الآلية على تطوير وتحسين الخدمات

المصرفية بالمصارف التجارية الليبية، مجلة آفاق الاقتصادية، العدد الأول 2015 .

-الصادق سعيدات -تومي زرباني – تومي قرعاني، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية حالة

بنك الوطني الجزائري – وكالة الوادي -مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية،

2012-2013 .

-القدير , خالد , 2003, تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية,

بحث منشور , مجلة جامعة الملك عبدالعزيز , الاقتصاد والادارة , (2004) , الرياض , السعودية .

-آمال عبد الفتاح عبد الفراج، العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية

1992-2002، بحث تكميلي مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير العلوم في التخطيط،

التنموي، يونيو 2009 .

-إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض |المصرف الصناعي السوري

أ نموذجاً، رسالة الماجستير، سوريا، 2006/2007 .

- باسل جبر حسن أبو زعيتر , ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين , رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة , 2006.

- حاجبي , رامي ابراهيم , 2005, أثر تحرير القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الاردن , (1976-2002) رسالة ماجستير , الجامعة الاردنية , عمان , الاردن.

-خديجة صادي, محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسير خطر عدم تسديد القروض، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1999 .

-دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2006 .

- ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة -بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة أم البواقي خلال الفترة 2000- 2014، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك، الجزائر، 2014-2015.

- طالب عوض , مالك ياسين المحادين , 2011 , أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الاردن , ال علوم الادارية , المجلد 38 العدد 2011 .

-عبدالله ابراهيم نورالدين , العلاقة السببية بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا , منشورات 2013 .

-علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2011 .

- عمران عبدالسلام الباوندي, تقييم استثمارات المصارف التجارية الليبية , رسالة ماجستير, أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية , طرابلس.1998.
- عودة مازن ناصر , السياسة النقدية مفهومها وادواتها وأثرها على النشاط الاقتصادي في الفترة (1970-1988)رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الاردنية , عمان , الاردن.
- فتحي انقيطة و د .محمد زلطوم ، دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الاقتصادية . مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ،العدد الثالث لسنة 2014 .
- محمد الطاهر الهاشمي , المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية, منشورات جامعة 7 أكتوبر مصر اثة.2010 ,
- مصطفى عبداللطيف , دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي , جامعة ورقلة، الجزائر . 2006.
- وراق علي وراق ناصر، أثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان (خلال الفترة-1996 2014م) (مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين) مج4، 2015 .
- وهبة الزحيلي , بحث بعنوان بطاقات الائتمان. <http://www.zuhayli.net>2004 .
- يحيوش حسين، تسيير مخاطر القروض :حالة القرض الشعبي الجزائري، المؤتمر العلمي السابع بجامعة الزيتونة، جامعة منتوري -قسنطينة،2007 .

المراجع الانجليزية

- Kar, M. and Pentecost, E.J., 2000. Financial Development and Economics Growth in Turkey: Further Evidence on the Causality Issue" ,Loughborough University, Department of Economic Research Paper ,2000.

- King, Robert G. and Levine, Ross, 1993. Finance and Growth Shumpeter Might be Right". Quarterly Journal of Economics, 108(Aug).

الملاحق

ملحق رقم (1) توصيف البيانات

	LGDP1	LM2	LSUM
Mean	0.064875	0.109275	0.072608
Median	0.046021	0.070465	0.072552
Maximum	0.492261	0.410077	0.252570
Minimum	-0.029569	-0.044638	-0.089488
Std. Dev.	0.106171	0.115456	0.074958
Skewness	3.458576	1.273960	-0.117460
Kurtosis	14.60370	3.979807	3.916541
Jarque-Bera	152.0773	6.209932	0.746030
Probability	0.000000	0.044826	0.688655
Sum	1.297500	2.185498	1.452151
Sum Sq. Dev.	0.214173	0.253269	0.106755
Observations	20	20	20

ملحق رقم (1) أ (اختبار جذر الوحدة ديكي فولر المعزز للنتائج المحلي الاجمالي عند المستوى

Null Hypothesis: LGDP1 has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.858373	0.0357
Test critical values:	1% level		-4.532598	
	5% level		-3.673616	

	10% level		-3.277364	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LGDP1)				
Method: Least Squares				
Date: 01/03/18 Time: 12:47				
Sample (adjusted): 1992 2010				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP1(-1)	-0.978698	0.253656	-3.858373	0.0014
C	0.008427	0.057012	0.147815	0.8843
@TREND("1990")	0.005194	0.004912	1.057290	0.3061
R-squared	0.482827	Mean dependent var	0.001047	
Adjusted R-squared	0.418181	S.D. dependent var	0.145193	
S.E. of regression	0.110749	Akaike info criterion	-1.419167	
Sum squared resid	0.196244	Schwarz criterion	-1.270045	
Log likelihood	16.48209	Hannan-Quinn criter.	-1.393930	
F-statistic	7.468723	Durbin-Watson stat	1.974720	
Prob(F-statistic)	0.005118			

ملحق رقم 1) ب (اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون للنتائج المحلي الاجمالي عند المستوى

Null Hypothesis: LGDP1 has a unit root	
--	--

Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.858561	0.0357
Test critical values:	1% level		-4.532598	
	5% level		-3.673616	
	10% level		-3.277364	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Residual variance (no correction)				0.010329
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.010336
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(LGDP1)				
Method: Least Squares				
Date: 01/03/18 Time: 12:47				
Sample (adjusted): 1992 2010				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP1(-1)	-0.978698	0.253656	-3.858373	0.0014
C	0.008427	0.057012	0.147815	0.8843
@TREND("1990")	0.005194	0.004912	1.057290	0.3061

R-squared	0.482827	Mean dependent var	0.001047
Adjusted R-squared	0.418181	S.D. dependent var	0.145193
S.E. of regression	0.110749	Akaike info criterion	-1.419167
Sum squared resid	0.196244	Schwarz criterion	-1.270045
Log likelihood	16.48209	Hannan-Quinn criter.	-1.393930
F-statistic	7.468723	Durbin-Watson stat	1.974720
Prob(F-statistic)	0.005118		

ملحق رقم 2) أ (اختبار جذر الوحدة ديكي فولر المعزز لعرض النقود عند المستوى

Null Hypothesis: LM2 has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.663780	0.2619
Test critical values:	1% level		-4.728363	
	5% level		-3.759743	
	10% level		-3.324976	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 15				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LM2)				
Method: Least Squares				
Date: 01/03/18 Time: 12:16				
Sample (adjusted): 1996 2010				

Included observations: 15 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-1.367536	0.513382	-2.663780	0.0286
D(LM2(-1))	0.834197	0.449273	1.856769	0.1004
D(LM2(-2))	0.517873	0.580571	0.892006	0.3984
D(LM2(-3))	1.288062	0.580745	2.217948	0.0574
D(LM2(-4))	0.656480	0.366321	1.792091	0.1109
C	-0.026513	0.104504	-0.253705	0.8061
@TREND("1990")	0.012301	0.010963	1.121980	0.2944
R-squared	0.733817	Mean dependent var		0.001910
Adjusted R-squared	0.534180	S.D. dependent var		0.120010
S.E. of regression	0.081908	Akaike info criterion		-1.861710
Sum squared resid	0.053672	Schwarz criterion		-1.531286
Log likelihood	20.96282	Hannan-Quinn criter.		-1.865229
F-statistic	3.675758	Durbin-Watson stat		2.193384
Prob(F-statistic)	0.046789			

ملحق رقم 2) ب (اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لعرض النقود عند المستوى

Null Hypothesis: LM2 has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-2.992756	0.1592
Test critical values:	1% level		-4.532598	
	5% level		-3.673616	
	10% level		-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Residual variance (no correction)				0.008636
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.008656
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(LM2)				
Method: Least Squares				
Date: 01/03/18 Time: 12:19				
Sample (adjusted): 1992 2010				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.773123	0.258482	-2.991012	0.0086
C	0.015724	0.052859	0.297472	0.7699
@TREND("1990")	0.006955	0.005438	1.278812	0.2192
R-squared	0.373147	Mean dependent var		0.006525
Adjusted R-squared	0.294791	S.D. dependent var		0.120593
S.E. of regression	0.101270	Akaike info criterion		-1.598112
Sum squared resid	0.164090	Schwarz criterion		-1.448990
Log likelihood	18.18206	Hannan-Quinn criter.		-1.572874
F-statistic	4.762171	Durbin-Watson stat		1.655653
Prob(F-statistic)	0.023841			

ملحق رقم 2) ج (اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لعرض النقود عند الفرق الاول)

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-6.721222	0.0002
Test critical values:	1% level		-4.571559	
	5% level		-3.690814	
	10% level		-3.286909	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 18				
Residual variance (no correction)				0.011396
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.004925
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(LM2,2)				
Method: Least Squares				
Date: 01/03/18 Time: 12:31				
Sample (adjusted): 1993 2010				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-1.270902	0.231198	-5.497023	0.0001
C	0.009107	0.067827	0.134275	0.8950

@TREND("1990")	-0.000946	0.005364	-0.176288	0.8624
R-squared	0.670765	Mean dependent var		-0.012230
Adjusted R-squared	0.626867	S.D. dependent var		0.191440
S.E. of regression	0.116940	Akaike info criterion		-1.303293
Sum squared resid	0.205126	Schwarz criterion		-1.154898
Log likelihood	14.72964	Hannan-Quinn criter.		-1.282832
F-statistic	15.28008	Durbin-Watson stat		2.016778
Prob(F-statistic)	0.000241			

ملحق رقم 3) أ (أختبار جذر الوحدة ديكي فولر المعزز لمجموع القروض والتسهيلات
الانتمائية عند المستوى

Null Hypothesis: LSUM has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.656717	0.0549
Test critical values:	1% level		-4.616209	
	5% level		-3.710482	
	10% level		-3.297799	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 17				

Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LSUM)				
Method: Least Squares				
Date: 12/03/17 Time: 21:08				
Sample (adjusted): 1994 2010				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSUM(-1)	-1.345189	0.367868	-3.656717	0.0033
D(LSUM(-1))	0.572890	0.310461	1.845288	0.0898
D(LSUM(-2))	0.625402	0.287373	2.176268	0.0502
C	0.029351	0.047082	0.623407	0.5447
@TREND("1990")	0.005039	0.003722	1.354021	0.2007
R-squared	0.565113	Mean dependent var		0.000566
Adjusted R-squared	0.420151	S.D. dependent var		0.092415
S.E. of regression	0.070372	Akaike info criterion		-2.230120
Sum squared resid	0.059426	Schwarz criterion		-1.985057
Log likelihood	23.95602	Hannan-Quinn criter.		-2.205760
F-statistic	3.898349	Durbin-Watson stat		2.214047
Prob(F-statistic)	0.029702			

ملحق رقم 3) ب (اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لمجموع القروض والتسهيلات الائتمانية عند المستوى

Null Hypothesis: LSUM has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.000684	0.1573
Test critical values:	1% level		-4.532598	
	5% level		-3.673616	
	10% level		-3.277364	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Residual variance (no correction)				0.004660
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.004660
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(LSUM)				
Method: Least Squares				
Date: 12/03/17 Time: 21:11				
Sample (adjusted): 1992 2010				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSUM(-1)	-0.721033	0.240289	-3.000684	0.0085
C	0.024101	0.038746	0.622017	0.5427
@TREND("1990")	0.002799	0.003277	0.854013	0.4057
R-squared	0.360267	Mean dependent var		0.003542
Adjusted R-squared	0.280300	S.D. dependent var		0.087685
S.E. of regression	0.074388	Akaike info criterion		-2.215106

Sum squared resid	0.088537	Schwarz criterion	-2.065984
Log likelihood	24.04351	Hannan-Quinn criter.	-2.189869
F-statistic	4.505208	Durbin-Watson stat	1.902100
Prob(F-statistic)	0.028054		

ملحق رقم 3) ج (أختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لمجموع القروض والتسهيلات الانتمائية عند الفرق الاول)

Null Hypothesis: D(LSUM) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-5.193707	0.0032
Test critical values:	1% level		-4.571559	
	5% level		-3.690814	
	10% level		-3.286909	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 18				
Residual variance (no correction)				0.007047
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.006284
Phillips-Perron Test Equation				

Dependent Variable: D(LSUM,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/03/17 Time: 21:12				
Sample (adjusted): 1993 2010				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSUM(-1))	-1.268299	0.247488	-5.124688	0.0001
C	-0.002735	0.052715	-0.051886	0.9593
@TREND("1990")	0.000468	0.004178	0.112115	0.9122
R-squared	0.636551	Mean dependent var		-0.003100
Adjusted R-squared	0.588091	S.D. dependent var		0.143280
S.E. of regression	0.091957	Akaike info criterion		-1.783979
Sum squared resid	0.126841	Schwarz criterion		-1.635584
Log likelihood	19.05581	Hannan-Quinn criter.		-1.763517
F-statistic	13.13564	Durbin-Watson stat		1.999054
Prob(F-statistic)	0.000505			

ملحق رقم (4) اختبار (ARDL BOUND TEST)

ARDL Bounds Test				
Date: 02/10/18 Time: 22:52				
Sample: 1993 2010				
Included observations: 18				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	k		
F-statistic	2.343406	2		

Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	3.17	4.14		
5%	3.79	4.85		
2.5%	4.41	5.52		
1%	5.15	6.36		
Test Equation:				
Dependent Variable: D(LGDP1)				
Method: Least Squares				
Date: 02/10/18 Time: 22:52				
Sample: 1993 2010				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP1(-1))	-0.217211	0.330675	-0.656871	0.5248
D(LM2)	0.895183	0.310387	2.884088	0.0149
D(LSUM)	-1.469221	0.440105	-3.338340	0.0066
C	0.100504	0.047335	2.123228	0.0572
LM2(-1)	0.966864	0.509034	1.899409	0.0840
LSUM(-1)	-1.481796	0.705093	-2.101561	0.0594
LGDP1(-1)	-1.468046	0.574690	-2.554499	0.0268
R-squared	0.749962	Mean dependent var		0.001140
Adjusted R-squared	0.613578	S.D. dependent var		0.149401
S.E. of regression	0.092872	Akaike info criterion		-1.629883

Sum squared resid	0.094878	Schwarz criterion	-1.283627
Log likelihood	21.66895	Hannan-Quinn criter.	-1.582139
F-statistic	5.498883	Durbin-Watson stat	1.565024
Prob(F-statistic)	0.007418		

ملحق رقم (4) اختبار التغيرات

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.411260	Prob. F(1,15)		0.5310
Obs*R-squared	0.453657	Prob. Chi-Square(1)		0.5006
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 02/10/18 Time: 23:00				
Sample (adjusted): 1994 2010				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006097	0.002964	2.056940	0.0575
RESID^2(-1)	-0.163938	0.255635	-0.641296	0.5310
R-squared	0.026686	Mean dependent var		0.005197
Adjusted R-squared	-0.038202	S.D. dependent var		0.010566
S.E. of regression	0.010766	Akaike info criterion		-6.114670
Sum squared resid	0.001739	Schwarz criterion		-6.016645
Log likelihood	53.97469	Hannan-Quinn criter.		-6.104926
F-statistic	0.411260	Durbin-Watson stat		2.054681
Prob(F-statistic)	0.531008			

ملحق رقم (5) اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	1.632514	Prob. F(2,9)		0.2484
Obs*R-squared	4.791714	Prob. Chi-Square(2)		0.0911
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 02/08/18 Time: 17:35				
Sample: 1993 2010				
Included observations: 18				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP1(-1)	-1.501210	0.903417	-1.661701	0.1309
LGDP1(-2)	-0.607844	0.498038	-1.220478	0.2533
LM2	0.376060	0.362315	1.037937	0.3264
LM2(-1)	0.966304	0.655214	1.474791	0.1744
LSUM	-0.140086	0.424075	-0.330333	0.7487
LSUM(-1)	-1.636305	1.036019	-1.579416	0.1487
C	0.117196	0.079174	1.480225	0.1729
RESID(-1)	1.563969	0.869761	1.798159	0.1057
RESID(-2)	-0.199936	0.440957	-0.453414	0.6610
R-squared	0.266206	Mean dependent var		1.54E-17
Adjusted R-squared	-0.386055	S.D. dependent var		0.074706
S.E. of regression	0.087952	Akaike info criterion		-1.717188
Sum squared resid	0.069621	Schwarz criterion		-1.272002
Log likelihood	24.45469	Hannan-Quinn criter.		-1.655803
F-statistic	0.408129	Durbin-Watson stat		1.756694

Prob(F-statistic)	0.889307			
-------------------	----------	--	--	--

abstract

This study aims to identify the role of commercial banks in the development of non-oil GDP in Libya and exposure to most major problems and constraints facing commercial banks perform this process during the period (1990-2010) were relying on descriptive analyze through Use the program (Eviews9) to demonstrate the relationship between economic variables and inductive study adopted quantitative analysis of the nature and extent of economic relationship tangles, so time series, as these strings were tested in terms of stability and integration and relationships Causality.

The researcher found through econometric analysis with using ARDL test, and ARDL- Cointegration after using the Bounds Testing Approach in this study that there is a negative significant relationship between total loans , credit facilities and GDP. And also reached that there is a significant positive between money supply and GDP.